



مرکز تحقیقات اسلامی

اصفهان

گامی



عمران  
علیه السلام

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

پاسخ های

# حضرت آیت الله العظمی روحانی

(مد ظله العالی)

به استفتائات

## قوه قضائیه

و

مؤسسه حقوقی وکلای بین الملل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

پاسخ های آیت الله روحانی به استفتائات قوه قضائیه و موسسه حقوقی وکلای بین الملل

نویسنده:

آیت الله العظمی سید محمد صادق روحانی

ناشر چاپی:

حدیث دل

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

# فهرست

۵	فهرست
۲۸	پاسخ های حضرت آیت الله العظمی روحانی (مد ظله العالی) به استفتائات قوه قضائیه و موسسه حقوقی وکلای بین الملل
۲۸	اشاره
۲۸	اشاره
۳۱	مقدمه: اجتهاد، رمز جاوید ماندن اسلام
۳۱	اشاره
۳۴	۱- عقل یکی از منابع و مدارک احکام است
۳۴	۲- در اسلام برای هر موضوعی حکمی است
۴۱	استفتائات: قوه قضائیه
۴۱	اشاره
۴۲	سؤال:
۴۲	جواب:
۴۳	سؤال:
۴۳	جواب:
۴۴	سؤال:
۴۴	جواب:
۴۵	سؤال
۴۵	جواب
۴۶	جواب:
۴۷	سؤال:
۴۷	جواب:
۴۸	سؤال:
۴۸	جواب:
۴۹	سؤال:

٤٩ .....: جواب:

٥٠ .....: سؤال:

٥٠ .....: جواب:

٥٢ .....: سؤال:

٥٢ .....: جواب:

٥٣ .....: سؤال:

٥٣ .....: جواب:

٥٤ .....: سؤال:

٥٤ .....: جواب:

٥٥ .....: سؤال:

٥٥ .....: جواب:

٥٦ .....: سؤال:

٥٦ .....: جواب:

٥٧ .....: سؤال:

٥٧ .....: جواب:

٥٨ .....: سؤال:

٥٨ .....: جواب:

٥٩ .....: سؤال:

٥٩ .....: جواب:

٦٠ .....: سؤال:

٦٠ .....: جواب:

٦١ .....: سؤال:

٦١ .....: جواب:

٦٢ .....: سؤال:

٦٢ .....: جواب:

٦٣ .....: سؤال:

- ٦٣ .....: جواب
- ٦٤ .....: سؤال
- ٦٤ .....: جواب
- ٦٥ .....: سؤال
- ٦٥ .....: جواب
- ٦٦ .....: سؤال
- ٦٦ .....: جواب
- ٦٨ .....: سؤال
- ٦٨ .....: جواب
- ٦٩ .....: سؤال
- ٦٩ .....: جواب
- ٧٠ .....: سؤال
- ٧٠ .....: جواب
- ٧١ .....: سؤال
- ٧١ .....: جواب
- ٧٢ .....: سؤال
- ٧٣ .....: جواب
- ٧٤ .....: سؤال
- ٧٥ .....: جواب
- ٧٦ .....: سؤال
- ٧٦ .....: جواب
- ٧٧ .....: سؤال
- ٧٧ .....: جواب
- ٧٨ .....: سؤال
- ٧٨ .....: جواب
- ٧٩ .....: سؤال

- ٧٩ .....: جواب
- ٨٠ .....: سؤال
- ٨٠ .....: جواب
- ٨١ .....: سؤال
- ٨١ .....: جواب
- ٨٢ .....: سؤال
- ٨٢ .....: جواب
- ٨٣ .....: سؤال
- ٨٣ .....: جواب
- ٨٥ .....: سؤال
- ٨٥ .....: جواب
- ٨٦ .....: سؤال
- ٨٦ .....: جواب
- ٨٧ .....: سؤال
- ٨٨ .....: جواب
- ٨٩ .....: سؤال
- ٨٩ .....: جواب
- ٩٠ .....: سؤال
- ٩٠ .....: جواب
- ٩١ .....: سؤال
- ٩٢ .....: جواب
- ٩٣ .....: سؤال
- ٩٣ .....: جواب
- ٩٤ .....: سؤال
- ٩٤ .....: جواب
- ٩٥ .....: سؤال



- 95 -----: جواب:
- 96 -----: سؤال:
- 96 -----: جواب:
- 97 -----: سؤال:
- 98 -----: جواب:
- 100 -----: سؤال:
- 100 -----: جواب:
- 101 -----: سؤال:
- 101 -----: جواب:
- 102 -----: سؤال:
- 102 -----: جواب:
- 103 -----: سؤال:
- 103 -----: جواب:
- 104 -----: سؤال:
- 104 -----: جواب:
- 105 -----: سؤال:
- 105 -----: جواب:
- 106 -----: سؤال:
- 106 -----: جواب:
- 107 -----: سؤال:
- 107 -----: جواب:
- 108 -----: سؤال:
- 108 -----: جواب:
- 109 -----: سؤال:
- 109 -----: جواب:
- 110 -----: سؤال:

- 110 ----- جواب:
- 111 ----- سۇال:
- 111 ----- جواب:
- 112 ----- سۇال:
- 112 ----- جواب:
- 114 ----- سۇال:
- 114 ----- جواب:
- 115 ----- سۇال:
- 115 ----- جواب:
- 116 ----- سۇال:
- 116 ----- جواب:
- 117 ----- سۇال:
- 117 ----- جواب:
- 118 ----- سۇال:
- 118 ----- جواب:
- 119 ----- سۇال:
- 119 ----- جواب:
- 120 ----- سۇال:
- 120 ----- جواب:
- 122 ----- سۇال:
- 122 ----- جواب:
- 123 ----- سۇال:
- 123 ----- جواب:
- 125 ----- سۇال:
- 126 ----- جواب:
- 127 ----- سۇال:

- ۱۲۷ -----: جواب:
- ۱۲۸ -----: سۇال:
- ۱۲۸ -----: جواب:
- ۱۲۹ -----: سۇال:
- ۱۲۹ -----: جواب:
- ۱۳۰ -----: سۇال:
- ۱۳۰ -----: جواب:
- ۱۳۱ -----: سۇال:
- ۱۳۱ -----: جواب:
- ۱۳۲ -----: سۇال:
- ۱۳۲ -----: جواب:
- ۱۳۳ -----: سۇال:
- ۱۳۴ -----: جواب:
- ۱۳۵ -----: سۇال:
- ۱۳۵ -----: جواب:
- ۱۳۶ -----: سۇال:
- ۱۳۶ -----: جواب:
- ۱۳۷ -----: سۇال:
- ۱۳۸ -----: جواب:
- ۱۳۹ -----: سۇال:
- ۱۳۹ -----: جواب:
- ۱۴۰ -----: سۇال:
- ۱۴۰ -----: جواب:
- ۱۴۱ -----: سۇال:
- ۱۴۱ -----: جواب:
- ۱۴۲ -----: سۇال:

۱۴۲ -----: جواب:

۱۴۳ -----: سۇال:

۱۴۴ -----: جواب:

۱۴۵ -----: سۇال:

۱۴۵ -----: جواب:

۱۴۶ -----: سۇال:

۱۴۶ -----: جواب:

۱۴۷ -----: سۇال:

۱۴۷ -----: جواب:

۱۴۸ -----: سۇال:

۱۴۸ -----: جواب:

۱۴۹ -----: سۇال:

۱۴۹ -----: جواب:

۱۵۰ -----: سۇال:

۱۵۰ -----: جواب:

۱۵۱ -----: سۇال:

۱۵۱ -----: جواب:

۱۵۲ -----: سۇال:

۱۵۳ -----: جواب:

۱۵۴ -----: سۇال:

۱۵۴ -----: جواب:

۱۵۵ -----: سۇال:

۱۵۵ -----: جواب:

۱۵۶ -----: سۇال:

۱۵۶ -----: جواب:

۱۵۷ -----: سۇال:

١٥٧ ----- :جواب:

١٥٩ ----- :سؤال:

١٥٩ ----- :جواب:

١٦٠ ----- :سؤال:

١٦٠ ----- :جواب:

١٦٢ ----- :سؤال:

١٦٢ ----- :جواب:

١٦٣ ----- :سؤال:

١٦٣ ----- :جواب:

١٦٥ ----- :سؤال:

١٦٥ ----- :جواب:

١٦٦ ----- :سؤال:

١٦٦ ----- :جواب:

١٦٨ ----- :سؤال:

١٦٨ ----- :جواب:

١٦٩ ----- :سؤال:

١٦٩ ----- :جواب:

١٧١ ----- :سؤال:

١٧١ ----- :جواب:

١٧٢ ----- :سؤال:

١٧٢ ----- :جواب:

١٧٣ ----- :سؤال:

١٧٣ ----- :جواب:

١٧٥ ----- :سؤال:

١٧٥ ----- :جواب:

١٧٦ ----- :سؤال:

۱۷۶ ----- جواب:

۱۷۷ ----- سۇال:

۱۷۷ ----- جواب:

۱۷۸ ----- سۇال:

۱۷۸ ----- جواب:

۱۷۹ ----- سۇال:

۱۷۹ ----- جواب:

۱۸۰ ----- سۇال:

۱۸۰ ----- جواب:

۱۸۱ ----- سۇال:

۱۸۱ ----- جواب:

۱۸۲ ----- سۇال:

۱۸۲ ----- جواب:

۱۸۳ ----- سۇال:

۱۸۳ ----- جواب:

۱۸۴ ----- سۇال:

۱۸۴ ----- جواب:

۱۸۶ ----- استفتانات:مۇسسە حقوقى وكلاى بين المللى - ايران

۱۸۶ ----- اشاره

۱۸۹ ----- سۇال:

۱۸۹ ----- جواب:

۱۹۰ ----- سۇال:

۱۹۰ ----- جواب:

۱۹۱ ----- سۇال:

۱۹۱ ----- جواب:

۱۹۲ ----- سۇال:

۱۹۲ -----: جواب:

۱۹۳ -----: سۇال:

۱۹۳ -----: جواب:

۱۹۴ -----: سۇال:

۱۹۴ -----: جواب:

۱۹۵ -----: سۇال:

۱۹۵ -----: جواب:

۱۹۶ -----: سۇال:

۱۹۶ -----: جواب:

۱۹۷ -----: سۇال:

۱۹۷ -----: جواب:

۱۹۸ -----: سۇال:

۱۹۸ -----: جواب:

۱۹۹ -----: سۇال:

۱۹۹ -----: جواب:

۲۰۰ -----: سۇال:

۲۰۰ -----: جواب:

۲۰۱ -----: سۇال:

۲۰۱ -----: جواب:

۲۰۲ -----: سۇال:

۲۰۲ -----: جواب:

۲۰۳ -----: سۇال:

۲۰۳ -----: جواب:

۲۰۴ -----: سۇال:

۲۰۴ -----: جواب:

۲۰۵ -----: سۇال:

٢٠٥ ----- جواب:

٢٠٦ ----- سؤال:

٢٠٦ ----- جواب:

٢٠٧ ----- سؤال:

٢٠٧ ----- جواب:

٢٠٨ ----- سؤال:

٢٠٨ ----- جواب:

٢٠٩ ----- سؤال:

٢٠٩ ----- جواب:

٢١٠ ----- سؤال:

٢١٠ ----- جواب:

٢١١ ----- سؤال:

٢١١ ----- جواب:

٢١٢ ----- سؤال:

٢١٢ ----- جواب:

٢١٣ ----- سؤال:

٢١٣ ----- جواب:

٢١٤ ----- سؤال:

٢١٤ ----- جواب:

٢١٥ ----- سؤال:

٢١٥ ----- جواب:

٢١٦ ----- سؤال:

٢١٦ ----- جواب:

٢١٧ ----- سؤال:

٢١٧ ----- جواب:

٢١٨ ----- سؤال:



٢١٨ -----: جواب:

٢١٩ -----: سؤال:

٢١٩ -----: جواب:

٢٢٠ -----: سؤال:

٢٢٠ -----: جواب:

٢٢١ -----: سؤال:

٢٢١ -----: جواب:

٢٢٢ -----: سؤال:

٢٢٢ -----: جواب:

٢٢٣ -----: سؤال:

٢٢٣ -----: جواب:

٢٢٤ -----: سؤال:

٢٢٤ -----: جواب:

٢٢٥ -----: سؤال:

٢٢٥ -----: جواب:

٢٢٦ -----: سؤال:

٢٢٦ -----: جواب:

٢٢٧ -----: سؤال:

٢٢٧ -----: جواب:

٢٢٨ -----: سؤال:

٢٢٨ -----: جواب:

٢٢٩ -----: سؤال:

٢٢٩ -----: جواب:

٢٣٠ -----: سؤال:

٢٣٠ -----: جواب:

٢٣١ -----: سؤال:

- ۲۳۱ -----: جواب:
- ۲۳۲ -----: سۇال:
- ۲۳۲ -----: جواب:
- ۲۳۳ -----: سۇال:
- ۲۳۳ -----: جواب:
- ۲۳۴ -----: سۇال:
- ۲۳۴ -----: جواب:
- ۲۳۵ -----: سۇال:
- ۲۳۵ -----: جواب:
- ۲۳۶ -----: سۇال:
- ۲۳۶ -----: جواب:
- ۲۳۷ -----: سۇال:
- ۲۳۷ -----: جواب:
- ۲۳۸ -----: سۇال:
- ۲۳۸ -----: جواب:
- ۲۳۹ -----: سۇال:
- ۲۳۹ -----: جواب:
- ۲۴۰ -----: سۇال:
- ۲۴۰ -----: جواب:
- ۲۴۱ -----: سۇال:
- ۲۴۱ -----: جواب:
- ۲۴۲ -----: سۇال:
- ۲۴۲ -----: جواب:
- ۲۴۳ -----: سۇال:
- ۲۴۳ -----: جواب:
- ۲۴۴ -----: سۇال:

- ٢٤٤ ----- :جواب
- ٢٤٥ ----- :سؤال
- ٢٤٥ ----- :جواب
- ٢٤٦ ----- :سؤال
- ٢٤٦ ----- :جواب
- ٢٤٧ ----- :سؤال
- ٢٤٧ ----- :جواب
- ٢٤٨ ----- :سؤال
- ٢٤٨ ----- :جواب
- ٢٤٩ ----- :سؤال
- ٢٤٩ ----- :جواب
- ٢٥٠ ----- :سؤال
- ٢٥٠ ----- :جواب
- ٢٥١ ----- :سؤال
- ٢٥١ ----- :جواب
- ٢٥٢ ----- :سؤال
- ٢٥٢ ----- :جواب
- ٢٥٣ ----- :سؤال
- ٢٥٣ ----- :جواب
- ٢٥٤ ----- :سؤال
- ٢٥٤ ----- :جواب
- ٢٥٥ ----- :سؤال
- ٢٥٥ ----- :جواب
- ٢٥٦ ----- :سؤال
- ٢٥٦ ----- :جواب
- ٢٥٧ ----- :سؤال

- ٢٥٧ -----: جواب:
- ٢٥٨ -----: سؤال:
- ٢٥٨ -----: جواب:
- ٢٥٩ -----: سؤال:
- ٢٥٩ -----: جواب:
- ٢٦٠ -----: سؤال:
- ٢٦٠ -----: جواب:
- ٢٦١ -----: سؤال:
- ٢٦١ -----: جواب:
- ٢٦٢ -----: سؤال:
- ٢٦٢ -----: جواب:
- ٢٦٣ -----: سؤال:
- ٢٦٣ -----: جواب:
- ٢٦٤ -----: سؤال:
- ٢٦٤ -----: جواب:
- ٢٦٥ -----: سؤال:
- ٢٦٥ -----: جواب:
- ٢٦٦ -----: سؤال:
- ٢٦٦ -----: جواب:
- ٢٦٧ -----: سؤال:
- ٢٦٧ -----: جواب:
- ٢٦٨ -----: سؤال:
- ٢٦٨ -----: جواب:
- ٢٦٩ -----: سؤال:
- ٢٦٩ -----: جواب:
- ٢٧٠ -----: سؤال:

- ٢٧٠ ----- جواب:
- ٢٧١ ----- سؤال:
- ٢٧١ ----- جواب:
- ٢٧٢ ----- سؤال:
- ٢٧٢ ----- جواب:
- ٢٧٣ ----- سؤال:
- ٢٧٣ ----- جواب:
- ٢٧٤ ----- سؤال:
- ٢٧٤ ----- جواب:
- ٢٧٥ ----- سؤال:
- ٢٧٥ ----- جواب:
- ٢٧٦ ----- سؤال:
- ٢٧٦ ----- جواب:
- ٢٧٧ ----- سؤال:
- ٢٧٧ ----- جواب:
- ٢٧٨ ----- سؤال:
- ٢٧٨ ----- جواب:
- ٢٧٩ ----- سؤال:
- ٢٧٩ ----- جواب:
- ٢٨٠ ----- سؤال:
- ٢٨٠ ----- جواب:
- ٢٨١ ----- سؤال:
- ٢٨١ ----- جواب:
- ٢٨٢ ----- سؤال:
- ٢٨٢ ----- جواب:
- ٢٨٣ ----- سؤال:

- ۲۸۳ -----: جواب
- ۲۸۴ -----: سۇال
- ۲۸۴ -----: جواب
- ۲۸۵ -----: سۇال
- ۲۸۵ -----: جواب
- ۲۸۶ -----: سۇال
- ۲۸۶ -----: جواب
- ۲۸۷ -----: جواب
- ۲۸۸ -----: سۇال
- ۲۸۸ -----: جواب
- ۲۸۹ -----: سۇال
- ۲۸۹ -----: جواب
- ۲۹۰ -----: سۇال
- ۲۹۰ -----: جواب
- ۲۹۱ -----: سۇال
- ۲۹۱ -----: جواب
- ۲۹۲ -----: سۇال
- ۲۹۲ -----: جواب
- ۲۹۳ -----: سۇال
- ۲۹۳ -----: جواب
- ۲۹۴ -----: سۇال
- ۲۹۴ -----: جواب
- ۲۹۵ -----: سۇال
- ۲۹۵ -----: جواب
- ۲۹۶ -----: سۇال
- ۲۹۶ -----: جواب

سؤال: ٢٩٧

جواب: ٢٩٧

سؤال: ٢٩٨

جواب: ٢٩٨

سؤال: ٢٩٩

جواب: ٢٩٩

سؤال: ٣٠٠

جواب: ٣٠٠

سؤال: ٣٠١

جواب: ٣٠١

سؤال: ٣٠٢

جواب: ٣٠٢

سؤال: ٣٠٣

جواب: ٣٠٣

سؤال: ٣٠٤

جواب: ٣٠٤

سؤال: ٣٠٥

جواب: ٣٠٥

سؤال: ٣٠٦

جواب: ٣٠٦

سؤال: ٣٠٧

جواب: ٣٠٧

سؤال: ٣٠٨

جواب: ٣٠٨

سؤال: ٣٠٩

جواب: ٣٠٩

سؤال: ۳۱۰ -----

جواب: ۳۱۰ -----

سؤال: ۳۱۱ -----

جواب: ۳۱۱ -----

سؤال: ۳۱۲ -----

جواب: ۳۱۲ -----

سؤال: ۳۱۳ -----

جواب: ۳۱۳ -----

سؤال: ۳۱۴ -----

جواب: ۳۱۴ -----

سؤال: ۳۱۵ -----

جواب: ۳۱۵ -----

سؤال: ۳۱۶ -----

جواب: ۳۱۶ -----

سؤال: ۳۱۷ -----

جواب: ۳۱۷ -----

سؤال: ۳۱۸ -----

جواب: ۳۱۸ -----

سؤال: ۳۱۹ -----

جواب: ۳۱۹ -----

سؤال: ۳۲۰ -----

جواب: ۳۲۰ -----

سؤال: ۳۲۱ -----

جواب: ۳۲۱ -----

سؤال: ۳۲۲ -----

جواب: ۳۲۲ -----



سؤال: ۳۲۳ -----

جواب: ۳۲۳ -----

سؤال: ۳۲۴ -----

جواب: ۳۲۴ -----

سؤال: ۳۲۵ -----

جواب: ۳۲۵ -----

سؤال: ۳۲۶ -----

جواب: ۳۲۶ -----

سؤال: ۳۲۷ -----

جواب: ۳۲۷ -----

سؤال: ۳۲۸ -----

جواب: ۳۲۸ -----

سؤال: ۳۲۹ -----

جواب: ۳۲۹ -----

سؤال: ۳۳۰ -----

جواب: ۳۳۰ -----

سؤال: ۳۳۱ -----

جواب: ۳۳۱ -----

سؤال: ۳۳۲ -----

جواب: ۳۳۲ -----

سؤال: ۳۳۳ -----

جواب: ۳۳۳ -----

سؤال: ۳۳۴ -----

جواب: ۳۳۴ -----

سؤال: ۳۳۵ -----

جواب: ۳۳۵ -----

سؤال: ۳۳۶

جواب: ۳۳۶

سؤال: ۳۳۷

جواب: ۳۳۷

سؤال: ۳۳۸

جواب: ۳۳۸

سؤال: ۳۳۹

جواب: ۳۳۹

سؤال: ۳۴۰

جواب: ۳۴۰

سؤال: ۳۴۱

جواب: ۳۴۱

سؤال: ۳۴۲

جواب: ۳۴۲

سؤال: ۳۴۳

جواب: ۳۴۳

سؤال: ۳۴۴

جواب: ۳۴۴

سؤال: ۳۴۵

جواب: ۳۴۵

سؤال: ۳۴۶

جواب: ۳۴۶

سؤال: ۳۴۷

جواب: ۳۴۷

سؤال: ۳۴۸

جواب: ۳۴۸

سؤال: ..... ۳۴۹

جواب: ..... ۳۴۹

درباره مرکز: ..... ۳۵۰

# پاسخ های حضرت آیت الله العظمی روحانی (مد ظله العالی) به استفتائات قوه قضائیه و موسسه حقوقی وکلای بین الملل

## اشاره

سرشناسه: روحانی، محمدصادق، ۱۳۰۳ -

عنوان و نام پدیدآور: پاسخ های حضرت آیت الله العظمی روحانی به استفتائات قوه قضائیه و موسسه حقوقی وکلای بین الملل.

مشخصات نشر: تهران: حدیث دل، ۱۳۸۱.

مشخصات ظاهری: ۳۲۲ص.

فروست: مجموعه استفتائات؛ ۱.

شابک: ۹۶۴-۹۳۳۵۲-۱-۴۰۰۰؛ ۴۰۰۰ریال؛ ۴۰۰۰ریال (چاپ دوم)

یادداشت: چاپ دوم: تابستان ۱۳۸۲.

موضوع: حقوق -- فتواها

موضوع: فتواهای شیعه -- قرن ۱۴

موضوع: فقه جعفری -- رساله عملیه

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۹: ۹۳ر/پ ۲ ۱۳۸۲

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۸۱-۲۷۶۱۱

ص: ۱

## اشاره

پاسخ های حضرت آیت الله العظمی روحانی به استفتائات قوه قضائیه و موسسه حقوقی وکلای بین الملل.

ص: ۲



اجتهاد، یعنی به کار بردن منتهای کوشش برای درک مقررات اسلام با استفاده از منابع: کتاب، سنت، عقل و اجماع.

در این عصر، اجتهاد یکی از وظایف خطیر و پر مسئولیت علما و فقهای اسلام است. اجتهاد در دوره خاتمیت نقش بسیار حساس و اساسی به عهده دارد و در واقع پلی است که دنیای گذشته را با دنیای آینده، مربوط می سازد. و از شرایط امکان جاوید ماندن آئین اسلام است و به حق آن را نیروی محرک اسلام خوانده اند.

ابن سینا (۳۷۰ - ۴۲۸ هـ. ق) فیلسوف نامی اسلامی با روشن بینی خاصی، موضوع اجتهاد را این چنین مطرح کرده و گفته است: «کلیات اسلامی ثابت و لا-یتغیر و محدود است، و اما حوادث و مسائل نامحدود و متغیر است و هر زمانی مقتضیات مخصوص خود را و مسائل مخصوص خود دارد، به همین جهت ضرورت دارد که در هر

زمانی گروهی متخصص و عالم به کلیات اسلامی و عارف به مسائل و پیش آمدهای زمان، عهده دار اجتهاد و استنباط حکم مسائل جدید از کلیات اسلامی بوده باشند.» (۱) آری زمان به سرعت پیش می رود، قهراً مقتضیات زمان، مسائل جدیدی را در زندگی انسان پدید می آورد که در زمان های گذشته، موضوع آن ها هنوز محقق نشده بود، برای پاسخ به این نیاز بزرگ، وجود فقهای زنده و روشن بینی لازم است که پایه پای زمان پیش روند، مفاهیم و کلیات اسلامی را با زندگی نوین جهانی بشر تطبیق کنند تا برحسب پیشرفت علم و آگاهی مردم، تلقی و برداشت مذهب را در ذهن و اندیشه تحول ببخشند و فقه را بر حسب نیاز زمان و به میزانی که در هر زمان امکان کشف و فهم بهتر آن حقایق می رود، ممکن سازند، تا مذهب در چارچوب شرایط کهنه و گذشته نماند و منجمد نشود و از زمانش واپس نیفتد.

در یکی از اخبار «اجتهاد و تقلید» می خوانیم:

«وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رِوَاةِ حَدِيثِنَا (احادیثنا) فَانْهَمُ حِجَّتِي عَلَيْكُمْ وَأَنَا حُجَّةُ اللَّهِ» (۲)

شخصی به نام «اسحاق بن یعقوب» نامه ای برای حضرت ولی عصر (عج) می نویسد و از مشکلاتی که برایش رخ داده، سؤال می کند و «محمد بن عثمان عمری» (نماینده آن حضرت) نامه را می رساند.

پاسخ نامه به خط مبارک صادر می شود که در حوادث و رویدادها به راویان حدیث ما رجوع کنید، زیرا آنان حجت من بر شمایند و من حجت خدایم.

ص: ۵

---

۱- (۱). شفا، آخر الهیات.

۲- (۲). وسائل، ج ۱۸، ص ۱۰۱؛ کتاب القضاء، باب ۱۱، [۱] حدیث ۹؛ این حدیث را مرحوم شیخ طوسی در کتاب «الغیبه» و طبرسی در «الاحتجاج» [۲] نیز نقل کرده اند..



منظور از «حوادث واقعه» که در این روایت آمده، همان مسائل جدید است. نویسنده نامه سؤال می کند حالا که بعد از این ما دسترسی به امام خود نخواهیم داشت، با مسائل تازه ای که پیش می آید چه کنیم؟ امام (عج) فرمود: به فقهاء و حکام شرع مراجعه کنید. ولی بعضی از فقهای معاصر می گویند: منظور از «حوادث واقعه» مسائل و احکام شرعی نیست؛ زیرا این موضوع جزو واضحات مذهب شیعه بوده است که در مسائل باید به فقهاء رجوع کنند، منظور از «حوادث واقعه» پیشآمدهای تازه اجتماعی است که برای مردم و مسلمین روی می داده است. یعنی حوادث مستحدثه به طور کلی هم روی دادهای فرهنگی، فکری، اجتماعی، سیاسی، اقتصادی و انسانی است. به هر حال خواه منظور از «حوادث واقعه» خود پیشآمدها باشد و یا مسائل تازه ای که به مرور زمان رخ می دهد، برگشت به یک معنی است. یعنی در حوادث و مشکلات به روایت احادیث (فقهاء) مراجعه کنید و از آن ها کسب تکلیف نمایید. زیرا آن ها حجت من بر شما می باشند و من حجت خدا بر شمایم و این یکی از پیش بینی های مرفقی فقه شیعه است که (حوادث مستحدثه) را که در هر زمانی روی می دهد و طبیعتاً در قوانین فقهی پیشین حکم و راهحلش نیامده است باید فقهاء بررسی کنند و براساس موازین علمی و اجتهادی آن مطرح سازند و پاسخش را بیابند.

مطالعه و بررسی کتب فقه در قرون مختلف، می رساند که به تدریج به موازات نیازمندی های مردم، مسائل جدیدی وارد فقه شده و فقهای هر زمان در مقام پاسخگویی برآمده اند و به همین جهت به تدریج بر حجم فقه افزوده شده است. این اصل می رساند که چگونه اسلام مسأله زمان و عامل تغییر و تحول و نوآوری را در طی ادوار تاریخی پیشینی کرده است و فقهاء را در برابر آن مسئول دانسته است. راز و رمز اجتهاد را با مشخصات ذیل می توان شناخت:

## ۱- عقل یکی از منابع و مدارک احکام است

هیچ دینی مانند اسلام با عقل پیوند نزدیک نداشته و برای آن اهمیت قائل نشده است. آری تنها اسلام است که «عقل» را یکی از منابع احکام و اساس دین دانسته است. (۱) فقهاء در استنباط احکام به چهار منبع و مدرک تمسک می کنند: کتاب، سنت، عقل و اجماع. و میان عقل و شرع رابطه ناگسستنی قائلند که آن را در اصطلاح خودشان «قاعده ملازمه» می نامند و می گویند: «کَلِمَا حَكَمَ بِهَ الْعَقْلِ حَكَمَ بِهَ الشَّرْعِ وَ كَلِمَا حَكَمَ بِهَ الشَّرْعِ حَكَمَ بِهَ الْعَقْلِ: هر چه عقل حکم کند، شرع نیز مطابق آن حکم می کند، هر چه شرع حکم کند، عقل بر طبق آن حکم می کند.

آری عقل در فقه اسلامی علاوه بر این که خود مستقلاً منبع و مدرک احکام است، در استنباط از سایر منابع و مدارک نیز مددکار خوبی است.

پس اصل (هر چه عقل روا دارد، شرع هم روا می دارد) یک اصل ثابت و دیرین است که هرگز منسوخ نشده و نمیشود. از این رو پذیرش وارد کردن عقل در حریم دین یکی از جهاتی است که انطباق این دین را با مقتضیات زمان آسان کرده و مانع بزرگ جاوید ماندن را از میان برمی دارد.

## ۲- در اسلام برای هر موضوعی حکمی است

یکی دیگر از جهاتی که به اسلام امکان جاوید ماندن می دهد این است که: در قوانین اسلام حکم هیچ موضوعی فروگذار نشده است. البته این یک ادعا نیست بلکه یک واقعیت است و برای کسانی که به اصول فقه اسلام آشنا باشند کاملاً روشن می باشد.

ص: ۷

---

۱- (۱). العقل اساس الدین ، جمله ای است از آن حدیث بسیار عالی امیرمؤمنان (ع) که از خود پیامبر اکرم(ص) نقل می کند و این حدیث را قاضی عیاض در کتاب خود «الشفاء بتعریف حقوق المصطفی» آورده است..

زیرا اگر در یک مسئله دلیل خاص عقلی یا نقلی (کتاب، سنت، عقل و اجماع) وجود داشته باشد حکم آن مسئله طبق مدرک معلوم است، و اگر دلیل خاصی در مسئله نبود به قواعد کلی به اصطلاح عموماتی که در قرآن یا سنت وارد است رجوع می کنند.

چند نمونه از «قواعد عامه» را به طور اجمال یادآور می شویم:

الف) قواعد حاکم:

در متن مقررات اسلامی یک سلسله قواعد کنترل کننده قرار گرفته است که فقهاء آن ها را «قواعد حاکم» می نامند. این ها قواعدی هستند که بر سراسر احکام و مقررات اسلامی تسلط دارند و بر همه ی آن ها حکومت می کنند. قاعده لا ضرر و لا حرج از این دسته اند در حقیقت اسلام برای قواعد حاکم «حق و تو» قائل شده (۱) است.

در اسلام هر کس در اجرای حقوق و استفاده از امکانات خود آزاد است، ولی به موجب قاعده لا ضرر آزادی هر کس تابع محدودیت هایی است که به وسیله قانون، منحصرأً به منظور مراعات حقوق و آزادی های دیگران و برای نظم عمومی وضع گردیده است. فقهاء از این قاعد کلی حکم صدها موضوع جزئی را استفاده می کنند.

و همچنین احکام و مقررات اسلامی تا زمانی قابل اجراء است که به مرتبه «عسر و حرج» برسد و در صورت حرج حکم برداشته شده و تکلیف انسان هم عوض می شود.

ب) در اسلام دو حکم کلی است به این صورت: «احلت لكم الطيبات» و «حرمت عليكم الخبائث» در اسلام حکم بعضی از خوردنی ها و آشامیدنی ها به طور صریح و

ص: ۸

---

۱- (۱). این قواعد داستان مفصلی دارد اولی از فرمایش پیغمبر اکرم (ص) «لا ضرر ولا ضرار فی الاسلام» دومی از آیه شریفه: «ما جعل عليكم في الدين من حرج» استفاده شده است..

روشن بیان شده است: مانند: شراب، میته، گوشت خوک و خون و... ولی برخی از آن‌ها به صورت کلی مانند: «احلت لکم الطیبات» و «حرمت علیکم الخبائث» آمده است و از این فهمیده می‌شود. فقها، از این دو حکم کلی، احکام زیادی استفاده می‌کنند و حتی چیزهایی که به مرور زمان در بین مردم خوردن آن‌ها رایج می‌شود حکم آن‌ها را نیز از این قواعد کلی استنباط می‌نمایند.

ج) قاعده تزاحم (اهم و مهم)

در اسلام احکام تابع یک سلسله مصالح و مفاسد واقعی است چون مصالح و مفاسد در یک درجه نیستند لذا احکام طبق آن‌ها درجه‌بندی شده است و این جهت سبب شده که باب مخصوص در فقه اسلامی به نام باب «تزاحم» یا «اهم و مهم» باز شود و در صورت برخورد و اجتماع مصالح و مفاسد گوناگون، اسلام اجازه داده، فقهاء و کارشناسان اسلامی درجه اهمیت مصالح را با توجه به راهنمایی خود اسلام، بسنجند و مصالح مهمتر را بر مصالح کماهمیت تر ترجیح بدهند و خود را از این بنبست خارج نمایند.

البته، قواعد عامه منحصر به این‌ها نیست و نظائر زیادی دارد که اینجا مجال سخن درباره‌ی آن‌ها نیست.

بنابراین در اسلام برای هر موضوعی حکمی است و اگر به دلیل خاصی نباشد با قواعد کلی مسئله روشن خواهد شد و اگر موضوعی بود که مشمول هیچ یک از عمومات و قواعد کلی نبود آنگاه به اصول عملیه چهارگانه (استصحاب، احتیاط، تخییر و برائت) رجوع می‌شود و چون مجاری اصول طبق یک حصر عقلی در همین چهار مورد است حتماً مسئله‌ی مورد بحث داخل تحت یکی از اصول خواهد گردید، پس ممکن نیست موضوعی پیدا شود که از نظر فقهی حکم آن معلوم نباشد. آری این است راز و رمز اجتهاد که اسلام را با مقتضیات زمان تطبیق می‌کند.

بدین ترتیب اسلام شامل همهی دستورات و احکامی است که بشر، تا پایان دنیا، برای سعادت و کمال خود احتیاج دارد. در کتاب شریف کافی، فصلی است تحت عنوان «تمام احتیاجات مردم در کتاب و سنت بیان شده است» و قرآن «تبیان کل شیء» یعنی روشنگر همه چیز، و همه امور است. امام (ع) سوگند یاد می کند - طبق روایات- که تمام آنچه ملت در هر زمان احتیاج دارد در اسلام هست و در آن هیچ شکی نیست.

این مطلب، مجرد ادعا نیست بلکه حقیقتی است که حتی شرقشناسان و حقوقدانان غربی نیز به این حقیقت اقرار و اعتراف دارند و تعالیم عالیهی اسلام را یک مکتب حقوقی دیگری مستقل و زنده شناخته اند.

یکی از دانشمندان بزرگ غرب، «سانتیلا» گفته است:

«در فقه اسلامی آن قدر از قوانین موجود است که برای مسلمانان در قانون گذاری مدنیشان کافی است، اگر نگوییم که برای تمام انسانیت کفایت می کند».

همچنین «هاکنج» محقق معروف امریکایی و استاد فلسفه دانشگاه «هاروارد» در کتاب «روح سیاست جهانی» پس از آن که بحث مفصلی راجع به اصول و مبادی فقه اسلامی ایراد می کند، چنین می گوید:

«راه پیشرفت کشورهای اسلامی این نیست که از نظام ها و ارزش های غرب تقلید کنند و آن را در زندگی خودشان به کار ببندند... عده ای می پرسند آیا در اسلام این نیرو وجود دارد که افکار جدیدی تولید کند و قوانین و دستورات ممتاز و مستقلی برای بشر عرضه بدارد که کاملاً با احتیاجات و مقتضیات زندگی جدید موافق باشد؟ پاسخ این است که در نظام اسلامی نه تنها هر نوع استعداد و آمادگی برای پیشرفت و تکامل وجود دارد بلکه

قابلیت تطور نظام اسلام از بسیاری از نظام های دیگر بیشتر است. مشکل کشورهای اسلامی این نیست که در آئین اسلام ابزار پیشرفت نیست، بلکه این است که متأسفانه در کشورها تمایل و اراده ی لازم برای استفاده از این ابزار پیشرفته وجود ندارد، من با کمال واقعینی درک می کنم که دین اسلام کلیه مبادی و اصول لازم را برای پیشرفت و تکامل در بر دارد» (۱).

بزرگترین افتخار و امتیاز علمی شیعه در طول تاریخ باز نگاه داشتن «باب اجتهاد» است. مجتهدان شیعه حلقه های اتصالی مابین سلسله امامان و شیعه ها هستند. این معنی سبب می شود دین همیشه تازه و زنده بماند. با گذشت زمان و توسعه روزگار پیش برود. انتظار می رفت فقه شیعه همه چیز را زیر پر گرفته و درباره هر چیز بزرگ و کوچک حکم مشخصی داشته باشد و نسبت به کلیه موضوعات تازه احداث حکمی پیدا کرده، تکلیف مردم را روشن کند و فقهای شیعه جوابگوی مسائل زمان و حلال مشکلات جهانی باشند.

ولیکن فقهای شیعه به دلیل وجود حکومت های جائز و جو تقیه و برکنار بودن آنان از جریانات سیاسی و نظامی و اقتصادی و صنعتی جوامع، فرصت نیافتند آنطوری که باید فقه را به طور گسترده، بحث و بررسی نمایند. بدین جهت فقه اسلامی در هر زمینه، متناسب با تطورات و تحولات زمان پیش نرفت و از همسازی و هماهنگی با مسائل روز خصوصاً در مسائل سیاسی و اقتصادی و اجتماعی باز ماند و در کتاب های فقهی باب مخصوصی به طرز اداره مردم و سیستم حکومتی اسلام و مباشرت در امور و اموال عمومی و کفالت و احتیاجات شهری باز نگردید و در بسیاری از مسائل مهم سیاسی، اجتماعی، اقتصادی و حقوقی به حد کافی بحث نشد

ص: ۱۱

و برای جویندگان همچنان یک خلاء فکری باقی مانده است.

اکنون که روحانیت و مرجعیت شیعه توانسته در اثر مبارزات پیگیر و دامنهدار خود، استبداد و استعمار را به زانو در آورد و مردم جهان را به تعالیم اسلام جلب نماید، اکنون که روحانیت شیعه از انزوا به در آمده و در جامعه موقعیت خاصی یافته است، آنچنان که در مجامع بینالمللی روی آن حساب می شود و ده ها موفقیت دیگر که اخیراً نصیب علمای شیعه شده است، ضرورت و فوریت یک نهضت عمیق علمی بر پایه تحقیق اجتهادی در فقه و سایر رشته های علوم اسلامی در این زمان بیش از هر وقت دیگر احساس می شود و برتری فقه شیعه هم بر دیگر مذاهب فقهی در همین است که راه تحقیق تازه و استنباط در موضوعات جدید باز گذاشته شود.

و این ضرورت را کسانی بهتر می دانند که خود در گیر مسائل قضائی و حقوقی و پزشکی و... هستند. به همین جهت «مرکز تحقیقات قوه قضائیه» و «مؤسسه حقوقی و کلاهی بین المللی - ایران» از فقیه و مرجع عالیقدر حضرت آیت الله العظمی روحانی (مدظله العالی) مسائلی استفتاء کرده اند که کمتر در فقه مطرح شده است و معظمله با دقت نظر و تبحر خاصی که در فقه دارند به پاسخگویی پرداخته اند، و چون این مسائل بسیار حائز اهمیت است برای اطلاع عموم اقدام به چاپ آن ها گردید. به امید این که در اثر تلاش فقیهان ذیصلاح، حکم مسائل مستحدثه و مورد نیاز جامعه برطرف شود.

ومن الله التوفیق

قم - حوزه علمیه -

داود الهامی ۷۸/۵/۲۵

ص: ۱۲





استفتائات: قوه قضائيه

اشاره

ص: ۱۴

## سؤال:

در مواردی که اولیاء دم، تقاضای عفو قاتل را داشته باشند یا مطالبه دیه نمایند، ولی با توجه به عوارض سیاسی - اجتماعی عفو به صلاح نباشد؛ بفرمایید:

الف) آیا در صورتی که حکومت بخواهد قاتل را مجازات نماید، امکان این کار وجود دارد؟

ب) آیا در صورت عدم رضایت اولیاء دم، مبلغ دیه را می توان از بیت المال به آنان پرداخت نمود؟

ج) آیا ولی امر مسلمین با ولایتی که بر «ولی دم» دارد می تواند برخلاف نظر وی قاتل را اعدام نماید؟ (۱)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) اختیار عفو یا مجازات به دست ولی مقتول است، حکومت یا رهبر یا یک شخص دیگر نمی تواند بدون موافقت ولی مجازات نماید.

ب) مراد از عدم رضایت اولیاء دم

اگر عدم رضایت به اخذ دیه باشد نمی توان دیه را از بیت المال پرداخت نمود.

و اگر مراد عدم رضایت به پرداخت از بیت المال است بعد از تراضی به پرداخت دیه، ظاهراً می توان از بیت المال پرداخت نمود.

خصوصاً در صورت عدم قدرت مالی جانی که مورد روایت است.

ج) رهبر حکومت اسلامی ولایت به آن معنی که اشاره شده است بر ولی دم ندارد و نمی تواند بدون نظر او قاتل را اعدام کند.

ص: ۱۵

## سؤال:

دربار حد سرقت؛ بفرمایید:

الف) پس از اجرای حد سرقت، عوض قطع شده ملک کیست؟ ملک حکومتی که مجری حد است، یا شخص محدود؟  
ب) دفن عضو مقطوع، پیوند عضو قطع شده به وسیله جراحی به شخص محدود یا فروش آن برای پیوند به فرد دیگری چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چند دسته دلیل بر احکامی موجود است.

۱- ادله داله بر این که انسان مالک اعضاء خود است.

۲- دلیل دال بر جواز معامله بر اعضاء جدا شده.

۳- دلیل لزوم دفن عضو جدا شده از انسان

۴- دلیل عدم جواز قطع عضوی از بدن غیر

پس از سرقت دلیل اخیر تخصیص خورده و باید دست دزد را قطع نمود، و سه دسته ادله دیگر اطلاقش باقی است بنابراین

الف) عضو قطع شده ملک شخص محدود است

ب) دفن آن لازم و پیوند به غیر جائز است، و می توان با معامله منتقل به غیر نمود. (۱)

ص: ۱۶

## سؤال:

در صورتی که مردی زنی را به قتل رسانده باشد؛ بفرمایید:

الف) هنگامی که اولیاء مقتول می خواهند برای قصاص نصف دیه را به قاتل بدهند، انتخاب نوع دیه با اولیاء است یا جانی؟

ب) در صورت عدم تمکن اولیاء دم از پرداخت این مبلغ و درخواست آنان از دستگاه قضائی، آیا می توان فاضل دیه را از بیت المال پرداخت کرد؟

ج) مواردی که عدم قصاص، عوارض سیاسی - اجتماعی داشته باشد که به نوعی باید حکومت حضور یابد، در صورت عدم تمکن اولیاء دم، آیا می توان فاضل دیه را از بیت المال پرداخت کرد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) انتخاب نوع دیه در تمام موارد با جانی است، و در این مورد به خصوص روایاتی دال بر آن است و فقها هم به آن تصریح نموده اند.

ب) فاضل دیه را باید جانی بدهد، ولی در صورت عدم تمکن از بیت المال می توان پرداخت نمود.

ج) در صورتی که عدم قصاص عوارض سیاسی و اجتماعی داشته باشد که لازم است جلوگیری شود باید این مبلغ را از بیت المال بدهند. (۱)

ص: ۱۷

## سوال

درباره قصاص اطراف بفرمایید.

الف) پس از اجرای قصاص اطراف عضو قطع شده ملک کیست؟

ملک حکومت مجنی علیه یا جانی؟

ب) دفن عضو مقطوع پیوند عضو قطع شده به جانی یا فروش آن برای پیوند به

دیگری چه حکمی دارد؟

## جواب

(باسمه جلت اسمائه)

الف) عضو قطع شده ملک جانی است

ب) دفن آن لازم است پیوند به دیگری و فروش آن جائز است .

ولی پیوند به جانی خلاف احتیاط است.

ص: ۱۸

سؤال:

درباره علم قاضی؛ بفرمایید:

الف) آیا علم قاضی ملحق به اقرار است یا بینه و یا طریق سوی است؟

ب) در صورتی که طریق سوم باشد حکم عفو چگونه است؟

**جواب:**

(باسمه جلت اسمائه)

الف) قاضی همانگونه که می تواند مستنداً به بینه و اقرار حکم کند می تواند حکم کند مستنداً به علم خود مطلقاً

و فرقی که فقهاء بین بینه و اقرار فرموده اند این است که جائز است الزام المقر قبل الحکم ایضاً و جائز نیست الزام به آن در صورت ثبوت حق به بینه مگر بعد از حکم.

چون به نظر اینجانب این فرق تمام نیست و مفصلاً در فقه الصادق بحث نموده ام بنابراین جواب سؤال این است که علم قاضی مانند هر دو است:

ب) در اجراء حد بین بینه و اقرار فرقی هست و آن این است که بعد از قیام بینه حاکم نمی تواند عفو کند.

و بعد از اقرار می تواند عفو نماید و اجراء حد نکند، و چنانچه حاکم در باب حدود بتواند اجراء حد بدون بینه و اقرار بنماید، ظاهر این است که علم قاضی ملحق به بینه است.

چون جواز عفو احتیاج به دلیل دارد که موجود نیست ولی من فعلاً مرددم که در باب حدود قاضی می تواند بدون بینه و اقرار و به علم خود اجراء حد بنماید یا نه بنابراین حال عفو معلوم است. (۱)

ص: ۱۹

## سؤال:

چنانچه قاضی در مجازات محارب، صورت صلب را انتخاب کرد - با توجه به اینکه اگر بعد از ۳ روز زنده بماند حق حیات دارد - بفرمایید:

الف) در صورتی که بخواهد قبل از اجرای حکم، از داروها و غذاهای مقاوم کننده بدن استفاده نماید، آیا می توان او را منع نمود یا خیر؟

ب) اگر کسی عصیاناً به او آب یا غذا برساند، باید جلوگیری کرد یا خیر؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورت صلب محارب بعد از سه روز باید از دار پایین آورده شود ولی حق حیات ندارد.  
دو قول بین فقهاء هست.

دستهای فرموده اند: (ینزل ویجهز علیه ویدفن)

و دستهای دیگر فرموده اند: (یقی علی ما هو علیه حتی یموت).

واقوی قول دوم است.

بنابراین جواب سؤال دوم واضح است، باید جلوگیری نمود.

بلکه جواب سؤال اول نیز چنین است. (۱)

ص: ۲۰

## سؤال:

کسی که قرار است مورد اجرای حد سرقت قرار گیرد، آیا می تواند با هزینه خود از طیب بخواد که عضو وی را بی حس نماید؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

آنچه از روایات استفاده می شود این است که غرض از حد سارق جدا شدن دست و بعد پای سارق است و نظر به ایذاء نیست، و لذا در عدهای از روایات امام(ع) می فرماید بعد از قطع، معالجه شود از بیت المال تا خوب شود

بنابراین اظهر جواز بی حس نمودن است. لاصاله الحل - والبرائه. (۱)

ص: ۲۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولی ۱۴۱۹..



## سؤال:

دربار کسی که قرار است کشته شود (تیرباران، حلق آویز یا...)؛ بفرمایید:

الف) آیا می تواند با هزینه خود از پزشک بخواهد که وی را قبل از قتل، بی حس یا بیهوش نماید تا درد کمتری را متحمل شود؟

ب) آیا بین حد یا قصاص نفس و اطراف فرقی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) مقصد اصلی در قصاص زهاق روح است نه ایذاء.

بنابراین جائز است قبل از قتل بی حس و یا بیهوش نمودن.

ب) و در حد مانند حد سرقت که غرض جدا شدن دست یا پا می باشد، نیز جائز است.

و اما در ضرب و جلد که غرض ایلام است جائز نیست. (۱)

ص: ۲۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولی ۱۴۱۹..

## سؤال:

دربار مقاومت در مقابل جانی یا سارق برای جلوگیری از تجاوز، هتک ناموس یا سرقت؛ بفرمایید:

الف) آنجا که احتمال آبروریزی مجنی علیه در کار باشد، تکلیف چیست؟

ب) آنجا که احتمال قتل یا ضرب و جرح شدید یا متوسط مجنی علیه باشد، تکلیف چیست؟

ج) آنجا که مال زیاد، معمولی یا کم مورد تعرض باشد، تکلیف چیست؟

د) آنجا که مقاومت منجر به قتل جانی یا سارق شود، تکلیف چیست؟

هـ) در موارد عدم جواز برخورد با جانی یا سارق، تکلیف قاتل مدافع و دم متجاوز چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اگر جانی قصد تعرض ناموسی دارد واجب است دفع او با رعایت دفع از ادنی که کتک زدن مثلا تا اعلی، و چنانچه با رعایت موازین شرعیه جانی کشته شود دم او هدر است.

الف) در صورتی که احتمال آبروریزی مجنی علیه در کار باشد باید رعایت اهم را نمود و در بعضی موارد شاید دفاع جائز نباشد.

ص: ۲۳

ب) کما این که اگر ظن به هلاکت داشته باشد جائز است تسلیم شدن. (لا- ولویه حفظ النفس من حفظ العرض، کما هو المستفاد من الروایات الواردة فی المستکرهه علی الزنا).

ج) اگر جانی قصد سرقت اموال را دارد اگر اطمینان به سلامت در صورت دفاع دارد جائز است دفاع.

د) در صورت کشته شدن جانی یا سارق در صورت جواز دفاع، دم او هدر است.

و اگر مجنی علیه کشته شود دم او هدر است.

ه-) در صورت خوف تلف جائز نیست دفاع از بردن اموال.

و اگر جانی قصد جان او را بنماید واجب است دفاع ولو ظن به تلف داشته باشد. (۱)

ص: ۲۴

## سؤال:

الف) نظر اسلام را پیرامون اعتبار اسنادی که توسط دستگاه های مدرن تهیه می شود را بیان فرمایید. (مانند: فاکس، فیلم، عکس، نوار ضبط، تلفنگرام، زیراکس، پرینتر، اسکنر کامپیوتر و...)

ب) کدام یک می تواند مستند حکم قاضی قرار گیرد و به عنوان مؤید تا چه حد قابل استناد است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) به این عنوان دلیلی نداریم در تمام این موارد میزان، اطمینان قاضی است، و قول اهل خبره موثق

ب) بعید نیست که لوث به این ها ثابت شود. (۱)

ص: ۲۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولی ۱۴۱۹..

## سؤال:

ملکی به صورت مشارکت خریدده می شود و سپس یکی از شرکاء سهم خود را به شریک دیگر اجاره به شرط تملیک می دهد. به طوری که بعد از پرداخت تمامی اقساط (که طبعاً بیش از پولی است که شریک برای آن سهم داده بود) قسمت مورد اجاره به ملکیت مستأجر در می آید، بفرمایید: آیا می توان این کار را که در بانک ها یا شرکت ها - اشخاص حقوقی - و بعضاً توسط اشخاص حقیقی صورت می گیرد راهی شرعی برای تخلص از ربای قرضی دانست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ربا مختص است به بیع و قرض و در مورد سؤال سه قرارداد است.

۱- بیع و شراء که دو نفر به صورت مشارکت خریدده اند آن که صحیح است و ربا در آن نیست.

۲- اجاره احد شریکین به شریک دیگر آن هم که ربا ندارد.

۳- شرط تملیک - یا ملکیت - در آن هم تصور ربا نمی رود.

بنابراین معامله مذکوره صحیح است، و هیچ اشکالی ندارد.

البته در شرط تملیک که شرط فعل است، و شرط ملکیت که شرط نتیجه است اشکالاتی شده است که از نظر ما آن ها درست نیست. (۱)

ص: ۲۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولی ۱۴۱۹.

## سؤال:

مردی زنی را در اشهر حرم به قتل رسانده است، با توجه به این که وقوع قتل در این زمان موجب اضافه شدن ثلث دیه می شود؛ بفرمایید:

اگر اولیاء دم تقاضای قصاص جانی را داشته باشند، باید نصف دیه یک مرد در ماه حرام را به او بپردازند یا نصف دیه یک مرد در غیر ماه حرام؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

زنی که در اشهر حرم کشته شود چنانچه اولیاء دم بخواهند دیه بگیرند باید نصف دیه مرد که ثلث به آن اضافه می شود بدهند.

و اگر تقاضای قصاص نمایند چنانچه در اشهر حرم قصاص نمایند باید نصف دیه مرد در ماه حرام را بپردازند.

و الا نصف دیه یک مرد در غیر ماه حرام. (۱)

ص: ۲۷

## سؤال:

با توجه به این که در زناى محصنه هنگام اثبات جرم با بينه، در صورت فرار مجرم از حفره مى توان وي را برگرداند و حکم را اجراء نمود، ولي در صورت اقرار اين کار را نمى توان انجام داد؛ بفرمائيد:

الف) آیا مى توان حکم رجم را به انواع ديگرى از قتل تبديل نمود يا خير؟

ب) در صورت مثبت بودن جواب، آیا بين انواعى که احتمال زنده ماندن محکوم در آن وجود ندارد با مواردى که اين احتمال هست، تفاوتى وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) حکم رجم را نمى شود به انواع ديگرى تبديل نمود.

روايتى است متضمن اين که در زمان پيغمبر(ص) چنين اتفاقى شد مردم آن زانى را تعقيب نموده و کشتند رسول خدا(ص) به عنوان اعتراض فرمودند: هلا ترکتموه.

ب) همان روايت دال است بر عدم تفاوت بين موارد. (۱)

ص: ۲۸

## سؤال:

اگر قاضی با علم خود حکم به رجم نماید؛ بفرمایید:

الف) در صورت فرار مجرم از حفره آیا می توان او را مجدداً به حفره برگرداند و حکم را اجراء نمود یا خیر؟

ب) اگر علم قاضی راه سومی باشد - ملحق به بینه یا اقرار نباشد - تکلیف چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

من فعلاً مرددم و نمیدانم در باب حدود، قاضی می تواند به علم خود اجراء حد بنماید یا نه، مقتضای احتیاط، عدم اجراء حد است.

الف) ولی چنانچه قاضی بتواند با علم خود اجراء حد بنماید، ظاهراً در صورت فرار مجرم از حفره اگر یک سنگ به او اصابت کرده باشد نمی توان او را به حفره برگرداند به مقتضای اطلاق صحیحه ابی بصیر.

ب) بنابراین علم قاضی ملحق به اقرار می باشد. (۱)

ص: ۲۹



## سؤال:

در صورتی که بعد از اعدام - حلق آویز، رجم یا... - و قبل از دفن در سردخانه یا پزشکی قانونی در مجرم علائم حیاتی دیده شود و با مداوا سلامت خود را باز یابد؛ بفرمایید:

الف) اجرای مجدد حکم چه صورتی دارد؟

ب) آیا بین حد و قصاص تفاوتی وجود دارد؟

ج) بر فرض لزوم اجرای مجدد حکم، دیه خسارت های وارده قبلی بر محکوم در دو حالت فوق به عهده کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در صورت مهدور الدم بودن که فرض مسأله است باید اجراء حکم مجدداً بشود.

ب) ظاهراً فرقی بین حد و قصاص نیست.

ج) و خسارات وارده در صورتی که مجری حد تقصیر نکرده باشد به عهده او نیست. (۱)

ص: ۳۰

## سؤال:

بعد از عقد نکاح در صورت اعسار زوج از پرداخت مهریه؛ بفرمایید:

الف) آیا زن می تواند به خاطر عدم دریافت مهریه تمکین ننماید؟

ب) در صورت جواز، آیا تمکین فقط منحصر به بضع است، یا سایر استمتاعات را هم شامل می شود؟

ج) آیا در این موارد نشوز صدق می کند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در نظر ما حتی در صورت موسر بودن زوج و معجل بودن مهر زوجه نمی تواند به خاطر عدم دریافت مهریه تمکین ننماید.

ولی چون عدم لزوم تمکین اجماعی است حرفی نداریم.

اما در صورت اعسار شکی نیست در لزوم تمکین کما هو المشهور بین الفقهاء.

ب) تمکین منحصر به بضع نیست، جواز یا عدم جواز آن شامل استمتاعات دیگر هم می شود.

ج) در صورت عدم جواز تمکین نشوز صدق می کند و در صورت جواز صدق نمی کند. [\(۱\)](#)

ص: ۳۱

## سؤال:

الف) سرقت اطلاعات سری کد شده و رمزدار از شبکه های کامپیوتری یا کامپیوترهای شخصی و کشف رمز آن ها چه حکمی دارد؟

ب) سرقت و فروش غیرمجاز شماره های موبایل توسط آشنایان و تکنیک الکترونیکی مرکزی آن چه حکمی دارد؟

ج) آیا با وجود سایر شرایط، امکان اجرای حد سرقت وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) شکی نیست در حرمت عمل مفروض، و ضمان هم ثابت است.

ب) حرام است و موجب ضمان.

ج) اجراء حد سرقت متوقف است بر این که آن شیء مالیت دار در مکان محرزی باشد بنابراین اجراء حد سرقت در غیر از کامپیوترهای شخصی مشکل است و نباید اجراء شود، ولی حاکم شرع می تواند تعزیر کند. (۱)

ص: ۳۲

## سؤال:

با توجه به این که مدارهای ماهواره ای در سازمانی معین به کشورها اختصاص می یابد که بعد از این اختصاص، آن کشور می تواند ماهواره های خود - اعم از خود ساخته، خریده یا استیجاری- را در آن مدارهای محلی قرار دهد، بفرمایید:

الف) آیا حق استفاده یک کشور از این مدارها به نحو مالکیت است یا حق انتفاع؟

ب) آیا اجاره یا وقف آن ها توسط این کشورها ممکن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) ملکیت امری است اعتباری و لذا قائلیم به مالکیت حکومت.

و هوای بالای مملکت مافوق حریم ملک اشخاص حقیقی یا حقوقی ملک حکومت است به بنای عقلاء.

و لذا بدون اجازه حکومت افراد مملکت دیگر حق ندارند هواپیما از بالای این مملکت ببرند.

بنابراین استفاده یک کشور از این مدارها به نحو مالکیت است.

ب) و اجاره و وقف آن ها توسط این کشورها ممکن است. (۱)

ص: ۳۳

## سؤال:

در مورد کسی که قرار است اعدام شود - حداً یا قصاصاً - بفرمایید:

الف) اگر حدود یا تعزیرات دیگری اقل از قتل، برای وی ثابت شود، می توان از آن صرفنظر نمود؟

ب) آیا بین حق الله و حق الناس تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) صرفنظر نمودن از حدود دیگر اقل از قتل جائز نیست.

بلکه باید همانگونه که روایات متعدده وارد شده و فقهاء هم فتوی داده اند اول آن حد دیگر اقل را اجراء نمود بعداً کشته شود.

نهایت اختلافی است بین فقهاء در این که بعد از اجرای حداقل واجب است تأخیر قتل تا براء حاصل شود - یا مستحب است تأخیر - یا آن که تأخیر یک روز جائز است، یا تأخیر جائز نیست.

اقوی در نظر ما عدم جواز تأخیر است.

ولی اجماع ادعاء شده است بر جواز تأخیر.

ب) فرقی بین حق الله تعالی و حق الناس نیست. (۱)

ص: ۳۴

## سؤال:

با توجه به این که از نظر علمی هرگاه مردی فوت نماید، تا مدت محدودی می توان نطفه او را به رحم زن منتقل کرد و وی را باردار نمود؛ بفرمایید:

الف) انتقال نطفه زوج پس از مرگ به رحم زوجه چه حکمی دارد؟

ب) احکام مربوط به ولد را از نظر طهارت، ارث و... بیان فرمایید؟

ج) انتقال این نطفه به رحم اجنبیه چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) انتقال نطفه زوج پس از مرگ به رحم زوجه اشکال ندارد.

ب) بیچه هم ملحق است به صاحب نطفه و زوج، و از حیث طهارت هم پاک است، ولی ارث نمی برد از زوج زیرا در وقت مردن پدر نبوده است، و بر حسب ادله اموال منتقل به ورثه شده است بعداً بیچه ایجاد شده است.

ج) انتقال این نطفه به رحم اجنبیه جائز است.

و بیچه هم ملحق به صاحب نطفه است، البته ارث نمی برد از او. (۱)

ص: ۳۵

## سؤال:

آیا دولت اسلامی می تواند به علت مصالحی مهم، صحت بعض عقود یا ایقاعات (مثل ازدواج یا طلاق) را منوط به گذراندن مراحل خاص کند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

دولت اسلامی مانند سایر دول حق چنین کاری ندارد، مگر با اذن فقیه جامع الشرائط آن هم در صورتی که بر ترک آن مفسد مهمی مترتب شود، که در فقه از آن تعبیر به اختلال نظام می کنند. (۱)

ص: ۳۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولی ۱۴۱۹..

## سؤال:

در بخش عقود، فروش یک ملک به صورت زمانی به چند نفر چه حکمی دارد؟ مثلاً ملکی به ۴ نفر فروخته شده، این ملک در هر فصل سال در اختیار مالک همان فصل است که خودش استفاده کند یا اجاره دهد و یا...

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ملک را به چهار نفر به نحو اشاعه بفروشد، و در ضمن عقد بیع شرط کند که تمام منافع در هر فصلی ملک یکی باشد، اشکال ندارد. (۱)

ص: ۳۷

---

۱- (۱). (هامش: تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولى ۱۴۱۹).



## سؤال:

درباره ماهیت حساب های بانکی از نظر اسلام؛ بفرمایید:

(الف) آیا در بانک ها اعتبار و ارزش قراردادی پول به نام اشخاص ثبت و جابجا می شود یا به عین اسکناس اجازه در تصرف داده می شود؟

(ب) آیا حکم شکل های مختلف حساب های بانکی (جاری، سپرده ثابت، مشارکت های بانکی و...) یکسان است؟

(ج) حکم سودهای علی الحساب که در مشارکت های بانکی به سپرده گذار پرداخت می شود چیست؟

(د) حکم جوایز و هدایایی که بانک به سپرده گذار پرداخت می کند چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

(الف) ممکن است به عین اسکناس اجازه تصرف داده شود، یا باین که صاحب پول به بانک قرض بدهد یا بفروشد، یا آن که پولش را به بانک اباحه کند ولو این که بانک آن را تملک کند و به دیگری بدهد و اباحه معوض باشد، یا آن که صاحب پول، پول را به شکل امانت و ودیعه در بانک بگذارد و اجازه دهد در آن تصرف کند نهایت آن که اجازه تصرف ناقل مجانی نیست بلکه در مقابل عوض است.

(ب) حکم شکل های مختلف حساب های بانکی یکسان است.

(ج) و سودهای بانکی، چنانچه پول قرض باشد حرام است.

و اگر پول را بفروشد آن هم اشکال دارد.

ولی اگر به عنوان اباحه به عوض، یا ودیعه و امانت باشد حلال است و اشکال ندارد.

(د) جوایز و هدایای بانکی چون شرط نشده است و بانک هم ملزم به آن نیست و تنها برای تشویق مردم میدهد حلال است و هیچ اشکالی ندارد. (۱)

ص: ۳۸

## سؤال:

درباره شغل زن در بیرون از خانه؛ بفرمایید:

الف) اگر شوهر اجازه اتخاذ شغلی را به همسر خود داد آیا بعد از طی مراحل خاص می تواند بگوید اجازه ادامه کار را نمی دهد یا این که اجازه اول، التزام به تمام لوازم آن می باشد؟

ب) آیا بین کار موقت با کار مستمر و همیشگی تفاوتی وجود دارد؟

ج) آیا بین استخدام توسط اشخاص حقیقی یا حقوقی - خصوصاً دولتی - تفاوتی وجود دارد؟

د) آیا بین کاری که با حق شوهر منافات داشته باشد با شغلی که چنین منافاتی ندارد فرقی هست؟

ه-) آیا بین شغلی که با رها کردن آن به صاحب کار یا دیگران لطمه جدی می خورد با شغلی که چنین نیست فرق هست؟ (مثل ممنوعیت زن از ادامه تدریس در وسط سال تحصیلی که باعث ضرر زدن به آموزشگاه و محصلین می گردد).

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) چنانچه اجازه اتخاذ شغل را در ضمن عقد لازمی شرط نماید نمی تواند بگوید اجازه ادامه کار را نمی دهد.

ص: ۳۹

ادامه جواب:

و چنانچه ابتدائی باشد

اگر در برابر آن اجازه چیزی گرفته باشد نمی تواند منع کند، زیرا در این صورت از قبیل اباحه به عوض می شود که از عقود لازمه است.

و اگر چیزی نگرفته باشد در صورتی که آن اجازه اسقاط حق باشد و آن را از حقوق بدانیم باز نمی تواند منع از ادا کار نماید.

ب) در احکام فوق الذکر بین کار موقت با کار مستمر فرقی نیست.

ج) کما این که بین اشخاص حقیقی با حقوقی تفاوتی نیست.

د) در مواردی که در بالا ذکر شد بر عدم جواز منع، بین کاری که با حق شوهر منافات داشته باشد و غیر آن فرقی نیست، بلی در غیر آن موارد اگر ادامه کار با حق شوهر منافات داشته باشد می تواند بگوید اجازه کار نمی دهم و در صورت عدم منافات نمی تواند بگوید اجازه نمی دهم.

ه) - کما این که در غیر آن موارد بین شغل ها تفاوتی نیست. (۱)

ص: ۴۰

## سؤال:

- الف) آیا فروش یا اهدای اعضای بدن برای جراحی و پیوند به دیگران جایز است؟ (مثل فروش کلیه)
- ب) آیا این کار برای پیوند این اعضاء به دیگران بعد از مرگ خود شخص جایز است؟ (مانند فروش قلب و چشم)
- ج) آیا شخصی که قرار است اعدام شود می تواند به نحو «الف» یا «ب» اقدام نماید؟
- د) با توجه به این که فروش و پیوند، موجب تأخیر اجرای حکم می شود آیا بین حد یا قصاص تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

- الف) اهداء اعضای بدن برای پیوند به دیگران، و واگذاری به دیگران در مقابل پول به غیر خرید و فروش جائز است - خصوص خرید و فروش جائز نیست.
- ب) قطع اعضاء مرده برای پیوند به دیگران جائز است مشروط به وصیت خود او و یا اجازه ولی.
- ج) در حکم بالا فرقی بین کسی که باید اعدام شود و غیر او نیست.
- د) این مقدار تأخیر خصوصاً برای مصلحت مهم تر مانعی ندارد. (۱)

ص: ۴۱

## سؤال:

درباره سن بلوغ دختر، بفرمایید:

الف) سن بلوغ دختر از نظر شرعی چیست؟

ب) آیا برای دختر از حیث بلوغ می توان بین عبادیات، عقود و ایقاعات تفاوتی قائل شد؟

ج) برای اجرای حدود و قصاص چگونه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) سن بلوغ دختر از نظر شرع نه سال است.

ب) و بین عبادات و معاملات فرقی نیست.

غایه الامر در معاملات رشد هم معتبر است که آن هم باید رعایت شود.

کما این که در صوم اگر مضر باشد به او وجوب ساقط است.

ج) در اجراء حد بر مریض و مستحاضه روایاتی دال است بر جواز تأخیر و علتی که در آن روایات ذکر شده است، می تواند مدرک باشد بر جواز تأخیر حد نسبت به دختر تازه بالغه شده. (۱)

ص: ۴۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۸ جمادی الاولی ۱۴۱۹..

## سؤال:

درباره خسارت زائد بر ديه، بفرماييد:

الف) آيا ديه همان خسارت است يا جاني بايد علاوه بر ديه، خسارت هاي وارد آمده به مجني عليه و كليه هزينه هاي درمان را پردازد؟

ب) جايي كه مقدار ديه از خسارت بيشتر، مساوي يا كمتر باشد چه حكمي دارد؟

ج) اگر در موارد فوق جواب منفي است، آيا حكومت مي تواند براي جبران خسارت هاي زائد بر ديه، قانوني وضع كند كه جاني را ملزم به پرداخت آن نمايد؟

د) آيا بين انواع خسارت ها مثل خسارت هزين درمان يا از كارافتادگي (مانند فلج شدن دائمي دست خطاط) تفاوتی وجود دارد يا خير؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در مواردی كه شارع مقدس ديه تعيين فرموده است چيز ديگري بر جاني لازم نيست.

ب) و فرق بين موارد نيست.

ج) حكومت هم نمي تواند زايد بر ديه قانوني وضع كند كه جاني ملزم باشد به پرداخت چيزي غير از ديه، و ارش كه همان ديه است در مواردی كه مقدار آن تعيين نشده باشد.

د) خسارات از قبيل فلج شدن، خود ديه بر آن تعيين شده كه زائد بر ديه جنائت بر اعضا بايد داده شود.

و هزينه درمان غير از آن است. (۱)

ص: ۴۳

## سؤال:

در مواردی که شارع نحوه اجرای اعدام را معین نکرده است، بفرمایید:

الف) آیا برای اجرای اعدام - در مواردی که شارع نحوه آن را مشخص ننموده است - واجب است حکومت نوعی را انتخاب کند که حداقل ممکن درد را برای محکوم در بر داشته باشد یا خیر؟

ب) آیا بین حد و قصاص تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

شارع مقدس در کیفیت اعدام مطلقاً می فرماید باید نحوی باشد که خیلی دردناک نباشد

و با شمشیر تیز آن هم در گردن که شاید کمادیت تر است دستور قصاص را داده است

و در باب حدود نیز سفارش زیاد شده است

و با الغاء خصوصیات می توان نتیجه گرفت که حکومت باید نوعی را اختیار کند که کمادیت تر است. (۱)

ص: ۴۴

از آنجا که در عرف قانون حقوقی کشور ما و بسیاری از کشورهای جهان سن رشد متعاملین برای ذکور و اناث ۱۸ سال شمسی تمام دانسته شده و همینطور در قوانین جزائی کشور ما و اکثر کشورها، اطفال کسانی هستند که بیش از ۶ سال تمام و تا ۱۸ سال تمام سن دارند و باید طبق قانون در دادگاه اطفال به جرائم آنها رسیدگی شود؛ بفرمایید:

۱- آیا حاکم شرع در محاکم قضائی می تواند در احکام کیفری این افراد که از نظر شرعی بالغند، ولی زیر سن قانونی ۱۸ سال هستند تخفیفاتی قائل شود؟

۲- اگر جواب منفی است، با توجه به این که در اکثر کشورهای جهان برای بزهکاران زیر سن ۱۸ سال رژیم حقوق و کیفری خاصی اعمال می شود که بیشتر مبتنی بر اقدامات تأمینی و تربیتی است و این امر به عنوان عرف قانونی در سطح بین المللی شناخته شده است؛ بفرمایید:

الف) آیا حاکم شرع می تواند با توجه به عناوین ثانویه (پیشگیری از وهن اسلام و نظام اسلامی و نیز جلوگیری از بهانه جویی سازمان های بین المللی و معاندین اسلام و نظام اسلامی و به منظور عمل اجمالی به تعهدات بین المللی) در بعضی از مجازات های این دسته، تخفیف قائل شود؟

ب) آیا در موارد مذکور بین پسر و دختر تفاوتی وجود دارد؟

ج) آیا در موارد مذکور بین حد و قصاص تفاوتی وجود دارد؟



(باسمه جلت اسمائه)

شارع مقدس سن بلوغ پسر و دختر را تعیین کرده است، حاکم شرع حق ندارد در احکام کیفری این افراد تخفیفاتی قائل شود. الف) عناوین ثانویه که اشاره شده است به آن ها. در صورت تراحم با عناوین اولیه از حیث ملاکات احکام، در صورتی که مجتهد تشخیص دهد اهم است از ملاکات احکام اولیه. حاکم شرع مانند سایر موارد تراحم می تواند در بعضی از مجازات ها و یا در بعضی از سن ها تخفیف قائل شود.

ب) و در اینگونه موارد بین دختر و پسر تفاوتی نیست

ج) و در حد به این کبری کلیه در روایات اشاره شده است.

مثلاً مریض را در روایات دستور داده شده است اجراء حد نشود تا خوب شود.

و یا مستحاضه اجراء حد تأخیر بیافتد تا قطع خون شود.

از این روایات میتوان استفاده کرد که نسبت به بعضی از دخترها و پسرها در اوائل بلوغ چون مقاومتشان کم است اجراء حد یا قصاص اعضا تأخیر بیافتد. (۱)

ص: ۴۶

درباره مجرمی که بیمار است؛ بفرمایید:

الف) آیا حاکم شرع می تواند در حال بیماری حکم وی را اجراء نماید یا باید تا بهبودی کامل وی، آن را به تأخیر اندازد؟

ب) بر فرض لزوم تأخیر اجرای حکم تا کسب بهبودی؛ بفرمایید:

۱- مراد از بیماری مانع اجرای حکم، از نظر شرعی چیست؟ (آیا همان متفاهم عرفی است یا آنچه پزشکان آن را بیماری می نامند و یا امر ثالثی است؟)

۲- آیا حیض و نفاس و استحاضه در حکم بیماری است؟

۳- آیا بین عارضه ای که محکوم عمداً بر خود وارد کرده با آنچه به طور طبیعی عارض شده تفاوتی هست؟

۴- آیا بین عارضه دائمی (مانند سرطان) و موقتی (مانند درد آپاندیس) فرقی هست؟

۵- در عوارض موقت و زائل شدنی، آیا بین مواردی که برای درمان، زمان زیادی نیاز است (مانند بیماری سل) با مواردی که چنین نیست (مانند تب و لرز) تفاوتی وجود دارد؟

۶- آیا بین مواردی که درمان آن هزینه بسیار بالایی دارد (مانند جراحی قلب) با مواردی که چنین نیست تفاوتی هست؟

۷- اگر محکوم، مغمی علیه شود، چه حکمی دارد؟

الف) روایاتی دلالت می کنند بر این که بر مریض اقامه حد نمی شود تا خوب شود.

۱- مراد از مرض مانع به قرینه مناسبت حکم موضوع مرضی است که اجراء حد موجب عوارض شدیدی بشود زاید بر آنچه بر شخص صحیح وارد می شود.

و در خصوص مریضی که یخاف علیه الموت روایت خاصی وارد است. ولی به واسطه آن روایت نمی توان از اطلاق روایات دست کشید.

۲- و در مستحاضه نیز روایتی وارد است دلالت دارد بر این که اجراء حد باید تأخیر بیافتد تا قطع شدن خون.

۳- مقتضای اطلاق روایات عدم فرق بین مرض عمدی و طبیعی است.

۴- روایات تأخیر به قرینه آن که غایت تأخیر را خوب شدن قرار داده مختص است به عارضه موقت.

و در عارضه دائمی روایتی دال است بر این که به وسیله یک بسته صد عددی یک ضربه به او زده می شود.

۵- در عوارض موقت و زائل شدنی بین مواردی که برای درمان، زمان زیادی نیاز است یا مواردی که چنین نیست فرقی نیست.

۶- کما این که فرقی بین مواردی که درمان هزینه زیادی دارد و غیر آن نیست.

۷- در مغمی علیه روایت خاصی ندیدم.

ولی از روایاتی که در مجنون وارد است دلالت دارد بر این که اگر در حال سلامت زنا کرد و بعد دیوانه شد اجراء حد بر او در حال جنون می شود.

حکم مغمی علیه نیز استفاده می شود و باید اجراء حد بشود. (۱)

## سؤال:

اگر مجرمی که قانوناً باید بازداشت شود در مکه دیده شود، بفرمایید:

الف) آیا از نظر شرعی امکان بازداشت وی وجود دارد؟

ب) آیا در فرض مذکور بین انواع جرایم (سرقت، قتل، بدهکاری، جاسوسی، مواد مخدر، محاربه، افساد فی الارض و...) تفاوتی هست؟

ج) آیا بین حرم و بیت الحرام تفاوتی وجود دارد؟

د) آیا بین مسلمانان، کافر و اهل کتاب تفاوتی هست؟

هـ) آیا بین کسی که اتفاقاً به مکه رفته با کسی که به آنجا پناهنده شده، تفاوتی هست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) مجرمی که در مکه دیده شود، چنانچه جرم در خارج از حرم انجام شده باشد نمی شود در حرم بر او اجراء حد نمود.

و اگر در حرم مرتکب جرم شده باشد می شود در حرم اجراء حد نمود.

ب) و در جرائم بین انواع آن تفاوتی نیست.

ج) موضوع حکم حرم است نه خصوص مسجد الحرام.

د) در این حکم بین مسلمانان و کافر تفاوتی نیست.

هـ) کما این که تفاوتی نیست بین کسی که پناهنده شده باشد و غیر او. (۱)

ص: ۴۹

## سؤال:

با عنایت به این که نظارت حاکم در استیفای قصاص ضروری است؛ بفرمایید:

الف) آیا برای قصاص، لازم است ولی دم از ولی امر، یا منصوب از طرف او استیذان نماید؟

ب) در صورت لزوم استیذان، بفرمایید:

۱- اگر بدون استیذان، قصاص انجام شد؛ آیا صرفاً گناه کرده یا خود، قاتل محسوب می شود؟

۲- اگر استیذان شد لکن ولی امر اذن نداد و قصاص انجام گرفت چگونه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

به نظر اینجانب اذن حاکم شرع در استیفای قصاص لازم نیست.

و ولی دم بدون اذن حاکم می تواند قصاص کند.

بلی مسأله دیگری هست، و آن این که اگر قاتل منکر قتل باشد تا اثبات قاتل بودن او نزد حاکم نشود، ولی مقتول به حسب ظاهر نمی تواند او را بکشد.

و چنانچه بکشد ولی مقتول می تواند طرح دعوی نماید.

و اگر نتوانست بر ادعای خود دلیلی اقامه نماید حاکم شرع می تواند حکم به قصاص بر او بنماید. (۱)

ص: ۵۰

## سؤال:

در مورد قسامه بفرمایید:

الف) آیا قسامه، در جنایت عمدی بر اطراف، مستلزم قصاص می شود یا خیر؟

ب) با فرض این که جواب مثبت باشد، نصاب قسامه چه میزان است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) با قسامه در جنایت عمدی بر اطراف اگرچه دیه ثابت می شود. ولی قصاص ثابت نمی شود، و دلیل مختص به قصاص در نفس است.

ب) نصاب قسامه در جنایت بر اطراف چنانچه جنایت موجب دیه کامله باشد شش قسم است، چنانچه کمتر باشد به آن حساب مثلا اگر ثلث دیه باشد دو قسم. (۱)

ص: ۵۱

## سؤال:

در مورد قصاص اطراف بفرمایید:

الف) آیا مجنی علیه می تواند بخشی از قصاص را اجراء و بخش دیگر را عفو نماید؟ (مثلاً: جانی دست مجنی علیه را از کتف قطع کرده است؛ مجنی علیه خواهان قطع دست جانی از آرنج باشد).

ب) آیا می تواند برای قسمتی از جنایت طلب قصاص کرده و برای بخش دیگر دیه بگیرد؟

ج) آیا می تواند برای قسمتی از جنایت طلب قصاص کرده و نسبت به بخش دیگر مصالحه کند؟

د) آیا رضایت و عدم رضایت جانی در سه حالت فوق، تأثیری خواهد داشت؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) ظاهراً جائز باشد، در صورتی که قصاص آن بخش اشد نباشد، و احتمال سرایت به بخش دیگر یا به نفس نباشد، پس در مثال مذکور در سؤال جائز است قطع ید از آرنج.

ب) چنانچه بخش دیگر دیه مقدری داشته باشد مانند مثال در سؤال جائز نیست.

و اگر دیه مقدری نباشد مانند آن که کف دست و بعض ذراع را قطع کرده باشد جائز است که کف را قطع نموده و ارش بعض ذراع را بگیرد.

ج) و یا مصالحه نسبت به آن بعض بنماید.

د) در موارد عدم جواز که اشاره شد اگر جانی راضی باشد. به تبعیض مسأله به این وضوح نیست و خالی از اشکال نیست. (۱)

ص: ۵۲

## سؤال:

در مورد قصاص اطراف بفرمایید:

الف) آیا ملاک، رعایت مماثلت نسبی است یا عرفیه؟ معیار هر کدام چه می باشد؟

ب) در کدام صورت، قصاص تبدیل به دیه میشود؟

ج) آیا بین طول، عرض و عمق در اجرای قصاص تفاوتی هست؟

مثلاً: اگر جانی لاغر و مجنی علیه چاق است و نیمی از بازوی مجنی علیه - به عمق ۳ سانتی متر - بریده شده است. آیا در قصاص باید نیمی از بازوی جانی لاغر را برید که ۲ سانتی متر است یا باید همان ۳ سانتی متر بریده شود، اگرچه بیش از نصف بازو باشد؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در قصاص اطراف تساوی در مساحت معتبر نیست چون مقابله در آن موارد بین طبیعی چشم و چشم، و انف و انف و غیرهما و نظر به صغر و کبر نیست.

بلی در باب جروح مقابله بین جرح و مماثل آن است لا محاله مساحت معتبر است.

ب) در صورتی که مساحت جراحت در عضو مجنی علیه - تمام عضو جانی را می گیرد و زیاده هم دارد به واسطه صغر عضو جانی - قصاص از عضو دیگر جائز نیست، بلکه به مقداری که عضو جانی تحمل دارد قصاص می شود و در زاید متعین است دیه

و در قصاص اطراف هم چنانچه احتمال سرایت قطع عضو به جان جانی برود قصاص مبدل به دیه می شود

ج) در مماثلت معتبر در جروح میزان، مساحت است طولاً و عرضاً و مساحت عمقی معتبر نیست. (۱)

ص: ۵۳



## سؤال:

در مورد قصاص نفس بفرمایید:

الف) آیا اولیاء دم می توانند به جای قصاص نفس، عضوی از اعضای قاتل را قطع کنند؟ (مثلاً به جای کشتن قاتل یکی از پاهای او را قطع نمایند).

ب) آیا اولیاء دم می توانند عضوی از بدن قاتل را قطع و نسبت به مابقی طلب دیه نمایند؟

ج) آیا اولیاء دم می توانند عضوی از بدن قاتل را قطع و نسبت به مابقی مصالحه نمایند؟

د) آیا رضایت و عدم رضایت قاتل در سه حالت فوق، تأثیری خواهد داشت؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) فقهاء در مسائل مختلفه تصریح نموده اند به این که تبعیض در قصاص جائز نیست، و در خصوص موردی که مماثلت متعذر است جماعتی قائل به جواز شده اند. بنابراین در مسأله مورد سؤال به طریق اولی جائز نیست.

ب) تفاوتی نیست بین آن که بعد از قطع عضو نسبت به مابقی، دیه طلب نمایند یا نه؟

ج) کما این که فرقی نیست بین آن که نسبت به بقیه مصالحه کنند یا نه؟

د) رضایت جانی هم در این حکم تأثیری ندارد. (۱)

ص: ۵۴

## سؤال:

الف) هزینه درمان و بهبود شخصی که در اثر اجرای حد یا قصاص اطراف، یکی از اعضای خود را از دست داده، به عهد بیت المال است یا محکوم علیه؟

ب) در صورتی که به عهد بیت المال باشد، حکم اختصاص به معالجات اولیه دارد یا معالجات بعدی را نیز در برمی گیرد؟

ج) آیا بین فقیر و غنی در حکم مذکور فرقی هست یا نه؟

د) آیا تفاوتی بین حد و قصاص وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در خصوص حد سرقت روایاتی دلالت می کند بر این که هزینه درمان و بهبود شخص مذکور با امام است، ولی به اتفاق حمل شده است بر استحباب. به هر حال مؤنه و هزین مذکوره به عهده حاکم یا بیت المال نیست.

ب) وعلی فرض آن که مراد از روایات قرار دادن هزینه به نحو لزوم بر بیت المال باشد فرقی بین معالجات اولیه و بعدی نیست.

ج) ولی بین فقیر و غنی فرق هست، اگر فقیر باشد فقهاء فتوی داده اند به اینکه هزینه مذکوره مانند مصارف دیگر مسلمین به عهده بیت المال است.

د) در احکامی که بیان شد بین حد و قصاص اطراف تفاوتی نیست. (۱)

ص: ۵۵

## سؤال:

چنانچه بنا به مصالحی دولت جمهوری اسلامی ایران ناچار به انعقاد قراردادی با یک کشور غیر اسلامی مبنی بر مبادله محکومین به زندان باشد (به این معنی که جمهوری اسلامی متعهد شود محکومین به زندان تابع آن کشور را برای تحمل حبس تحویل کشور متبوع دهد تا ادامه حبس در آنجا صورت گیرد و زندانیان تابع کشور ایران را جهت ادامه حبس در ایران تحویل بگیرد) بفرمایید:

۱- در مورد مجرمین ایرانی؛ با توجه به صدور احکام حبس توسط دادگاه های غیر اسلامی آیا از نظر شرعی احکام صادره از سوی آنها برای محاکم قضائی ایران قابلیت اجراء دارد یا خیر؟

۲- در صورت عدم قابلیت اجراء بفرمایید:

آیا اصولاً دادگاه های ما مکلف به محاکم مجدد و صدور حکم براساس قوانین جمهوری اسلامی ایران می باشند یا خیر؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

مسأله چنانچه مفصلاً بیان شود جنب سیاسی پیدا می کند و مستلزم آن است که... ولی اجمالاً عرض می کنم حکومت اسلامی موظف به عمل به معاهدات بین المللی

ص: ۵۶

ادامه جواب :

است در صورت امضاء آن قراردادها پیغمبر اکرم (ص) به معاهده با مشرکین وفادار ماند تا آن که آن ها نقض عهد نمودند، بعد از آن آیه براءت از مشرکین نازل شد. متأسفانه بعضی به این آیه استدلال نموده اند بر... بنابراین باید محبوسین را بر حسب قرارداد تحویل داد. و اما حبس ایرانیان چنانچه در معاهده چنین است که باید حبس در ایران بشوند (که خیال می کنم چنین نیست) باید حکم اجراء شود و الا- آن حکم قابل اجراء در حکوت اسلامی نیست. و چنانچه کاری که سبب حبس آن ها در کشور دیگر شده است جرم محسوب می شود معامله با آن ها مانند معامله با سایر مجرمین است، در صورتی که از حقوق الناس باشد با مطالبه من له الحق محاکمه خواهند شد. و اگر از قبیل حق الله باشد حاکم شرعی باید او را محاکمه کند، و به وظیفه خود عمل کند. (۱)

ص: ۵۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در مورد صغار و مجانین که مورد ضرب و جرح یا توهین قرار گرفته باشند؛ بفرمایید:

الف) آیا اولیاء آنان با رعایت غبطه مولی علیه حق گذشت دارند یا خیر؟

ب) ملاک در رعایت غبطه مولی علیه چیست؟ (آیا صرف عدم الضرر کافی است یا باید نفع صغیر لحاظ گردد؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) مقتضای عموم دلیل ولایه همان است که جماعتی از فقهاء مانند علامه و شهیدین فرموده اند: که با رعایت غبطه مولی علیه ولی حق گذشت دارد.

ب) ظاهراً عدم المفسده کافی است وجود مصلحت لازم نیست. (۱)

ص: ۵۸

## سؤال:

اگر شخصی کشته شده و جنازه او مثلاً در بیابان، منزل یا باغی یافت شود و هیچ یک از قاتل و مقتول شناسایی نشوند؛  
بفرمایید:

الف) آیا دیه ای وجود دارد؟

ب) بر فرض ثبوت، پرداخت دیه به عهد کیست و مورد مصرف آن کجاست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در صورتی که کشته در قریه یا قریب به آن پیدا شود اهل آن قریه دی او را باید پردازند مگر آن که بینه باشد بر این که آن ها قاتل نیستند. و اگر بین دو قریه پیدا شود، قریه نزدیکتر باید دیه را پردازند و اگر متساوی باشند هر دو قریه مشترکاً باید پردازند. و چنانچه کشته در ازدحام یا چاهی یا در جاده عمومی یا بیابان و امثال آن ها پیدا شود به نحوی که نتوان کشته را به شخص خاصی یا جماعت مخصوصی یا قریه معلومه نسبت داد دیه را باید از بیت المال مسلمین پرداخت نمود.

ب) بنابراین در بعضی موارد دیه به عهده بیت المال است کما هو مورد السؤال و چنانچه اولیاء مقتول پیدا شوند به آن ها داده میشود و الا مال امام است. (۱)

ص: ۵۹

۱- چنانچه به ادله ذیل حکم قصاص در مورد شخص محکوم اجراء نشده باشد آیا می توان وی را تا زمان اجراء حکم - هر چند در مدت زمان طولانی - در حبس نگه داشت؟

الف) اولیاء دم به دلیل فقر مالی یا دلایل دیگر از پرداخت فاضل دیه خودداری می کنند. (لازم به ذکر است در مواردی از این بند، اجرای حکم از نظر اجتماعی و سیاسی ضروری می باشد).

ب) عدم تأمین سهم اولیاء صغیر مقتول از طرف اولیاء خواهان قصاص.

ج) عفو برخی از اولیاء دم و عدم پرداخت سهم آنان به محکوم علیه از سوی اولیاء خواهان قصاص.

د) عدم شناسایی اولیاء دم یا عدم دسترسی به آنان و دستور حاکم شرع مبنی بر اخذ دیه از قاتل و ناتوانی وی از پرداخت دیه.

ه- مصالحه به دیه و عدم توانایی پرداخت دیه توسط محکوم علیه.

و) عدم مراجعه اولیاء دم به دادگاه برای تعیین تکلیف نهایی.

ز) فقدان ابزار لازم برای اجرای دقیق حکم قصاص و استتکاف مجنی علیه و اولیاء دم یا افراد خبره از اجرای حکم.

ح) مورد بند ز» در صورتی که محکوم علیه استطاعت پرداخت یا جلب رضایت شاکی را ندارد.

۲- در صورت منفی بودن جواب، آیا دادگاه ها می توانند شخص محکوم را بدون قید و شرط آزاد نمایند یا آزادی وی باید با اخذ وثیقه یا به قید ضمانت باشد؟

در جمیع موارد ذکر شده ظاهراً می توان محکوم را حبس نمود و در بعضی از آن موارد فقهاء تصریح به آن نموده اند. و علت را جمع بین حقین، و حبس نمودن را مقدمه حفظ حقوق آن ها دانسته اند، و این وجه در تمام آن موارد جاری است بنابراین چنانچه با اخذ وثیقه یا با ضمانت حفظ حقوق بشود میتوان حبس را مبدل به آن نمود. به عبارت دیگر فقیه از طرف امام(ع) قاضی تعیین شده است، پس هر وظیفه که قضاة عالم در این موارد دارند بر حسب نصب فقیه قاضیا - می توان انجام داد. به علاوه در بعضی موارد تجویز حبس نموده اند - آن هم مؤید این مطلب است. (۱)

ص: ۶۱



## سؤال:

۱- چنانچه اولیاء دم در مقام مصالح قصاص با مبلغی زائد بر دیه، مقداری را تقاضا کردند که پرداخت آن برای قاتل میسر نیست؛ آیا دادگاه می تواند فرصت محدودی برای اجرای قصاص به اولیاء دم بدهد و پس از انقضای مهلت مذکور و عدم تقاضای قصاص، محکوم را لاقلاً با اخذ وثیقه آزاد نماید؟

۲- در صورت مثبت بودن جواب، آیا باید او را بدون قید آزاد نمود یا با اخذ وثیقه و قید ضمانت؟

۳- در صورتی که مقتول دارای ورثه صغیر و کبیر باشد، اگر ورث کبیر خواهان قصاص بودند ولی برای استیفای قصاص قدرت تأمین سهم صغیر را نداشتند، آیا می توان قاتل را تا زمان بلوغ صغیر (اگرچه مدت طولانی) در زندان نگه داشت؟

در صورت مثبت بودن جواب، آیا تحمل سال های متمادی در زندان (مثلاً ۱۴ سال برای بلوغ فرزند صغیر مقتول) و بعد، اجرای حکم قصاص از مصادیق تحمیل دو جریمه به خاطر یک جرم نیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

۱- بلی دادگاه میتواند فرصت دهد

۲- ولی پس از انقضای مهلت و عدم تقاضای قصاص باید آزاد گردد. نهایت اگر کاشف از عفو باشد بدون وثیقه، و الا با وثیقه جمعاً بینالحقین.

۳- و در صورتی که مقتول دارای ورثه صغیر باشد، می شود تا زمان بلوغ قصاص را تأخیر انداخت، و در این کار نه تنها جریمه نیست، بلکه حفظ حیا او است در این مدت و این به نفع او است و مسلماً با این کار راضی است، و این خدمت است نه جریمه. (۱)

ص: ۶۲

## سؤال:

همان گونه که مستحضرید براساس برخی روایات وارده در باب دیات، خوب شدن بعضی جراحات یا نقص عضوها (نظیر شکستگی استخوان در اعضایی که دیه مقدره دارد یا شکافتن لب) میزان دیه را تغییر میدهد. با توجه به اینکه امروزه به خاطر پیشرفت علم پزشکی تعداد قابل ملاحظه ای از جراحات و نقص عضوها قابل درمان می باشد؛ بفرمایید:

۱- آیا تأثیر درمان در میزان دیه را به غیر موارد مصرح در فقه نیز می توان تعمیم داد؟

۲- آیا پیوند عضو مقطوع در میزان دیه تأثیر دارد یا خیر؟ (در صورتی که انگشت یا دست شخصی در اثر جنایت قطع شود، اگر به موقع اقدام گردد می توان عضو مقطوع را پیوند زد).

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

۱- چون موارد تغییر میزان دیه زیاد است، می توان از آن ها استفاده کبری کلیه نمود. غای الامر در مواردی که تصریح شده است به مقدار تغییر کلامی نیست. و در مواردی که تصریح نشده تعیین مقدار با نظر حاکم است.

۲- و اما پیوند عضو مقطوع، چون در مواردی فقهاء تصریح کرده اند به عدم تغییر دیه و عدم سقوط آن و استدلال نموده اند به اطلاق ادله بنابراین می توان فتوی داد به این که پیوند عضو مقطوع تغییری در دیه نمی دهد ولی به نظر ما برخلاف مشهور بین فقهاء اظهر سقوط قصاص است. (۱)

ص: ۶۳

۱- در مواردی که براساس دستور شارع مقدس، خوب شدن جراحت یا نقص عضو، میزان دیه را تغییر می دهد، مخارج و هزینه های درمان به عهده جانی است یا مجنعلیه؟

۲- چنانچه به عهد مجنی علیه باشد در مواردی که هزینه های درمان بیش از مقدار دیه مأخوذه است، آیا راهی برای جبران خسارات زائد بر مقدار دیه وجود دارد یا خیر؟

(در این گونه موارد چه بسا هزینه های درمان بیش از مقدار دیه مقرره باشد).

۳- در مواردی نظیر شکستگی ستون فقرات که دیه کامله دارد، طبق فتوای فقهاء اگر این شکستگی به گونه ای معالجه شود که اثری از جنایت باقی نماند، جانی باید یکصد دینار بپردازد. در این گونه موارد فعلیت درمان و اصلاح ملاک است یا قابلیت آن؟

به این معنی که اگر فعلیت ملاک باشد از ابتداء دیه کامله به عهده جانی قرار می گیرد و جانی یا موظف به پرداخت تمام دیه می باشد - که پس از اصلاح و خوب شدن، ۹۰۰ دینار به او پس داده می شود - و یا منتظر می ماند که پس از معالجه، دیه مقرره (۱۰۰ دینار) را بپردازد. (اگرچه ذمه اش به کل دیه مشغول است).

ولی اگر قابلیت درمان ملاک باشد از همان ابتداء، ذمه جانی به یکصد دینار مشغول می شود.

(باسمه جلت اسمائه)

۱- ظاهر از آن روایات این است که خود آن جرح یا نقص عضو تا مدت معین خوب شود که آن کاشف است از مقدار واقعی اثر آن جنایت.

۲- بنابراین موردی که با هزینه و درمان خوب شود یا همان دیه ثابت است و یا مراجعه به حکومت و ارش می شود در آن موقع حاکم مقدار ضرر و مجنی علیه را حساب نموده و همه را از جانی می گیرد.

۳- میزان قابلیت است و لذا فقهاء می فرمایند به اهل خبره مراجعه شود اگر گفتند خوب می شود مقدار کم را بگیرد و الا همان دیه را. (۱)

ص: ۶۵

## سؤال:

براساس دستور شارع مقدس، مهلت پرداخت دیه در قتل و جراحات شبه عمد (مانند جراحات یا تلفات ناشی از تصادفات رانندگی) ۲ سال می باشد؛ آیا تقاضای اعسار جانی قبل از انقضای مهلت مقرر، مسموع می باشد یا خیر؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

قاضای اعسار تنها مسموع نیست، بلکه چهار شرط یا پنج شرط باید باشد تا حاکم متقاضی را حجر کند. یکی از آن ها حلول دین است پس دین مؤجل برای سماع دعوی کافی نیست. (۱)

ص: ۶۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در مواردی که سارق مورد عفو مسروق منه قرار میگیرد، آیا حاکم شرع بنا به مصالحی می تواند حد را اجراء نماید یا خیر؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه مسروق منه سارق را قبل از مراجعه به حاکم عفو کند، حد ساقط می شود، و اگر بعد از مراجعه باشد حد ساقط نمی شود. و در مورد سقوط حاکم به هیچ عنوان حق اجراء حد ندارد. بلی تعزیر چنانچه سببش محقق باشد که در صورت ثبوت سرقت موجود است مانعی ندارد. والله العالم. (۱)

ص: ۶۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در مورد سرقت مستوجب حد بفرمایید: آیا پس از شکایت مسروق منه و قبل از ثبوت جرم، امکان عفو سارق توسط مسروق منه نسبت به اجرای حد وجود دارد یا خیر؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

پس از مراجعه به حاکم شرع عفو مسروق منه نسبت به اجرای حد تأثیر ندارد حاکم باید اجرای حد بنماید. (۱)

ص: ۶۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

چنانچه تعزیر علاوه بر تازیانه مصادیق دیگری داشته باشد؛ (مانند: حبس، جزای نقدی، تراشیدن سر، چرخاندن در شهر، لغو جواز کسب، ابطال گواهینامه رانندگی، محرومیت از مشاغل دولتی، ثبت سوء سابقه و...) بفرمایید:

الف) آیا تعبیر «التعزیر دون الحد» فقط در خصوص تازیانه رعایت می شود یا شامل دیگر موارد مذکور نیز می شود؟

ب) در صورت شمول به موارد دیگر، ملاک «دون الحد» چه می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

تشکیل حکومت اسلامی از ضروریات است، و شارع مقدس امضاء نموده است آن را و اسلام اهتمام به حفظ نظام مادی و معنوی نموده، و این مهم بدون در نظر گرفتن عقوبات دیگر مانند حبس و غیره قابل تحقق نیست. بنابراین تمام این عقوبات مشروعیت دارد در صورتی که رعایت قانون بشود، و افراد ناهل متصدی نباشند. (که با کمال تأسف در این زمان زیادی از ناهل ها متصدی می باشند و وجهه حکومت اسلامی را مشوه جلوه داده‌اند، و اگر معاندین و جهان گذاشته بودند همانگونه که در اول حکومت اسلامی تشکیل شد ادامه پیدا می کرد تحقیقاً دنیا را تحت تأثیر قرار می داد - و بدون شک مقدم ظهور حضرت بقیه الله ارواح من سواه فداه می شد) و سيعلم الذين ظلموا ای منقلب ینقلبون. (۱)

ص: ۶۹



همانطور که استحضار دارید دربار دی انگشتان دو قول وجود دارد:

الف) تساوی انگشتان از نظر دیه:

براساس این قول که میان قدماء و متأخرین شهرت یافته و روایات چندی بر آن دلالت دارند، به هر یک از انگشتان، عشر دی کامل تعلق می گیرد.

ب) تفاوت انگشت ابهام از نظر دیه با سایر انگشتان:

اصحاب این قول گرچه به سه دسته تقسیم می شوند و هر کدام در تعیین دی ابهام و سایر انگشتان نظری را برگزیده اند؛ ولی همگی بر متفاوت بودن دی ابهام با غیر آن اتفاق نظر دارند. صاحبان این قول را برخی از قدماء مثل ابیالصالح حلبی در کافی و ابنزهره در غنیه و صاحب اصباح الشیعه تشکیل می دهند. معتبره ظریف با یکی از نظرات سهگانه فوق هماهنگ می باشد و شیخ در مبسوط از آن به روایت اکثر اصحاب یاد می کند و در خلاف بر مفاد آن ادعای اجماع مینماید. مرحوم خوئی همین روایت را برمی گزیند و وجه ترجیح آن بر سایر روایات را مخالفت آن با عامه معرفی می کند. با عنایت به این که در عصر حاضر که مشاغل متحول و دگرگون شده است، اشخاصی که دچار آسیبیدگی در ناحی انگشتان شده اند و دارای مشاغلی چون جراحی و خطاطی، و... هستند، اظهار می دارند صدمه وارده، به شغل آن ها آسیب جدی رسانده است؛ بفرمایید:

الف) آیا می توان گفت تفاوت مطرح در معتبر ظریف میان ابهام و سایر انگشتان، به خاطر تفاوت در میزان کارائی آنهاست؟

ب)- بر این اساس، آیا می توان از انگشت ابهام الغاء خصوصیت کرد و این تفاوت را در مورد سایر انگشتان نیز تعمیم داد؟  
یعنی نسبت به خسارت وارده بر انگشتان با توجه به اهمیت شغل و ارزش هر انگشت عمل کنیم و به تعیین دیه و خسارات  
وارده بپردازیم؟

### جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اقوال در مسأله چهار است:

- ۱- ما هو المشهور بين الاصحاب، که به هر یک از انگشتان عشر ديه کامل تعلق می گیرد. مدرک چند روایت صحیحه.
  - ۲- آنچه شیخ در خلاف، و ابن حمزه در وسیله، و استاد اعظم در مبانی تکمله منهاج اختیار نموده اند که در قطع ابهام ثلث ديه يد يا پا در بقیه هر کدام سدس ديه يد يا پا.
  - ۳- ما عن الحلبي و آن آنکه در خصوص ابهام دست ثلث ديه دست در بقیه انگشتان دست سدس ديه - و اما انگشتان پا در هر کدام حتی ابهام عشر ديه.
  - ۴- ابن زهره در غنیه و صاحب اصباح فتوی داده اند و آن، آنکه ديه ابهام يد ثلث ديه يد - و در ابهام پا ثلث ديه آن - و در بقیه عشر ديه بلا فرق بين الرجل واليد.
- و اما روایات دو دسته است:

دسته اول دلالت می کند بر تساوی انگشتان در ديه و فرقی بین پا و دست نیست.

ص: ۷۱

دسته دوم که خبر معتبران دسته، معتبره ظریف است و آن در دیه دست است فقط دلالت می کند بر اینکه در انگشتان دست بین ابهام و بقیه تفاوت است در ابهام ثلث دیه ید در بقیه سدس دیه.

قائلین قول دوم به آن روایت استناد نموده و مختص به ید می دانند کما هو ظاهرها.

و قائلین به قول سوم به همان روایت با الغاء خصوصیت دست و تعدی بهیجا نموده اند. و اما قول چهارم من مدرکی بر آن پیدا نکردم - و از طرفی آن قول بر بعضی احتمالات نقص در دیه و بر بعض دیگر زیادی لازم می آید. و چون وجهی بر الغاء خصوصیت نمی بینم. پس امر دائر است بین دو قول، اول و دوم. و چون نسبت دو دسته روایات عموم خصوص مطلق است، زیرا دسته اول دال است بر تساوی انگشتان و دسته دوم در خصوص ابهام مزیتی را بیان می کند، حمل عام بر خاص می شود - در نتیجه قول دوم اقوی است مگر آن که دسته دوم با اعراض اصحاب از اعتبار ساقط شود در این صورت اقوی قول اول است. بنابراین موردی به دو سؤال بعد نمی ماند. و چون بر الغاء خصوصیات وجهی نیست، بنابراین حکم روشن است. (۱)

ص: ۷۲

## سؤال:

در صورتی که شخص محکوم به قصاص، عضو مماثل نداشته باشد؛ بفرمایید:

۱- با توجه به این که عضو ناسالم در برابر عضو سالم قصاص می شود، آیا مثلاً چشم کسی که به حسب ظاهر سالم است ولی بینایی ندارد عضو ناسالم محسوب می شود یا چنین فردی فاقد عضو به حساب می آید؟

۲- اگر جانی، فاقد بینایی چشم راست باشد و چشم راست کسی را کور کرده باشد، آیا چشم چپ او به عنوان قصاص کور می شود یا خیر؟

۳- اگر سلب بینایی با کندن حدقه باشد و خود جانی حدقه چشمش سالم است ولی بینایی ندارد، هنگام قصاص تکلیف چیست؟ (آیا حدقه در مقابل حدقه قصاص می شود و نسبت به سلب بینایی دیه اخذ می گردد یا حکم دیگری دارد؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

۱- چشم کسی که بینایی ندارد عضو ناسالم است، ولی چنانچه صاحب آن چشم بینابین را کور کند - مجنی علیه می تواند چشم دیگر او که بینایی دارد را کور کند، و اگر چشم دیگر او هم بینایی ندارد مجنی علیه مخیر است، بین اخذ دیه کامله چشم، و بین قصاص در حدقه، و اخذ دو ثلث یا سه ربع دیه چشم برای سلب بینایی در صورتی که سلب بینایی با کندن حدقه باشد. والله العالم (۱)

ص: ۷۳

## سؤال:

در مورد توبه بفرمایید:

۱- در مواردی که توبه مسقط حد است آیا اظهار لفظ دال بر توبه از طرف مجرم برای سقوط حد کافی است یا باید عملی دال بر ثبوت توبه از او سر زده باشد؟

۲- در مواردی که توبه قبل از اقام بینه مسقط حد است آیا ثبوت توبه قبل از بینه کافی است یا اظهار توبه عند الحاکم نیز باید قبل از بینه باشد؟

۳- آیا در توبه مسقط حد، احراز توبه لازم است یا در صورت شبهه توبه نیز حاکم شرع میتواند با تمسک به قاعده، الحدود تدرء بالشبهات، حد را اجراء نکند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

۱- ظاهر بعضی از روایات این است که مجرد توبه موجب سقوط حد نیست. بلکه باید ظاهر حالش کاشف از توبه باشد.

۲- ولی لازم نیست توبه عند الحاکم باشد.

۳- مقتضی مفهوم خبر جمیل این است که تا احراز توبه نشود حد ساقط نمی شود و آن خبر اخص از قاعد الحدود تدرء بالشبهات است. بنابراین در صورت شبهه اجراء حد می شود. والله العالم. (۱)

ص: ۷۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

چنانچه شخص مقتول از پیروان فرق ضال بهائیت باشد؛ بفرمایید:

۱- آیا دیه دارد یا خیر؟

۲- در صورت مثبت بودن پاسخ، دیه او چقدر است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کافر غیر ذمی که، فرق ضال بهائیت از مصادیق او می باشد. نه قصاص در قتل او است نه دیه. [\(۱\)](#)

ص: ۷۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر مردی دو زن را کشته باشد و اولیاء آنان خواهان قصاص باشند؛ بفرمایید:

الف) آیا اولیاء خواهان قصاص باید چیزی به عنوان فاضل دیه پردازند یا خیر؟

ب) در صورت لزوم پرداخت، آیا باید هر یک از اولیاء خواهان قصاص، مستقلاً و جداگانه نصف دیه یک مرد را بدهند یا این که نصف دیه یک مرد، به نسبت اولیاء خواهان قصاص تقسیم می شود؟ (مثلاً اگر مردی دو زن را کشته است و اولیاء هر دو خواهان قصاص هستند، آیا باید هر یک از اولیاء نصف دیه یک مرد را بدهند یا یک چهارم دیه یک مرد؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

آنچه عاجلاً به ذهن می رسد بعد از مراجعه به روایات و کتب فقهیه. ولو این مسأله بخصوص را در آن ها نیافتیم. این است که چیزی بر اولیاء نیست اگر مشترکاً متصدی قتل شوند. ولی اگر ولی یکی از آن دو نفر متصدی قتل شود، او باید نصف دیه را به اولیای قاتل بدهد. و آن دومی نمی تواند از اولیاء جانی نصف دیه را بگیرد، بلکه همانگونه که فقهاء در نظائر مسأله فرموده‌اند، از بیت المال باید دیه آن زن پرداخت شود، لثلاً یذهب دم المسلم هدرا و در مواردی مشابه نیز چند روایت به این مضمون وارد شده است والله العالم. (۱)

ص: ۷۶

## سؤال:

چنانچه مقتول، ورثه صغیر داشته باشد؛ بفرمایید:

الف) آیا همواره اخذ دیه از سوی اولیاء صغار، اصلح به حال صغار است یا اینکه حسب مورد می توان جانی را عفو و یا از وی مطالبه قصاص نمود؟

ب) آیا محدوده اختیارات ولی با قیم در این خصوص تفاوتی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

جواز مطالبه قصاص و یا عفو بر ولی ثابت نیست. بلکه اظهر این است که ولی و قیم چنین حقی ندارند. بلی چنانچه مصلحت اقتضاء کند ولی و قیم می توانند دیه بگیرند یا آن که با قاتل مصالحه کنند به گرفتن مبلغی و قاتل رها شود. و در صورتی که مصلحت تشخیص داده نشود فقهاء فرموده اند قاتل را می توان حبس نمود تا موقع بلوغ والله العالم. (۱)

ص: ۷۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۳ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

با عنایت به این که اگر شخصی دست راست دیگری را قطع نماید، به هنگام قصاص چنانچه جانی فاقد دست راست باشد دست چپ او و در صورت فقدان دست چپ، پای او قطع می گردد؛ بفرمایید: آیا این حکم در مورد پا و دیگر اعضای زوج بدن نیز قابل اجراء می باشد؟ (مثلاً اگر جانی پای راست ندارد و پای راست دیگری را قطع کرده باشد، آیا اینجا نیز ابتداء پای چپ وی و در صورت فقدان آن، دست او قطع می گردد؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی این حکم در پا، و دیگر اعضاء زوج بدن جاری است، چون خبری که متضمن بیان این حکم است در دست، علتی را بیان می کند که مقتضای عموم آن علت ثبوت آن حکم در پا و دیگر اعضاء است. والله العالم. (۱)

ص: ۷۸

## سؤال:

در صورتی که مجنی علیه از زنده ماندن خود مأیوس شده باشد؛ بفرمایید:

آیا می توان در مورد تبدیل قصاص نفس به دیه یا مصالحه یا عفو جانی وصیت نماید؟ آیا چنین وصیتی نافذ خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه وصیت به نتیجه کند و بگوید جانی دیه بدهد یا عفو شود، این وصیت غیر مشروع است و نافذ نیست. و اگر وصیت به فعل بکند، و بگوید ورثه با جانی مصالحه کنند، و یا او را عفو کنند یا مصالحه کنند آن وصیت نافذ است. [\(۱\)](#)

ص: ۷۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۳ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

درباره تغلیظ دیه در اشهر حرم یا مکه معظمه؛ بفرمایید:

الف) آیا تغلیظ دیه مختص قتل عمد است یا شامل قتل شبه عمد و خطای محض نیز می شود؟

ب) آیا حکم مذکور مختص مسلمین است یا شامل اهل کتاب نیز می گردد؟

ج) آیا جهل قاتل به حکم یا موضوع، در تغلیظ دیه تأثیری دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) تغلیظ دیه مختص به قتل عمد نیست، و بعضی روایات در قتل خطاء وارد شده است، و بعضی اطلاق دارد.

ب) و به مقتضی اطلاق روایات، تغلیظ مختص به مسلمین نیست.

ج) کما این که فرقی بین جاهل و عالم نیست. (۱)

ص: ۸۰

## سؤال:

در مورد جراحت متلاحمه ای که به فلج عضو می انجامد و با درمان می توان از فلج شدن پیشگیری کرد، بفرمایید:

الف) آیا بر شخص مجروح واجب است خود را درمان نماید؟

ب) در صورت درمان، آیا می توان هزینه های افزون بر مقدار دیه را از جانی گرفت؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در کلمات فقهاء ندیدم تصریح به وجوب درمان، ولی بعید نیست در مورد علم به این که مداوا موجب پیشگیری از فلج - و عدم آن موجب فلج می شود درمان لازم باشد. نظیر اضرار بنفس که ما به قول مطلق حرام نمی دانیم - مگر در مورد ضرر موجب هلاکت - یا فلج عضوی از اعضاء رئیسه که معلوم است مبعوضیه شرعیه آن. و در مورد سؤال هم می توان چنین گفت که درمان لازم باشد.

ب) اما هزینه درمان بعضی روایات ظهور دارد در وجوب آن بر جانی زائداً بر دیه. ولی فقهاء ادعاء اجماع بر عدم وجوب نموده اند. به واسطه اجماع روایت حمل می شود بر استحباب. (۱)

ص: ۸۱

## سؤال:

با توجه به این که دیه زن در جایی که بیش از ثلث کل دیه باشد، به نصف تقلیل می یابد؛ بفرمایید:

اگر مقدار ارش، بیش از ثلث کل دیه باشد، آیا به نصف تقلیل می یابد؟ (مثلا در جایی که کل دیه ۵ میلیون تومان است، ارش ۲ میلیون تومان برآورد شده است)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی تقلیل به نصف می یابد - زیرا دیه اعم است از مقدر - و غیر مقدر که از آن تعبیر به ارش می شود. کما این که فقهاء به این معنی در فروع مختلفه تصریح نموده اند - به علاوه در بعضی روایات دارد. (جراحات النساء علی النصف من جراحات الرجال فی کل شیء) (۱)

ص: ۸۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۳۰ ربیع الاول (۱۴۲۰).

## سؤال:

درباره ماهیت دیه بفرمایید:

الف) آیا جعل دیه از طرف شارع مقدس به عنوان مجازات بوده یا نوعی خسارت تلقی شده است؟

ب) آیا عمد، شبه عمد یا خطای محض بودن جنایت در پاسخ به سؤال فوق تأثیری دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اثر مترتب بر این سؤال را نفهمیدم به هر حال فرقی در احکام آن نیست. ولی ظاهراً مجازات نیست، چون در قتل خطاء کاری که موجب عقوبت و مجازات باشد سر نزده است والله العالم. (۱)

ص: ۸۳

---

۱- (۱). (هامش: تاریخ جواب استفتاء: ۲۳ شعبان ۱۴۱۹).

## سؤال:

در مواردی که شارع مقدس شیوه یا ابزار خاصی را در اجرای مجازات در نظر گرفته است - مانند رجم یا کشتن با شمشیر - بفرمایید:

الف) آیا شیوه یا ابزار یادشده موضوعیت دارد؟ (به عبارت دیگر در اینگونه موارد آیا هدف شارع مقدس فقط ازهاق روح است ولو با استفاده از ابزار نوین؛ یا ازهاق روح به شیوه یا ابزار منصوص ضرورت دارد؟)

ب) در صورت موضوعیت داشتن، چنانچه اجرای رجم یا مجازات هایی نظیر مجازات لواط با شیوه های منصوص در شرائطی خاص به مصلحت اسلام و نظام مقدس اسلامی نباشد - مثلاً وهن اسلام و مسلمین باشد یا چهر خشنی از اسلام یا نظام اسلامی را نشان دهد - آیا می توان ضمن اجرای اصل حکم - قتل - شیوه اجرای آن را تغییر داد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) ظاهر ادله این است که جمیع قیودی که شارع مقدس در موضوع حکم اخذ نماید موضوعیت دارد و حمل بر طریقت خلاف اصل است.

ب) ولی چنانچه آن حکم مزاحم با اهم شود، مانند وهن اسلام و مسلمین، قهراً مانند جمیع موارد مزاحم، اهم مقدم است و آن حکم مهم ساقط می شود. و لذا به نظر من در این زمان چنانچه با نظر مراجع تقلید، با استفاده از ولایت فقیه که مراد مجتهد جامعالشرائط است، اعم از رهبر و غیره آن شیوه ای که موجب وهن می شود تغییر داده شود. والله العالم (۱)

ص: ۸۴

## سؤال:

درباره محکوم به قصاصی که به درخواست اولیاء دم حلقاً ویز شده و هنوز جان نسپرده است، بفرمایید:

الف) اگر در این مرحله برخی از اولیاء دم قاتل را عفو کنند، آیا باید اجرای حکم را متوقف کرد یا متوقف کردن آن نیازمند به رضایت هم آنهاست؟

ب) اگر در این مرحله، عفو به صورت مشروط و معلق - نه منجز- انجام گیرد، حکم چیست؟

ج) در صورت توقف اجرای حکم و بهبود قاتل؛ اگر اولیاء خواهان قصاص، سهمالدى عفوکنندگان را بپردازند؛ آیا می توان مجدداً وی را اعدام نمود؟

د) اگر این وضع چندین مرتبه تکرار شود، تکلیف چیست؟

ه) ضمناً خسارت ها و آسیب هایی که در اثر اجرای اول حکم در مرحله قبل بر جانی وارد شده، با کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) چون در صورت تعدد هر کدام از آنها می توانند قصاص کنند با ضمان حصه دیگران از دیه، در صورت عدم رضایت آنان به قصاص. در مورد سؤال باید به بقیه اولیاء ابلاغ شود عفو بعضی را - چنانچه حصه عفوکننده

ص: ۸۵



را از دیه قبول کنند، می توان حکم را اجراء نمود و قصاص را انجام داد - و الا اجراء حکم متوقف می شود.

ب) در این حکم فرقی بین عفو معلق و منجز نیست.

ج) و در فرض توقف اجراء حکم، اگر اولیاء خواهان قصاص، سهم الدی عفوکنندگان را پردازند می توان مجدداً او را اعدام کرد.

د) ولو چند مرتبه تکرار شود.

ه) - و خسارت ها و آسیب هایی که در اثر اجراء اول حکم در مرحله قبل بر جانی وارد شده چون بر حسب انجام وظیفه بوده است بر هیچ کس ضمان ندارد. (۱)

ص: ۸۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۵ جمادی الثانیه ۱۴۱۹..

## سؤال:

آیا مجازات معاونت در قتل عمد، همچون قتل عمد، حق الناس است و قابل گذشت از سوی اولیاء دم؛ یا حقالله است و عفو آن منحصرأ در اختیار ولی امر می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

دلیل به خصوصی که دلالت کند بر این که مجازات معاونت در قتل قابل گذشت است من ندیدم، و مقتضای اصل اولی آن است که قابل گذشت نیست و رهبر هم در این مقام خصوصیتی ندارد، ولی می توان استدلال نمود بر این که قابل عفو است به اولویت و تنقیح مناط، به این طریق که مجازات چنین شخصی به واسطه کمک به قتل است، و اگر اصل قابل گذشت باشد (که هست) به طریق اولی فرع هم قابل گذشت است. (۱)

ص: ۸۷

## سؤال:

با توجه به این که طبق فتوای مشهور فقهاء دیه اهل کتاب - کافر ذمی - هشتصد درم است؛ آیا اقلیت زرتشتی نیز مشمول این حکم خواهند بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

روایات کثیره صریح است در این که مجوس در دیه مانند یهود و نصاری می باشند، فقط یک روایت دلالت دارد بر این که دیه آن ها کمتر است از دیه اهل کتاب، و آن روایت را کسی عمل نکرده است. به هر حال اقلیت زرتشتی که همان مجوسند مشمول حکم مذکور می باشند. (۱)

ص: ۸۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۳۰ جمادی الثانیه ۱۴۱۹..

## سؤال:

چنانچه دلیل اثبات جرم، منحصر به نظریه کارشناس - مانند کارشناس انگشتنگاری یا پزشکی قانونی - باشد، بفرمایید:

الف) آیا از نظر شرعی چنین دلیلی حجیت دارد؟

ب) در صورت حجیت، آیا دلیل مستقلی محسوب می شود یا حجیت آن منوط به داشتن شرایط بینه است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) چنانچه دلیل مذکور موجب علم شود حجیت دارد، و الا- در غیر باب قصاص و دیات از باب رجوع به اهل خبره بناء عقلاء بر حجیت آن است. و در خصوص باب قصاص، و حدود، و دیات شارع مقدس چون آن ها را به بینه و اقرار منحصر کرده پس قهراً ردع از آن نموده است. پس در غیر آن ابواب حجیت دارد. و در آن ابواب ندارد.

ب) در موارد حجیت شرائط بینه معتبر نیست، زیرا حجیت بینه در خبر حسی است نه خبر حدسی و حجیت قول اهل خبره در خبر حدسی است. [\(۱\)](#)

ص: ۸۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۳۰ جمادی الثانیه ۱۴۱۹..

## سؤال:

درباره لزوم تأخیر اجرای حد یا قصاص زن شیرده، بفرمایید:

الف) آیا این حکم، مادر رضاعی را نیز شامل می شود؟

ب) در فرض شمول، بین امکان و عدم امکان جایگزینی دایه ای دیگر - یا شیر خشک یا شیر حیوان - تفاوتی وجود دارد؟

ج) در صورت امکان جایگزینی، یافتن دایه وظیف حاکم شرع است یا ولی طفل؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) روایات داله بر تأخیر اجراء حد زن شیرده مختص است به مادر نسبی، دایه را نمی گیرد. ولی به واسطه عموم علت در روایات قصاص و رجم، می توان استدلال بر تأخیر در دایه نمود، همانگونه که فقهاء در اجرای حد غیر رجم در صورت خوف تلف تمسک به عموم علت نموده اند بر تأخیر، تا یافتن دایه، و یا جایگزین دیگر.

ب) چون روایات مقید شده است به آن که جایگزین نباشد. قهراً در مورد سؤال نیز همین قید را می نمایم.

ج) یافتن دایه یا جایگزین دیگر وظیفه ولی طفل است نه حاکم شرع. (۱)

ص: ۹۰

## سؤال:

در صورت علم اجمالی به وجود قاتل در بین افراد محدود و معین، بفرمایید:

الف) آیا قاضی می تواند برای تعیین قاتل و اجرای قصاص از قرعه استفاده نماید؟

ب) در صورت منفی بودن پاسخ و لزوم پرداخت دیه، چه کسی باید دیه را بپردازد و نحوه پرداخت آن چگونه خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) چنانچه مدعی بینه اقامه نماید بر قتل یکی از آن ها، عمل به آن می شود، و الا از آن ها مطالبه بینه می کنند بر عدم کونه قاتلا. اگر همه اقامه بینه نمودند دعوی ساقط می شود، و الا بر مدعی قسامه ثابت می شود. و اگر رد کرد قسامه را بر هر کدام از آن ها قسامه ثابت می شود. و اگر نکول کردند دیه ثابت می شود و توزیع می نمایند بر افراد. و نیز اگر مدعی قسامه آورد که یکی از آن ها قاتل است قصاص ساقط است ولی دیه ثابت می شود به مقتضای روایات داله بر ثبوت دیه بر متهمین به قتل

ب) و آن دیه توزیع می شود بر همه اطراف، به مقتضای قاعده عدل و انصاف به هر تقدیر قرعه مورد ندارد. (۱)

ص: ۹۱

## سؤال:

با عنایت به این که در صورت ثبوت جرم مستوجب رجم با اقرار، اگر هنگام اجرای مجازات رجم، مجرم از حفره فرار کند، نباید برگردانده شود؛ بفرمایید:

الف) آیا در این حکم بین موردی که پس از آغاز رجم هنوز سنگی به وی اصابت نکرده با موردی که سنگ به وی اصابت کرده تفاوتی وجود دارد؟

ب) اگر مجرم پس از قرار داده شدن در حفره و قبل از پرتاب سنگ فرار کند؛ آیا مشمول حکم فوق خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

سه دسته روایات است در مقام ما در فقه الصادق نوشته ایم. مقتضای جمع بین روایات این است که: اگر جرم با بینه ثابت شود باید برگردانده شود مطلقاً. و اگر با اقرار ثابت شود چنانچه قبل از پرتاب سنگ یا پس از آن و قبل از اصابت سنگ فرار کند باید برگردانده شود. و چنانچه پس از اصابت ولو یک سنگ باشد برگردانده نمی شود. (۱)

ص: ۹۲

## سؤال:

با توجه به جریان قاعد قرعه در شبهات موضوعیه؛ بفرمایید:

الف) آیا این قاعده به امور حقوقی اختصاص دارد یا شبهات موضوعیه در امور جزائی را نیز در بر می گیرد؟ (به عنوان مثال در موردی که علم اجمالی به وجود قاتل بین دو یا چند نفر باشد، آیا می توان با تمسک به قرعه حسب مورد، حکم قصاص یا دیه را اجراء نمود؟)

ب) در فرض جریان این قاعده در امور جزائی، آیا در تمام ابواب حدود، قصاص، دیات و تعزیرات جاری است یا به باب خاصی از جزائیات اختصاص دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

قاعده قرعه را در ۲ مورد می توان اعمال نمود. یکی مورد تراحم حقوق که وظیفه خاصی در آن مورد تعیین نشده باشد، و احتیاط هم ممکن نباشد. دومی مورد تعارض بینتین بعد فرض عدم مرجحات منصوصه. اما مورد علم اجمالی به وجود قاتل بین دو نفر.

ص: ۹۳



چنانچه هر دو منکر قتل باشند و بینه هم بر قاتل بودن هیچ کدام نباشد، لوث هم نباشد که مورد قسامه شود، قصاص ساقط است، و دیه به نظر من بالمناصفه بین آن ها تقسیم می شود. و اگر بر قاتل بودن هر کدام بینه قائم شده باشد. در صورتی که یکی از دو بینه ارجح باشد از حیث عدالت یا زیادی شهود آن مقدم است. و اگر مساوی باشند قاعده قرعه محکم است و با قرعه قاتل تعیین می شود. و اگر بر قاتل بودن یکی از آن ها بینه قائم شود، و دیگری اقرار به قتل بنماید، ولی دم می تواند مشهود علیه را بکشد، و مقر نصف دیه را به ورثه او بدهد، و می تواند مقر را بکشد. و اگر هر کدام اقرار کند که او قاتل است، ولی مخیر است در تصدیق هر کدام که بخواهد. (۱)

## سؤال:

درباره قاعد درء بفرمایید:

الف) آیا این قاعده به باب حدود اختصاص دارد یا شامل ابواب قصاص، دیات و تعزیرات نیز می شود؟

ب) معیار در عدم اجرای حد چیست؟ (شک در حلیت، توهم جواز عمل، صرف ظن به اباحه - ولو غیر معتبر - یا عدم علم به حرمت؟)

ج) محل عروض شبهه در قاعده درء کیست؟ قاضی، مرتکب عمل یا هر دو؟

د) آیا شبهات موضوعیه، حکمیه، شبهه عمد و غیر عمد، اکراه، اجبار، نسیان و... مشمول این قاعده می شود؟

ه-) در فرض شمول شبهات حکمیه، آیا بین جاهل قاصر و مقصر تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) قاعده درء شامل باب قصاص نیز می شود، ولی شامل باب دیه و تعزیر نمی شود.

ب) و میزان در شبهه عدم علم به حرمت است.

ج) و محل عروض مرتکب عمل است.

د) و فرقی نیست بین شبهه موضوعیه و شبهه حکمیه.

ه-) و در شبهه حکمیه بین قاصر و مقصر تفاوتی وجود ندارد. (۱)

ص: ۹۵

## سؤال:

در صورتی که پس از اجرای مجازات رجم، به زعم این که مجرم به قتل رسیده، جسد وی به سردخانه منتقل شود ولی بر حسب اتفاق علائم حیاتی در او مشاهده شود و پس از معالجه سلامت خود را باز یابد؛ بفرمایید:

الف) آیا صرف صدق عنوان رجم ولو به قتل محکوم نیا انجامد کفایت می کند (تا در نتیجه نیازی به اجرای مجدد حکم نباشد) یا چون قتل از طریق رجم موضوعیت دارد، باید مجدداً حکم رجم را در مورد وی به مرحل اجراء گذاشت؟

ب) در فرض دوم، آیا مجرم می تواند دی جراحات وارده در اثر اجرای حکم در مرتبه اول را مطالبه نماید؟

ج) در صورت مثبت بودن پاسخ، پرداخت دیه به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در زنا اهل کتاب به مسلمه - و در زنا به محارم - و در لواط تصریح به قتل شده است. و در زنا محسن و محصنه تصریح به قتل نشده است، ولی متفاهم عرفی از رجم

ص: ۹۶

همان رجم است تا حد موت، به علاوه روایتی در غسل میت است صریح در این که مرجوم و مرجومه تا حد موت باید رجم بشوند. به هر حال صدق رجم کافی نیست و لذا با بینه اگر جرم ثابت شود پس از صدق رجم اگر مجرم فرار کند، دستور داده شده است که برگردانده شود برای رجم. بنابراین در مورد سؤال باید مجدداً حکم رجم در مورد وی به مرحله اجراء گذاشته شود.

ب) دیه هم لازم نیست چون کسی عملی انجام نداده که موجب ضمان بشود. در خصوص مورد قصاص که ولی دم متصدی باشد روایتی هست که اگر گمان به مردن کرد و او را رها نمود و کان به رمق - پس از معالجه سلامت خود را باز یافت. دلالت دارد بر این که ولی نمی تواند بکشد او را مگر آن که قصاص آن عمل قبل بشود. ولی آن به مسأله ما مربوط نیست. قیاس هم صحیح نیست. [\(۱\)](#)

ص: ۹۷

پسر بیچه پانزده ساله ای که شب هنگام پس از بیدار شدن از خواب فرد اجنبی را به صورت برهنه با مادرش در اتاق خواب می بیند، با این اعتقاد که فرد خائن و متجاوز به ناموس باید کشته شود، فرد مزبور را که مبادرت به فرار نموده به قتل می رساند. لازم به ذکر است زن مدعی است که اولاً: با تهدید فرد مقتول مبنی بر آبروریزی او در صورت تن ندادن به رابطه، مجبور به باز کردن درب منزل به روی او شده است. ثانیاً: رابط نامشروع در حد کمتر از زنا بوده است.

با توجه به فرض فوق بفرمایید:

الف) قتل ارتكابی توسط نامبرده با اعتقاد به لزوم کشتن اینگونه افراد، مشمول کدام یک از عناوین قتل عمد یا شبه عمد می شود؟

ب) با توجه به ادعای زن مبنی بر این که از روی تهدید مجبور به برقراری رابطه با اجنبی شده است، آیا عمل ارتكابی از سوی فرزند تازهبالغ وی می تواند مشمول عنوان دفاع از ناموس و در نتیجه عدم شمول ادل قتل عمد در مورد وی باشد؟

ج) با توجه به این که اطلاعات فقهی نوجوان در احکام شرعی کم بوده، آیا جهل وی به مسأله می تواند رافع مسؤلیت باشد؟

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه مرد ببیند که اجنبی با زن او جماع می کند، می تواند او را بکشد و چیزی بر او نیست. و نیز اگر کسی ببیند اجنبی اراده جماع یا مادون آن را با یکی از بستگان او را دارد، باید دفاع کند، چنانچه در ضمن دفاع او را بکشد یعنی دفاع متوقف بر قتل باشد قتل او جائز و دم او هدر است، در غیر این دو مورد قتل جائز نیست.

الف) چون عمل این نوجوان مشمول یکی از این دو مورد نیست. پس کشتن او جائز نبوده است.

ب) و چون این نوجوان اعتقاد به جواز قتل داشته است (که البته باید اعتقاد خود را اثبات کند و الا در ظاهر قتل عمد است) قتل او موجب قصاص نمی شود، بلکه حکم قتلش به عمد دارد و باید دیه بپردازد.

ج) و جهل او به مسأله رافع قصاص است نه دیه. [\(۱\)](#)

ص: ۹۹

## سؤال:

درباره قصاص نفس یا طرف، بفرمایید:

الف) آیا ولی امر می تواند برخلاف درخواست ولی دم یا مجنی علیه بنا به مصالحی قصاص را به دیه تبدیل نماید؟

ب) چنانچه پاسخ مثبت باشد، با توجه به این که طبق فتوای مشهور، قصاص تنها در صورت رضایت جانی به دیه تبدیل می شود، آیا می توان علیرغم درخواست جانی قصاص را به دیه تبدیل نمود؟

ج) در صورت مثبت بودن پاسخ، مسؤول پرداخت دیه کیست؟ جانی یا بیت المال؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

هیچ مقامی نمیتواند قصاص را به دیه تبدیل کند، غیر از ولی دم. یا مجنی علیه - و جانی. به عبارت دیگر با تراضی طرفین قصاص مبدل می شود به دیه، به ولی امر مربوط نیست. (۱)

ص: ۱۰۰

## سؤال:

در موارد ذیل که جرح و قتل به طور عمد یا غیر عمد توسط یک نفر صورت می پذیرد، آیا حسب مورد قصاص طرف در قصاص نفس و دیه عضو در دیه نفس تداخل می کند؟

الف) جرح و قتل با ضربه واحد انجام شود.

ب) جرح و قتل با دو ضربه یا بیشتر انجام شود. (در این فرض ممکن است ضربات متعدد در زمان های متفرق یا متوالی انجام شود).

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) چنانچه دو جنایت جرح و قتل با ضربه واحد باشد، قصاص طرف در قصاص نفس، و دیه عضو در دیه نفس تداخل می کند.

ب) و چنانچه جرح و قتل با دو ضربه یا بیشتر انجام شود. در صورتی که موت مستند به هر دو باشد تداخل می کنند. و در صورتی که فاصله بین ضربات زماناً زیاد باشد تداخل نمی کنند. و اما در صورتی که ضربات متوالی انجام شود و موت مستند به هر دو نباشد - در دیه تداخل می شود - ولی در قصاص تداخل نمی شود. بلکه اول قصاص طرف می شود بعد قصاص نفس. (۱)

ص: ۱۰۱



## سؤال:

در خصوص استیفای قصاص عضو یا نفس بفرمایید:

الف) آیا اجرای این حق، فوریت دارد یا می توان بدون عذر آن را به تأخیر انداخت؟

ب) با عنایت به فرض فوق، اگر چند نفر با مشارکت مساوی، مرتکب جنایت شوند، آیا ولی دم یا مجنعلیه می تواند در مورد بعضی فوراً تصمیم به قصاص، عفو یا مصالحه بگیرد اما در مورد بعضی دیگر اتخاذ تصمیم را به آینده موکول نماید؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) قطع نظر از این که فوریت خلاف اصل است، روایاتی دال است بر استحباب عفو و مدارا با جانی و اولیاء او. از مجموع آن ها به ضمیمه آن که قصاص حقی است که صاحب آن می تواند از آن بگذرد، استفاده می شود که بدون عذر هم می شود به تأخیر انداخت.

ب) بنابراین ولی دم یا مجنی علیه می تواند در مورد بعضی تصمیم به قصاص یا عفو بگیرد، و در مورد بعضی دیگر اتخاذ تصمیم را به آینده موکول کند. (۱)

ص: ۱۰۲

## سؤال:

اگر دندان طبیعی یا مصنوعی فردی، در اثر ایراد صدمه عمدی یا غیر عمدی شکسته شود، چنانچه شکسته شدن دندان در زیباییی چهره مصدوم یا لحن سخن گفتن وی تأثیر منفی داشته باشد، بفرمایید:

آیا مجتعلیه میتواند حسب مورد علاوه بر قصاص، دیه یا خسارت؛ برای از بین رفتن زیبایی چهره یا تأثیر منفی در لحن گفتار، ارش بگیرد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

از چنین امور در کتاب قصاص تعبیر به دیات المنافع شده است. در جمله ای از موارد تعیین شده است مقدار دیه و در بقیه منوط به نظر حاکم است با ملاحظه خصوصیات. مسأله مورد سؤال از آن موارد است بنابراین ارش ثابت است. (۱)

ص: ۱۰۳

## سؤال:

در مواردی که محکوم باید اعدام شود، بفرمایید:

الف) آیا قاضی (حاکم شرع) می تواند صرفنظر از نوع جرم ارتكابی، در هر موردی بنا به صلاحدید خود برای عبرت گرفتن مردم و بازداشتن آنان از ارتكاب جرم، حکم کند که جناز محکوم مدتی در ملأ عام قرار داده شود؟

ب) در صورت منفی بودن پاسخ، آیا نوع جرم ارتكابی می تواند مجوزی برای عمل فوق باشد؟ (به عنوان مثال مرتکب قتل فجیعی شده و یا چند نفر را به قتل رسانده است).

ج) آیا طبق نظر قاضی (حاکم شرع) می توان قبل از اجرای حکم اعدام، محکوم را مدتی در معرض دید عموم قرار داد؟

د) آیا در موارد فوق، بین حد، قصاص و تعزیر (بنا بر جواز قتل از باب تعزیر) تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) کسی که محکوم به اعدام شده است، جناز او را در ملأ عام قرار دادن، هتک حرمت و اهانت نیست، به علاوه موجب عبرت دیگران می شود و مصالح دیگری هم دارد. و در باب حدود روایاتی است دال بر استحباب اعلام الناس به حضور محل اجراء حد. از مجموع این ها جواز این عمل استفاده می شود.

ج) بنابراین محکوم را قبل از اعدام در معرض دید عموم قرار دادن مانعی ندارد.

د) و در این حکم بین حد و قصاص تفاوتی نیست. (۱)

ص: ۱۰۴

## سؤال:

در خصوص حد قتل در لواط بفرمایید:

الف) آیا احصان از شرایط لازم برای این مجازات می باشد؟

ب) در صورت مثبت بودن پاسخ، آیا در این حکم بین فاعل و مفعول تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در مفعول احصان قطعاً شرط نیست. در فاعل تا حال مطمئن بودم به عدم اشتراط، ولی فعلاً مختصر تردیدی پیدا شده است.

(۱)

ص: ۱۰۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۵ محرم ۱۴۲۰..

## سؤال:

در صورتی که شخصی مالی را به صورت نسیه یا اقساط بفروشد و قبل از تحویل به خریدار آن را مجدداً از او به مبلغ کمتری به صورت نقد خریداری نماید، بفرمایید:

الف) آیا معامل فوق ربوی است؟

ب) در صورت مثبت بودن پاسخ، آیا محکوم به بطلان است؟

ج) هرگاه مورد معامله به صورت کلی یا کلی در معین باشد، آیا تعیین یا عدم تعیین مصداق کالای فروخته شده تأثیری در صحت یا بطلان معامله دارد؟

د) قصد اولی فروشنده بر خرید مجدد مبیع به مبلغ کمتر، به صورت نقد چه اثری در صحت یا بطلان معامله می تواند داشته باشد؟

هـ) آیا فرقی بین تصریح و عدم تصریح قصد وجود دارد؟

و) در صورت مثبت بودن پاسخ، هرگاه خریدار بدون تصریح فروشنده از قرائن، علم به قصد مذکور پیدا کند، چه اثری بر حکم معامله دارد؟

ص: ۱۰۶

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) معامله فوق ربوی نیست.

ب) چنانچه شرط نکند در بیع اول بیع به بایع را معامله صحیح است، چه مبیع مکیل و یا موزون باشد، چه نباشد. بلی در صورتی که مکیل یا موزون باشد معامله مکروه است.

د) قصد مجرد تأثیری ندارد.

هـ) چنانچه شرط کند بیع به بایع را قبل حلول اجل معامله باطل است.

و) چنانچه قرائن موجب علم به قصد از قبیل شرط ضمنی باشد، معامله باطل است، و الا صحیح. (۱)

ص: ۱۰۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۵ محرم ۱۴۲۰..

## سؤال:

با توجه به عدم جواز قصاص مسلمان در برابر کافر، بفرمایید:

الف) آیا اسلام آوردن قاتل پس از ارتکاب قتل، مانع از اجرای قصاص میشود؟

ب) بر فرض مثبت بودن، پاسخ؛ آیا بین اسلام آوردن ظاهری (به انگیزه فرار از قصاص) با اسلام واقعی (قلبی) تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) ظاهر روایات داله بر این که مسلم لایقتل بالكافر، این است که میزان اسلام حال قصاص است نه حال قتل. و در فرض سؤال چون قاتل در حال قصاص مسلمان است قصاص نمی شود.

ب) و مقتضای اطلاق روایاتی که اشاره شد، مانند حدیث جبّ این است، که بین اسلام ظاهری - و قلبی - تفاوتی نیست. ولی مقتضای عموم علتی که در روایتی که در مسأله ذمی که زنا به مسلمه نموده است موقع اجراء حد مسلمان شد، امام (ع) فرمود: این اسلام فایده ندارد، و تعلیل به آن فرمود: این است که در مقام بگوئیم اسلام ظاهری برای فرار از قصاص فایده ندارد. [\(۱\)](#)

ص: ۱۰۸

## سؤال:

در مواردی نظیر قتل خطای محض که بنابر قول مشهور، دیه ظرف ۳ سال و هر سال ثلث آن باید پرداخت شود؛ با عنایت به این که براساس فتوای تعداد زیادی از فقهای عظام، ملاک محاسبه قیمت یوم الاداء می باشد؛ بفرمایید:

در محاسبه ثلث در صورت تعدد از اعیان ششگانه، چگونه باید عمل کرد؟ (آیا از ابتداء قیمت کل دیه براساس نرخ روز محاسبه می شود و جانی در هر سال ملزم به پرداخت ثلث همان قیمت است؛ یا این که در پرداخت هر ثلث، قیمت یوم الاداء همان ثلث ملاک است، یعنی در هر سال باید با توجه به قیمت سوقیه همان سال، ثلث دیه را محاسبه و پرداخت نماید؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون در باب ضمان و ما شابهه نفس عین در عهده مدیون است. بنابر این در هر سال ثلث اعیان ششگانه در عهده است. پس باید قیمت یوم الاداء محاسبه شود. (۱)

ص: ۱۰۹



با توجه به قاعده «البینه علی المدعی والیمین علی من انکر» و با عنایت به حدیث شریف «لا یمین فی حد» بفرمایید:

الف) در صورت فقدان بینه و اقرار در دعاوی کیفری آیا شاکی می تواند از متهم تقاضای قسم نماید؟

ب) در صورت مثبت بودن پاسخ، در صورت نکول متهم و رد قسم به شاکی آیا با قسم شاکی می توان نام برده را به مجازات مقرر محکوم نمود؟

ج) چنانچه متهم عمل ارتكابی را انکار نماید و بگوید اگر شاکی قسم یاد کند مسؤولیت آن را می پذیرم، آیا به استناد حلف شاکی میتوان متهم را به مجازات جرم ارتكابی محکوم نمود؟

د) در صورت مثبت بودن پاسخ، آیا در جرائمی مانند سرقت که دارای جنبه حقاللهی و حقالناسی می باشد، از جهت اثبات جنبه مالی و کیفری تفاوتی وجود دارد؟

هـ) در فرض فوق، آیا بین حدود، قصاص، دیات و تعزیرات تفاوتی هست؟

الف) در دعاوی کیفری قسم مورد ندارد چه قسم مدعی علیه - و چه قسم شاکی و مدعی.

ب) بنابراین همانگونه که شاکی نمی تواند از متهم تقاضای قسم کند - رد قسم هم به شاکی اثر ندارد.

ج) و گفتن متهم که در صورت قسم شاکی مسؤولیت را می پذیرم ملزم نیست.

د) بلی چنانچه مدعی به دو اثر داشته باشد - حقالله تعالی - و حقالناس - مثل سرقت که دو اثر دارد در مال - که حق آدمی است و قطع ید که حقالله است. که نسبت به اثر اول چنانچه متهم قسم بخورد با نبودن بینه ثابت نمی شود و اگر نکول نمود و شاکی قسم بخورد ثابت می شود. ولی قسم نسبت به حقالله تعالی اثر ندارد، و تفکیک بین دو اثر مانعی ندارد.

ه-) و در این حکم بین قصاص و حدود و دیات تفاوتی نیست. (۱)

ص: ۱۱۱

## سؤال:

در مورد قسامه بفرمایید:

آیا کسانی که در زمان وقوع قتل، عاقل نبوده یا غیر بالغ بوده اند (کودک یا مراهق) اما هنگام اجرای قسامه، عاقل و بالغ شده اند میتوانند جهت ادای سوگند در این مراسم شرکت کنند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

به مقتضای قاعده میتواند، و خبری یا قولی که دلالت کند بر این که نمی تواند نیافتم، بلکه از روایاتی که در شهادت به قتل است می توان حکم مقام را استفاده کرد. (۱)

ص: ۱۱۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

هر گاه زوجه از ایفای وظایف زوجیت خودداری نماید ناشزه بوده و مستحق نفقه نخواهد بود، لیکن در صورتی که شوهر از انجام وظایف زوجیت سر باز زند به گونه ای که زوجه اش را معلقه قرار دهد بفرمایید:

الف) آیا می توان حکم به نشوز زوج کرد؟

ب) در صورت مثبت بودن پاسخ چه آثاری بر آن مترتب است؟

ج) آیا زوجه میتواند در این صورت از دادگاه تقاضای طلاق نموده و دادگاه نیز بر این اساس حکم به طلاق زوجه دهد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در فرض سؤال مرد ناشز است، و حکم نشوز مرد عبارت از الزام حاکم شرع است. او را به انجام وظائف، و در خصوص مورد امتناع از انفاق و عدم امکان انفاق حاکم از اموال او، حاکم شرع میتواند طلاق دهد - بعد از مراجعه زن و درخواست طلاق. و اما در مورد معلقه قرار دادن زوجه به عدم انجام وظیفه زناشوئی حتی بعد از چهار ماه، یا در مورد اشتها زن، و عدم تمکن از صبر در صورت مراجعه به حاکم و ثبوت نزد او - حاکم او را میتواند تعزیر کند، و او را به طلاق مجبور کند اگر امتناع از انجام عمل زناشوئی نماید. به عبارت دیگر او را مخیر می کند بین انجام وظیفه یا طلاق. و این طلاق اجباری صحیح است. و در صورت نبودن حاکم شرع عدول مؤمنین این عمل را انجام می دهند. (۱)

ص: ۱۱۳

## سؤال:

چنانچه از شخصی فیلم، عکس و مجلات مبتذل کشف و برای محکمه ثابت شود که نگهداری و استفاده از آن ها منحصرأ به منظور رفع ضعف قو جنسی وی در ارتباط با همسرش بوده و هیچگونه اشاعه فحشاء و سوءاستفاده دیگران را در بر نداشته است، بفرمایید:

آیا نگهداری و استفاده فوقالذکر، جرم موجب تعزیر است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

با خصوصیاتى که مرقوم شده است جرم نیست. (۱)

ص: ۱۱۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۳ ربیع الاول ۱۴۲۰..

## سؤال:

هر گاه در ازدواج موقت یکی از اسباب طلاق حاکم محقق گردد (مثلاً زوج مفقودالایر شده و یا زوجه مواجه با عسر و حرج گردد و شوهر نیز حاضر به بخشیدن مدت نباشد) آیا زن میتواند از دادگاه تقاضای فسخ متعه را با بخشیدن مدت باقیمانده بنماید؟ (خصوصاً در صیغه های دراز مدت - مانند ۹۹ ساله)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

روایات مربوطه به واسطه تضمن لفظ طلاق مختص است به ازدواج دائم. ولی به ضمیمه تنقیح مناط و اولویت قطعیه همین حکم در متعه جاری است. (۱)

ص: ۱۱۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۳ ربیع الاول ۱۴۲۰..

در صورتی که خرید منزل مسکونی مطابق شأن، از وجوهی باشد که به انحاء مختلف - کلاهبرداری، قرض و غیره - از مردم گرفته شده و یا این که آن وجوه به صورت ودیعه نزد او بوده؛ بفرمایید:

الف) آیا منزل مسکونی مطابق با شأن، مطلقاً از جمله مستثنیات دین محسوب می شود؟

ب) در صورتی که خرید خانه به قصد فرار از دین یا به قصد عدم ردّ وجوه متعلق به دیگران باشد؛ اصل معامله چه حکمی دارد؟

ج) در صورت صحت معامله مذکور، آیا میتوان آن را به نفع طلبکاران به فروش رساند؟

د) آیا بین صورتی که، شخص از ابتدا به قصد خرید واحد مسکونی اقدام به اخذ وجوه تحت عناوین مختلف نموده با صورتی که بعد از اخذ وجوه و به قصد فرار از دین اقدام کرده، تفاوتی وجود دارد؟

ه) - هرگاه طلب مزبور مهریه زوجه باشد آیا مشارالیهها می تواند منزل مسکونی را جهت استیفای حق خود توقیف کند؟

(باسمه جلت اسمائه)

الف) از جمله مستثنیات دین منزل مسکونی مورد احتیاج است، که بدون آن شخص در اعاشه به عسر و حرج و مشقت مبتلا می شود - نه خان مطابق شأن و شرف.

ب) بنابراین خرید خانه اگر برای رفع احتیاجات نباشد و برای فرار از دین و غیره باشد جائز نیست. و اگر خرید بعد از حجر حاکم باشد - چنانچه به عین مال خود بخرد صحیح نیست. و چنانچه به ذمه بخرد یا قرض کند و خانه بخرد معامله صحیح است. ولی قرض دهنده و فروشنده با بقیه طلبکارها در اموال موجوده او شریک نمی شوند.

ج) در فرض صحت معامله نمی توان آن را به نفع طلبکاران به فروش رسانید.

د) و بین موارد تفاوتی وجود ندارد.

ه) - منزل مسکونی مورد حاجت را زوجه نمیتواند جهت استیفاء مهریه خود توقیف کند. (۱)

ص: ۱۱۷



## سؤال:

به نظر حضرت عالی دختران در چه سنی به بلوغ میرسند؟ و آیا ۹ سال تمام موضوعیت دارد یا مثل مرحوم صاحب جواهر (درج ۲۶ ص ۴) آن را اماره برای بلوغ طبیعی میدانید چنانچه از نظر مرحوم شیخ طوسی و قاضی ابن بزّاح، محقق حلّی، علامه حلّی، و شهید اول نیز این مسأله استفاده می شود.

خلاصه این که آیا بلوغ یک مسأله تعبدی و فقهی است یا این که یک موضوع خارجی است و علائم و امارات بیان شده از طرف شارع مقدس از قبیل سن، احتلام و حیض و... موضوعیت ندارند.

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بر حسب روایات معمول بها بین الاصحاب، دختر با تمام شدن ۹ سال قمری بالغه می شود. و میزان در احکام بلوغ به حسب سن ۹ سال است. حال خود سن موضوعیت دارد یا طریق به امر واقعی است اثر عملی ندارد. (۱)

ص: ۱۱۸

## سؤال:

با توجه به آیات و روایات باب آیا روایات ۹ سال در بلوغ موضوعیت دارد یا خیر؟ ثانیاً آیا ۹ سالگی را در بلوغ اماره تبعیدی میدانید یا خیر؟ ثالثاً با توجه به تعارض روایات ۹ سالگی با روایت ۱۰ سالگی و ۱۳ سال خصوصاً با موثقه عمار سابطی (وسائل الشیعه ج ۱ ص ۳۳ باب ۴ ج ۱۲) و با توجه به عدم تطابق آن ها با واقعیات خارجی (حیض نشدن دختر در ۹ سالگی) نظر مبارک را در صورت مصلحت صریحاً در باب بلوغ دختران بیان فرمایید.

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

مستفاد از روایات موضوعیت نه سالگی است و تبعیدی است. و روایات ۱۵ مختص به پسران است به واسطه تعبیر به صبی و صبیان - چون دختر را صبیبه می گویند و جمعش صبایا است. و اما روایات ۱۳ سال آنچه ممکن است به آن استدلال نمود خصوص موثقه عمار است و آن خبر اولاً معارض با روایات کثیره دیگر است که آن ها اکثر و اشهر است قهراً مقدم می شوند. و ثانیاً خود خبر معرض عنه اصحاب است و از حجیت ساقط. به علاوه روایات عمار غالباً از حیث متن مخدوش است، به هر حال در مقابل روایات معتبره کثیره معمول بها به این جمله از خبر عمار نمی شود عمل نمود. و بلوغ ملازم با حیض نیست تا روایات ۹ سال که مطابق با آن نباشد، طرح شود. (۱)

ص: ۱۱۹

## سؤال:

تعیین سن برای انجام فرایض دینی با احکام امضائی و معاملاتی با هم فرق دارد؟

آیا بین سن انجام فرائض دینی از قبیل نماز و روزه با احکام امضائی و معاملاتی فرقی قائل هستید یا هر دو را در ۹ سالگی میدانید؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی فرق دارد، چون در معاملات زائد بر بلوغ، رشد معتبر است. [\(۱\)](#)

ص: ۱۲۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۵ ربیع الاول ۱۴۲۰..

## سؤال:

آیا بین بلوغ عقلی و بلوغ دینی و بلوغ جنسی فرقی قائلید یا نه؟ یا به تعبیر دیگر به نظر جناب عالی برای هم تکالیف سن واحدی (۹ سالگی در دختران) جعل و تشریح شده یا این که هر تکلیفی سنی را اقتضا می کند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

غیر از سن، رشد معتبر است، عسر و حرج هم مانع بعضی تکالیف است، و همچنین ضرر بنابراین در هر تکلیفی باید تمام این قیود را ملاحظه نمود سپس حکم کرد. (۱)

ص: ۱۲۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۵ ربیع الاول ۱۴۲۰..

## سؤال:

با توجه به این که در قرآن و سنت فقط بر نشانه های بلوغ تأکید شده و تفسیری از آن ارائه نشده، حیض و قاعدگی و موی زهار از نشانه های خارجی بلوغ شمرده شده اند و فقهاء بزرگ (رض) بدان فتوا داده اند، و موی زهار در دختران نشانه بلوغ شمرده نشده و ادله اختصاص به پسران دارد و با توجه به این که روایات ۹ سالگی معارض با روایات ۱۵ و ۱۳ سالگی است نظر مبارک حضرت عالی در سن بلوغ دختران چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وی زهار در پسرها هم نشانه بلوغ نیست، بلکه موی خشن علامت است. و چون موی خشن در دخترها معمولاً خیلی دیرتر از ۹ سالگی میروید، و لذا ذکر نشده است. ولی چنانچه در مورد خاصی تحقق پیدا کرد اجماع علما است بر این که علامت بلوغ است. و اما حیض چند روایت دال است بر این که علامت بلوغ است و اشکالی هم در آن ها هست. (۱)

ص: ۱۲۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱۵ ربیع الاول ۱۴۲۰..

## سؤال:

چنانچه در اثر ضرب مستوجب ديه چند نقطه از يك استخوان (مانند استخوان ساق پا) دچار شكستگی شود؛ بفرماید:

الف) آیا هر شكستگی دی جداگانه دارد یا پرداخت يك ديه برای هم آن ها کافی است؟

ب) در این فرض، آیا ایجاد چند شكستگی در اثر يك یا چند ضربه با هم تفاوت دارد؟

ج) اگر در اثر ضربه مستوجب ديه، علاوه بر شكستگی استخوان تکه ای از همان استخوان نیز جدا شود، آیا برای جدا شدن استخوان، دی شكستگی استخوان باید پرداخته شود یا حکم دیگری دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) مقتضای ادله این است که هر شكستگی يك ديه دارد و تداخل، خلاف اصل است.

ب) بلی در موردی که جنایت طولی باشد و یکی از آن ها مسبب از دیگری باشد و مترتب بر آن، یکی از آن ها اشد از دیگری باشد همان اشد میزان است. و فرقی بین آن که به يك ضربه باشد یا متعدد نمی کند، روایاتی در نظائر مسأله هست.

ج) و چنانچه تکه ای از استخوان جدا شود در آن ارش ثابت است زاید بر دی شكستگی. والله العالم (۱)

ص: ۱۲۳

## سؤال:

اگر وقوع قتلی محرز و قاتل نیز معین باشد، لکن اولیای دم مدعی عمدی بودن قتل باشند، ولی قاتل آن را خطایی یا شبه عمد بدانند، و دلیلی قاطع برای ادعای هیچ یک وجود نداشته باشد، بفرمایید:

الف) آیا مورد از باب لوث است یا تداعی؟

ب) اگر از باب تداعی باشد، چگونه باید فصل خصومت نمود و تکلیف دیه چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) لفظ لوث در روایات نیست، و آنچه از روایات فهمیده می شود، آن است که امارات اصل قتل شخص باشد که موجب ظن به استناد قتل به او بشود، و حجیت نداشته است. و لوث در خصوصیات که مورد قسامه باشد نداریم.

ب) فصل خصومت یا با بینه باید باشد یا با اقرار، نهایت چنانچه قاتل اقرار به قتل خطایی بنماید دیه بر خودش ثابت می شود نه عاقله. والله العالم (۱)

ص: ۱۲۴

با توجه به اصل ۱۶۷ قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران قاضی مکلف است طبق قانون عمل کند نه بر مبنای اجتهاد شخصی و از طرفی قضات مأذون فعلی در واقع قاضی شرع مذکور در فقه نبوده و تقریباً کار قضایی حالت کارشناسی داشته و از باب تطبیق موضوع بر قوانین مقرر می باشد و با پیشرفت روزافزون حضور زنان در مسایل و علوم مختلف، از جمله حقوق به عنوان ابزار اساسی در مسایل قضایی کنونی، بفرمایید:

الف) آیا در نظام قضایی موجود، ذکوریت شرط لازم برای تصدی امر قضا می باشد؟

ب) آیا زنان میتوانند به عنوان قاضی تحکیم عهدهدار فصل خصومت شوند؟

ج) با توجه به این که امروزه غالباً رسیدگی به دعاوی دو مرحله ای است (مرحل بدوی و تجدیدنظر) و در مرحل بدوی، قاضی اصدار حکم می کند به خلاف مرحل تجدید نظر که در بسیاری موارد صرفاً کار آن ها رسیدگی شکلی است، یعنی بررسی حکم صادره از لحاظ مطابقت و یا عدم مطابقت با قانون موضوعه، در این صورت آیا زنان میتوانند به عنوان قاضی تجدیدنظر انجام وظیفه نمایند؟

د) با توجه به این که در احکام قابل تجدیدنظر، رأی قاضی در دادگاه بدوی قطعی نیست و در صورت اعتراض هر یک از طرفین، دادگاه تجدیدنظر نیز باید رأی صادره را از لحاظ شکلی و در مواردی از لحاظ ماهوی رسیدگی کند، آیا در اینگونه موارد میتوان از زنان در دادگاه بدوی به عنوان قاضی استفاده کرد؟

ه-) اگر ذکوریت در قضا شرط باشد، با توجه به این که در مسائل اختصاصی زنان، شهادت آنان معتبر بوده و قاضی نیز بر این اساس حکم می دهد، آیا می توان



**جواب:**

(باسمه جلت اسمائه)

قضاوت شرعی معتبر است قاضی مجتهد باشد. و اگر مسأله مختلف فیها مورد شکایت باشد، قاضی نمی تواند فتوای خودش را مورد قضاوت قرار دهد، بلکه ملاک حکم فتوای مرجع طرف های دعوی باید باشد.

الف) بنابراین در نظام قضائی موجود قاضی باید همان قاضی شرع باشد و ذکوریت شرط لازم بر تصدی امر قضا می باشد. زن نمی تواند قاضی باشد.

ب) قاضی تحکیم مختص به زمان حضور است، در زمان غیبت مورد ندارد.

ج) قاضی تجدیدنظر باید بعد از بررسی حکم یا آن را امضاء کند یا حکم دیگر بکند به هر حال باید واجد شرایط باشد که یکی از آن ها ذکوریت است.

د) در حکم قاضی فرقی نیست بین آن که قطعی باشد یا نباشد. قاضی باید واجد شرایط باشد.

هـ) در مسائل اختصاصی زنان باید زنان شهادت بدهند و این ربطی به قضاوت ندارد. خلاصه آن که خانم ها نمی شود در حکومت اسلامی قاضی بشوند. خداوند همه را از شر تجددزده گان حفظ کند که گویا تمام ترقیات مملکت را در مخالفت با احکام اسلام میدانند، مگر نمی بینید این خانم هایی که بعضی مناصب عالی مملکت را تصاحب کرده اند چه بر سر اسلام و مملکت می آورند، و همه سکوت نموده اند. (۱)

ص: ۱۲۶

## سؤال:

در موارد لوث اگر مدعی از اجرای قسامه خودداری کند، بفرمایید:

الف) آیا در این صورت، اقامه قسامه قهراً به متهم (مدعی علیه) می‌رسد، یا این امر منوط بر مطالبه مدعی است؟

ب) در صورت لزوم مطالبه، اگر مدعی از چنین درخواستی سرباز زند یا به قسامه متهم راضی نباشد، وظیفه دادگاه برای فصل خصومت چیست؟

ج) در فرض فوق تکلیف دیه مقتول چیست؟

د) هرگاه متهم بر برائت خود سوگند یاد کند، حکم دیه چه می‌شود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) اقامه قسامه منکر (مدعی علیه) بعد از آن که مدعی از اقامه قسامه خودداری نمود، متوقف بر مطالبه مدعی نیست.

ب) بنابراین مدعی حق ندارد که به قسامه مدعی علیه راضی نباشد.

ج) چنانچه مدعی علیه اقامه قسامه نماید دعوی ساقط می‌شود، و دیه از بیت المال گرفته می‌شود. و اگر اقامه ننماید ملزم به دعوی می‌شود. قتل عمد اگر باشد قصاص، و الا دیه از او گرفته می‌شود.

د) سوگند متهم و مدعی در این مورد اثر ندارد. والله العالم (۱)

ص: ۱۲۷

## سؤال:

هنگامی که قصاص قاتل مشروط به ردّ فاضل دیه از سوی اولیای دم باشد، بفرمایید:

الف) فاضل دیه حق چه کسی است؟ (قاتل یا ورثه وی)

ب) در صورتی که حق قاتل باشد آیا می تواند از حق خویش گذشت کند؟

ج) آیا انگیزه قاتل در حکم فوق تأثیری دارد؟ (مثل محروم کردن ورثه از دیه یا خروج از بلا-تکلیفی و نجات از زندان، یا هنگامی که اولیای دم به دلیل اعسار قادر به پرداخت فاضل دیه نیستند و از طرف دیگر نه حاضر به دریافت دیه هستند و نه قاتل را عفو می کنند.)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در روایات فاضل دیه دستور داده شده است، که به اهل قاتل داده شود، نه خود او، ظاهر این است که آن هم مانند اصل دیه مال وراثت است.

ب) بنابراین گذشت او مانند گذشت از اصل دیه است که در زمان حیات چون ملک او نیست نمی تواند گذشت کند. بلی می تواند که وصیت کند که گذشت بشود، بعد از موت که چنانچه کمتر از ثلث مال او باشد نافذ، و الا موقوف بر اجازه ورثه است.

ج) در این حکم انگیزه قاتل هر چه باشد تأثیر ندارد. والله العالم (۱)

ص: ۱۲۸

## سؤال:

چنانچه مجنی علیه به دلیل تخصصی بودن استیفای قصاص عفو، قادر به اجرای آن نبوده و متخصصین فن نیز حاضر به انجام آن نباشند، بفرمایید:

الف) آیا در این صورت - علیرغم درخواست قصاص از سوی مجنی علیه - می توان آن را به دیه تبدیل نمود؟

ب) در فرض منفی بودن پاسخ و عدم رضایت مجنی علیه برای تبدیل به دیه، تکلیف چیست؟

ج) با توجه به لزوم اجرای احکام الهی، آیا از باب مقدمه واجب بر حکومت اسلامی لازم است متخصصینی را برای اجرای اینگونه امور تربیت کند؟ (خصوصاً جهت جلوگیری از حبس های طولانی مدت و بلا تکلیفی اینگونه پرونده ها)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

مراد از تخصصی بودن استیفاء قصاص عضو اگر این است که ممکن است، قصاص عضو موجب هلاکت نفس شود - یا زیادتر از مقدار جنایت قطع عضو شود - یا آن که سرایت کند به بقیه اعضا و امثال این امور. در اینگونه موارد:

الف) قصاص مبدل می شود به دیه

ب) راه دیگر هم این است که به مقدار کمتر از جنایت قصاص شود، به نحوی که محاذیر فوقالذکر لازم نیاید، و برای زیادی ارش بگیرد.

ج) تربیت متخصصین برای اجرای احکام الهی در این موارد و غیر آن از وظایف حکومت اسلامی است. (۱)

ص: ۱۲۹

## سؤال:

در موارد پرداخت فاضل ديه؛ چنانچه اوليای دم عليه غم اصرار بر قصاص، قدرت پرداخت فاضل ديه را نداشته باشند و از طرفی به طور عادی نیز امیدی به تمکن آنان در آینده نباشد، بفرمایید:

الف) آیا در اینگونه موارد قصاص به طور قهری به ديه تبدیل می شود؟

ب) چنانچه پاسخ منفي است، در شرایطی که عدم قصاص یا تأخیر آن به مصلحت نباشد و چه بسا عوارض سیاسی و اجتماعی شدیدی در برداشته باشد، آیا می توان فاضل ديه را از بیت المال پرداخت و حکم قصاص را اجرا نمود؟

ج) در فرض مسأله آیا می توان بدون ردّ فاضل ديه قصاص را اجرا نمود و فاضل ديه به عنوان دین، بر ذمه ولی دم باقی بماند؟

د) اگر (آنگونه که برخی از فقها میفرمایند) در اینگونه موارد، وظیفه، صبر کردن تا زمان ایسار ولی دم است، در مواردی که ممکن است انتظار قصاص سالها به طول بکشد و این امر برای قاتل و خانواده وی موجب عسر و حرج گردد، تکلیف چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در موارد پرداخت فاضل ديه مانند آن که مردی زنی را بکشد، اولیاء دم مخیرند بین قصاص، و پرداخت فاضل ديه، و بین قبول ديه کامله زن که نصف ديه مرد است.

ص: ۱۳۰

ادامه جواب:

چون در مطلق موارد تخییر بین دو امر اگر یکی متعذر شد دیگری متعین می شود.

الف) در مورد سؤال می توان گفت که قهراً دیه متعین است و به نظر ما خبر اسحاق ابن عمار که امام باقر(ع) میفرماید حضرت امیرالمؤمنین(ع) در یک مورد که مردی زنی را کشته بود الزام به دیه نمودند ناظر به همین مورد است.

ب) بنابراین وجهی برای پرداخت دیه از بیت المال نمی دانم.

ج) و یا قصاص بدون رد فاضل دیه اجراء شود، در حالیکه باید اولاً فاضل دیه را پرداخت نمود بعد اجراء قصاص کرد. [\(۱\)](#)

ص: ۱۳۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

محققان علم پزشکی برای کشف داروها و روش های جدید درمان و یا کاهش هزینه درمان بیماری های مختلف، اقدام به انجام آزمایش هایی بر روی بیماران به دو روش می نمایند:

۱- دارو درمانی.

۲- روش دارونما (در این روش مریض تصور می کند موارد مصرفی که پزشک به او می دهد موجب بهبودی او می شود و حال آن که در واقع دارویی در کار نبوده و صرفاً جهت بررسی تأثیر تلقین به کار گرفته می شود). این آزمایش ها که بیشتر در مورد بیماری های مهلک و صعبالعلاج مانند سرطان، ایدز و... انجام می شود در برخی موارد موجب آسیب دیدن یا تأخیر در بهبودی بیماران مورد آزمایش می گردد. با عنایت به مطلب مذکور بفرمایید:

انجام چنین آزمایش هایی که برای پیشرفت علم پزشکی انجام می گیرد از نظر شرعی چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون مصلحت مهمتری، از مفسده تأخیر در بهبودی بیماران مورد آزمایش، مترتب بر این امر است، چنین آزمایش هایی شرعاً جائز، و مانعی ندارد. و روی همین جهت فتوی داده ایم به جواز قطع عضو انسان چه زنده و چه مرده (با آن که آن عمل فی نفسه حرام است) به خاطر مصلحت مهمتری مانند، بینا ساختن، و یا زنده نگاه داشتن انسانی دیگر. البته به شرط اجازه او اگر زنده است، و یا وصیت او، یا اجازه ولی او اگر مرده است. (۱)

ص: ۱۳۲

۱- (۱). (هامش: تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ ربیع الثانی ۱۴۲۰).

## سؤال:

دختری بعد از عقد رسمی و آشنایی با روحیات شوهر، حاضر به عروسی و رفتن به خانه همسر نشده و از دادگاه تقاضای طلاق می کند. در این خلال وی از خیابان به عنف ربوده و به محلی مخفی برده می شود. بعد از تفحص مشخص میشود رباینده همسر او بوده و برای اجبار وی به تمکین و تشکیل زندگی مشترک دست به چنین اقدامی زده است.

با توجه به ماده ۶۲۱ قانون مجازات اسلامی که مقرر می دارد: هر کس به قصد مطالب وجه یا مال یا به قصد انتقام یا به هر منظور دیگر به عنف یا تهدید یا حيله یا به هر نحو دیگر شخصاً یا توسط دیگری، شخصی را برباید یا مخفی کند به حبس از پنج تا پانزده سال محکوم خواهد شد...» بفرمایید:

الف) آیا در ایام عقد بستگی، نشوز زن صدق می کند؟

ب) آیا این کار شوهر جرم و مستحق تعزیر شرعی است؟

ج) بر فرض لزوم تعزیر، آیا گذشت دختر و خانواده اش بعد از مرافعه، مسقط تعزیر خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) چنانچه تخلف شرطی از شروط ضمن عقد لازم که تخلف آن موجب جواز

ص: ۱۳۳



نرفتن زن به خان شوهر و عروسی کردن او می باشد نشده باشد و رفتن زن به خانه شوهر و عروسی کردن موجب عسر و حرج شدید نباشد. در فرض سؤال زن ناشزه است، و الا نشوز صدق نمی کند.

ب) در فرض صدق نشوز کار شوهر جرم نیست و مستحق تعزیر نمی باشد. و در فرض عدم صدق نشوز جرم است و مستحق تعزیر

ج) بر فرض لزوم تعزیر، گذشت دختر و خانواده اش بعد از مرافعه مسقط تعزیر نخواهد بود چون تعزیر حق الله است نه حق الناس. (۱)

ص: ۱۳۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

پس از ثبوت جرم و صدور حکم توسط قاضی مأذون، در خصوص استیذان از ولی امر یا شخص منصوب از طرف ایشان جهت اجرای حکم صادره، بفرمایید:

الف) آیا استیذان به قصاص نفس اختصاص دارد یا قصاص اطراف را نیز شامل می شود؟

ب) آیا در حدود و قتل تعزیری (بنا بر جواز قتل از باب تعزیر) هم استیذان لازم است؟

ج) در صورت لزوم، آیا بین حد قتل و حدود مادون قتل تفاوتی وجود دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) قصاص اطراف، مانند قصاص نفس است در احکام و شرائط، و از حقوق الناس است استیذان از من له الحق لازم است.

ب) حد از حقوق الله است، و استیذان لازم نیست بلکه با منع او اجراء باید بشود.

ج) و فرقی هم بین حد قتل، و حدود مادون قتل هم نیست؟ (۱)

ص: ۱۳۵

## سؤال:

هرگاه زوج هنگام عقد شرط بکارت زوجه را کند. در این صورت بفرمایید:

(الف) اگر بعد از وقوع عقد معلوم گردد زوجه دارای پرده بکارت بوده ولیکن ثابت شود قبلاً با او نزدیکی صورت گرفته است (به لحاظ این که گاه پرده بکارت با نزدیکی زایل نمی شود) آیا در صورت مذکور، زوج امکان فسخ نکاح را دارد؟

(ب) مراد از «بکارت» داشتن پرد بکارت است یا عدم نزدیکی (چه بسا پرد بکارت در مواردی همانند پریدن و... زایل می گردد) یا هر دو؟

(ج) آیا مراد از ثیب، زنی است که به صورت مشروع ازال بکارت شده یا این که مراد از آن اعم است ولو این که از راه نامشروع یا عنف و یا پریدن و... ازال بکارت شده باشد؟

(د) زنی که بعد از نزدیکی باکره میماند حکم باکره را دارد یا ثیب؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

به نظر ما اثر شرط بکارت زوجه هنگام عقد، امکان فسخ زوج نکاح را در صورت ثبوت زائل شدن پرد بکارت قبل از عقد نیست. بلکه اثرش کم شدن مقدار مهر است.

(الف) ولی بنابراین که خیار فسخ داشته باشد، در فرض دارا بودن پرده بکارت ولو ثابت شود قبلاً با او نزدیکی صورت گرفته است خیار فسخ قطعاً ندارد

ص: ۱۳۶

چون تخلف شرط نشده است. ولو این که قصد اصلی از آن شرط عدم نزدیکی بوده باشد. زیرا در باب عقود قصد بدون انشاء اثر ندارد.

ب) مراد از بکارت همان است که لفظ دال بر آن است، و آن داشتن پرده بکارت است. ولی روایتی که استدلال شده است به آن بر ثبوت خیار صریح است، در آن که فرض زوال بکارت بدون نزدیکی، موجب خیار فسخ نیست.

ج) بنابراین مراد از ثیب در مقام زنی است که زوال بکارت از او شده است با نزدیکی. اعم از آن که به طریق مشروع باشد یا غیر مشروع و شامل زنی که زوال بکارت از او شده است بدون نزدیکی نیست. کما این که شاملاند)

زنی که بعد از نزدیکی باکره مانده است نمی شود. (۱)

ص: ۱۳۷

## سؤال:

با توجه به وجوب پرداخت نفقه اولاد توسط پدر بفرمایید:

الف) آیا در این حکم بین فرزند صغیر و کبیر تفاوتی هست؟ (اعم از متمکن و غیر متمکن)

ب) آیا مراد از تمکن، قدرت فعلی است یا توانایی بالقوه تحصیل مال را نیز شامل می شود؟

ج) در صورت تخلف فرزند واجب النفقه از دستورات شرعی پدر، آیا وجوب پرداخت نفقه وی ساقط می شود؟ (مثلاً نوجوان فقیری که پدر را اذیت نموده و از ورود وی به خانه شخصی اش جلوگیری می کند، واجب النفقه است؟)

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) در صورت وجود شرط وجوب انفاق (فقر منفق علیه - و غنی بودن منفق) بین فرزند صغیر - و کبیر تفاوتی نیست. ولی بین متمکن - و غیر متمکن تفاوت است.

ب) و مراد از متمکن اعم از قدرت فعلی و توانایی بالقوه به واسطه اکتساب لایق شأن او است.

ج) و در این حکم بین فرزند مطیع پدر، و غیر او تفاوتی نیست. لاطلاق الادله. (۱)

ص: ۱۳۸

## سؤال:

الف) هرگاه جدایی فرزند از مادر یا خواهر و برادرش به سلامت روانی طرفین بالاخص کودک لطمه وارد کند (یعنی مشقت غیر قابل تحمل برای طرفین ایجاد گردد) آیا می توان حضانت طفل را تا رسیدن به سن بلوغ یا رشد به یکی از والدین واگذار کرد؟

ب) آیا دادگاه می تواند با توجه به شرایط خاص والدین و حفظ مصالح طفل، بدون در نظر گرفتن سن طفل (۲ و ۷ سال) او را به پدر و یا مادر واگذار کند؟

ج) پس از رسیدن اطفال به سن بلوغ یا رشد، آیا پدر و مادر در رابطه با حضانت او تکلیف دارند؟

د) هرگاه بستگان محجور از قبول قیمومت محجور امتناع کنند، آیا می توان آنان را ملزم به قبول این مسئولیت کرد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

حضانت به معنی ولایت سلطنه بر تربیت طفل، و ما يتعلق بها من مصلحه حفظه و نحو ذلك، ولو بالاستتبابه در برهه از زمان بر پدر یا مادر ثابت است، و در غیر آن زمان از واجبات کفائیه است.

الف) بنابراین در صورتی که در زمان ولایت پدر جدا شدن از مادر موجب حرج است.

ص: ۱۳۹

چنانچه پدر حاضر به استنابه هست، او مادر را نایب قرار می دهد. و الا حاکم شرع به واسطه حرج رافع تکلیف، سلب ولایت از او مینماید، و حضانت را به مادر واگذار می کند.

ب) ولی مجرد حفظ مصالح طفل موجب تخلف از مقررات شرعیه نمی شود.

ج) بعد از رسیدن به سن بلوغ هیچ کدام از پدر و مادر در رابطه با حضانت تکلیف خاصی ندارند.

د) کما این که هیچ یک از بستگان محجور تکلیف خاصی نسبت به قیمومت غیر از حضانت بر او ندارد، و کسی را نمی شود ملزم نمود. والله العالم (۱)

ص: ۱۴۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

با توجه به این که «طلاق باید به صیغ طلاق در حضور لاقفل دو مرد عادل که طلاق را بشنوند» واقع گردد بفرمایید:

الف) آیا استماع صیغ طلاق لازم است و یا سماع آن هم کفایت می کند؟

ب) در صورت لزوم استماع، آیا لازم است شهود به قصد استماع صیغ طلاق در مجلس حاضر شده باشند یا قصد حضور برای استماع لازم نیست؟

ج) آیا شنیدن باید بالمشافهه و بلاواسطه و با حضور در مجلس اجرای صیغه باشد یا به صورت باواسطه مانند شنیدن از طریق بلندگو یا تلفن و یا دیدن و شنیدن از طریق پخش فیلم به صورت زنده و هم زمان که یقین به اجرای صیغ طلاق حاصل شود کفایت می کند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) صریح دسته از روایات کفایت سماع است.

ب) و بر فرض لزوم استماع، قصد حضور برای استماع لازم نیست.

ج) ظاهر آیه کریمه و روایات آمره باشهاد این است، که شاهد باید حاضر مجلس طلاق باشند. و با طلاق خبر صفوان می شود استدلال نمود بر این که مجرد سماع کافی است. و آن قرینه شود بر صرف آن آیه و روایات از ظاهرشان. ولی مقتضای احتیاط اعتبار حضور شاهدین است. (۱)

ص: ۱۴۱



## سؤال:

چنان چه در معامله ای فضولی - که مشتری جاهل به مالکیت غیر است - با گذشت چند سال و افزایش چندین برابر قیمت ها (بدون این که مشتری هزینه ای در مورد معامله کرده باشد) مثنی توسط مالک کشف و ردّ شود، بفرمایید:

الف) فضول، در ردّ ثمن ضامن چه مبلغی می باشد، مبلغ حینالمعامله یا حینالرد؟

ب) در این صورت آیا فرقی بین علم و جهل مشتری وجود دارد؟

ج) در صورتی که فضول، ضامن ثمن حینالمعامله باشد در هنگام کاهش معتنا به ارزش پول و تفاوت فاحش ثمن حینالمعامله و حینالرد، آیا میتوان فضول را ضامن مابهالتفاوت این دو مبلغ و سایر خسارات دانست؟

د) آیا مشتری می تواند از قبول ثمن معامله خودداری و بایع را ملزم به تحویل مورد دیگری با همان کمیت و کیفیت بنماید؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) با فرض فضولی بدون معامله و رد مالک، وظیفه فضول رد مبلغی است که از مشتری گرفته است، و آن همان مبلغ حینالمعامله است.

ب) و فرقی بین علم و جهل مشتری نیست.

ج) و در صورت تفاوت فاحش ثمن حینالمعامله و حینالرد

ص: ۱۴۲

دو فرض ممکن است. یکی آن که ارزش پول که یک امر اعتباری است، و معیار در آن پشتوانه آن است مانند طلا و غیره، کم شده باشد، مانند دینار عراقی در زمان فعلی. و دیگری آن که ثمن به خصوص ترقی قیمت پیدا نموده است. در مورد دوم مسلماً فضول ضامن مابهالتفاوت نیست. ولی در مورد اول بعید نمیدانم که ضامن باشد. ولی احتیاط به مصالحه نباید ترک شود.

(د) به هر حال مشتری نمی تواند بائع را ملزم به تحویل مورد دیگری با همان کمیت و کیفیت بنماید. مگر آن که بیع کلی باشد، و در مقام اداء تطبیق بر مال غیر نموده باشد، که در این صورت می تواند تقاضای تحویل فرد دیگری از آن کلی را بنماید. (۱)

ص: ۱۴۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

در موارد لزوم پرداخت فاضل ديه، چنانچه اوليای دم خواهان قصاص باشند و با وجود تمکن مالي، از پرداخت فاضل ديه خودداری کنند و باعث تأخير اجرای حکم قصاص شوند، بفرمایید:

(الف) آیا حاکم شرع می تواند ولی دم را به پرداخت فاضل ديه اجبار کند؟

(ب) در این فرض تبدیل قصاص به ديه چه حکمی دارد؟

(ج) اگر تبدیل قصاص به ديه جایز باشد، آیا رضایت یا عدم رضایت جانی در این امر تأثیری دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

(الف) قصاص حق اولیاء دم است، همانگونه که می توانند عفو کنند، می توانند تأخیر بیندازند. ولی چنانچه بخواهند قصاص نمایند اول باید فاضل ديه را بپردازند بعد قصاص نمایند. بنابراین وجهی بر لزوم پرداخت فاضل ديه نیست مگر در صورت بناء بر قصاص.

(ب) کما این که وجهی بر الزام اولیاء دم به قبول ديه نیست.

(ج) و چنانچه اولیاء دم بخواهند ديه بگیرند رضایت جانی و عدم رضایت او تأثیر ندارد. زیرا در این موارد اولیاء دم مخیرند بین قصاص و پرداخت فاضل ديه، و بین اخذ ديه. والله العالم (۱)

ص: ۱۴۴

## سؤال:

در مواردی که قاتل معین است اما مقتول (مستحق دیه) بین دو نفر مردد می باشد، بفرمایید: نحو پرداخت دیه به اولیای دم چگونه است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه هیچ کس ادعاء ندارد، و بینه مثبت یکی از آن ها نیز نباشد، به مقتضای قاعده عدل انصاف، دیه تقسیم می شود بین اولیاء دم آن دو نفر. والله العالم (۱)

ص: ۱۴۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

در خصوص نفی بلد بفرمایید:

الف) منظور از نفی بلد چیست؟ (از بین بردن، تبعید، آواره نمودن دائمی یا...؟)

ب) اگر نفی به معنای تبعید باشد آیا مراد تحتنظر قرار دادن در محل تبعید است یا زندانی کردن وی در آن محل؟

ج) اگر منظور تحتنظر قرار دادن باشد؛ در موارد خاصی که تبعید به مفسد دیگری منجر میشود - مانند زنان، قاچاقچیان و افراد شرور - آیا می توان مدت بعید را به حبس تبدیل نمود؟

د) اگر محارب از محل تبعید فرار کند، آیا حاکم شرع می تواند پس از دستگیری وی، تبعید را به یکی دیگر از مجازات های چهارگانه، جزای نقدی، حبس یا تعزیر تبدیل نماید؟

ه- آیا حکم عدم جواز نفی بلد زن در باب زنا را می توان به تبعید زن در باب محاربه تسری داد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) نفی بلدی که حد محارب است، مراد آواره نمودن دائمی است. و نفی بلد حد زانی، تبعید است.

ص: ۱۴۶

ب) مراد از تبعید تحت‌نظر قرار دادن است، چنانچه تحت‌نظر قرار دادن متوقف باشد بر زندانی کردن در آن محل زندانی کنند.

ج) تبعید بر زنان نیست به واسطه همان مفسدی که اشاره شده است. و در تبعیدی که در حد زنا ذکر شده است، اجماع علما بر این است که زن تبعید نمی‌شود. و اما قاقاچقیان و افراد شرور، چنانچه بدون حبس نمی‌توان تحت‌نظر قرارشان داد حبس نمایند در آن محل نه در محل خودشان.

د) محارب حدش تبعید به جای معینی نیست، بلکه آواره نمودن و از شهری به شهر دیگر، و منع از معاشرت مردم با آن است، و لذا در یک شهر نگاه داشته نمی‌شود.

هـ) چون در باب زنا ولو یک روایت صریح است در ثبوت تبعید بر زن، ولی فقهاء به واسطه مفسدی که به آن‌ها اشاره شده است، عمل به روایت ننموده‌اند. بنابراین بلی می‌توان تسری داد. [\(۱\)](#)

ص: ۱۴۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

اگر نفی بلد به معنای تبعید باشد بفرمایید:

الف) آیا میتوان مدت محکومیت به تبعید را طی چند مرحله و به طور متناوب اجرا نمود؟

ب) مدت نفی بلد در مورد محارب زانی بکر چقدر است؟ (یک سال، تا زمان توبه، تا زمان مرگ یا به طور کلی تعیین مدت با حاکم است؟)

ج) در دو فرض معسر یا مؤسر بودن محکوم علیه، هزینه های ضروری وی در تبعیدگاه به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) ظاهر روایات تبعید یک سال استدامه است، و اجراء متناوب خلاف ظاهر روایت است.

ب) نفی بلد در زانی بکر (مراد از بکر کسی است که ازدواج نموده ولی دخول نکرده است) یک سال است. و اما در محارب تا زمان مرگ اگر توبه نکند و الا تا زمان توبه.

ج) چنانچه مؤسر است و یا قدرت بر کسب دارد هزینه با خودش است، و الا از بیت المال هزینه های ضروری او تأمین می شود. (۱)

ص: ۱۴۸

## سؤال:

چنانچه دختری پس از وضع حمل مدعی باشد که فلان شخص با وی زنا نموده است؛ اما متهم، منکر اتهام انتسابی باشد، بفرمایید:

(الف) اگر پزشکی قانونی در نتیجه آزمایش های دقیق علمی طفل را به نامبرده منتسب کند، آیا شرعاً این نظر حجیت دارد؟

(ب) در صورت حجیت، آیا می توان حدّ زنا را بر متهم جاری نمود؟

(ج) در فرض عدم اثبات اتهام انتسابی و تقاضای حدّ قذف از سوی مقذوف، آیا حدّ قذف بر مدعی زنا جاری می گردد؟

(د) در صورت عدم تحقق شرایط قذف، آیا می توان مدعی را تعزیر کرد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

(الف) ولو آزمایش ها موجب علم به انتساب با نامبرده شود. بچه به او ملحق نمی شود، زیرا ولد الزنا ملحق به زانی نیست.

(ب) و نمی شود حد زانی را بر متهم اجراء نمود زیرا حد بدن بینة و اقرار چهار مرتبه اجراء نمی شود. بلی چنانچه موجب علم قاضی بود، و قاضی بتواند به علم خود حد جاری کند، اجراء حد می شود.

(ج) چنانچه زن ادعاء کند که فلان شخص، بدون شبهه عالماً عامداً با او زنا کرده است، بلی حد قذف جاری می شود در صورت تحقق شرایط قذف.

(د) و اما در صورت عدم تحقق شرایط قذف، ولو نمی توان مدعی را حد زد، ولی می توان تعزیر نمود. (۱)

ص: ۱۴۹



## سؤال:

آیا حکم تأخیر حد جلد، یا اجرای آن به صورت ضغث که در باب زنا مطرح است، به تعزیرات و سایر حدود نیز قابل تسری است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

از عموم علت مذکور در بعضی روایات می شود استفاده عموم نمود. (۱)

ص: ۱۵۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ ربیع الثانی ۱۴۲۰..

## سؤال:

چنانچه به تشخیص پزشکی قانونی اجرای حد، اعم از جلد، قطع ید و... یا قصاص عضو بر فرد بیمار یا شخص سالمی که دچار ضعف شدید جسمانی است باعث مرگ یا ابتلای وی به بیماری یا تشدید آن می گردد، تکلیف چیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در قصاص عضو ظاهراً در فرض سؤال قصاص منتقل می شود به دیه و اما حد باید تأخیر بیافتد تا حصول برء. و در صورت یأس از خوب شدن به صورت ضغث اجرای حد بشود. و اما در قطع ید سارق چنانچه احتمال عقلائی داده شود که باعث مرگ یا ابتلای وی به بیماری یا تشدید آن بگردد و جوب قطع ساقط است، بعید نیست قول به حبس ولی اظهر این است که ولو حد ساقط است ولی تعزیر به نحوی که حاکم شرع تعیین کند اجراء شود. والله العالم (۱)

ص: ۱۵۱

## سؤال:

در موارد قتل که نوبت به ولایت حاکم میرسد، بفرمایید:

آیا ولی امر همانند اولیای دم علاوه بر درخواست قصاص یا اخذ دیه، حق عفو نیز دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

حاکم حق عفو ندارد، و روایات متعددی بر این معنی دلالت دارد، و اصحاب هم به همین امر فتوی داده اند. [\(۱\)](#)

ص: ۱۵۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱ جمادی الاولی ۱۴۲۰..

## سؤال:

در صورت وقوع قتل در هر یک از موارد ذیل، تکلیف چیست؟

الف) هنگامی که اولیای دم همگی صغیر باشند.

ب) مقتول، مسلمان اما ولی دم وی کافر باشد.

ج) به هنگام دستگیری قاتل، ارتباط با اولیای دم ممکن نیست، ولی در آینده امکان دسترسی به آنان وجود دارد.

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) صغیر تا بالغ نشده نمی تواند قصاص کند یا دیه بگیرد و یا عفو کند. ولی چنانچه مصلحت صغیر اقتضاء کند می تواند اخذ دیه کند، یا مصالحه با قاتل در گرفتن چیزی ولو کمتر از مقدار دیه نماید.

ب) در صورتی که ولی کافر ذمی باشد اسلام به او پیشنهاد می شود اگر اسلام آورد، او ولی مقتول است، و مانند بقیه اولیاء، حق قصاص، اخذ دیه، عفو قاتل، دار است. و اگر اسلام نیاورد ولی او حاکم شرع است، می تواند قصاص کند یا دیه بگیرد، و در بیت المال قرار دهد، ولی حق عفو ندارد.

ج) و چنانچه دست به اولیای دم در وقت دستگیری قاتل نباشد، چنانچه احتمال فرار قاتل نرود باید صبر کند تا به اولیاء دسترسی پیدا شود. و در صورت احتمال فرار او را حبس می کنند تا موقع دسترسی به قاتل. (۱)

ص: ۱۵۳

## سؤال:

در خصوص ارش البکاره با دو فرض بلوغ و عدم بلوغ زانیه، بفرمایید:

۱- آیا زانیه در موارد ذیل مستحق ارش البکاره می باشد؟

(الف) زنا با رضایت و میل وی انجام شود.

(ب) زنا در اثر اکراه یا عنف واقع شود.

(ج) زنا با فریب وی مبنی بر وعده قطعی ازدواج و... واقع شود.

۲- اگر ازال بکارت دختر با انگشت یا شیئی صورت گیرد، حکم ارش البکاره چیست؟ آیا رضایت یا عدم رضایت وی در حکم تأثیری دارد؟

۳- در موارد ثبوت ارش البکاره، آیا علاوه بر ارش، پرداخت مهرالمثل نیز لازم است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

(الف) در صورت رضایت استحقاق هیچ چیز ندارد.

(ب) در صورت اکراه استحقاق مهرالمثل دارد.

(ج) حکم صورت فریب حکم صورت رضایت است.

۲- اگر ازال بکارت با انگشت یا چیز دیگر با رضایت باشد ارش البکاره بر ازالهکننده نیست، و اگر بدون رضایت باشد ارش البکاره به عهد ازالهکننده است.

۳- در مورد ثبوت مهرالمثل ارش البکاره معنی ندارد، زیرا مراد از مهرالمثل مهر باکره است که با دخول بکارت زائل شده است، و قهراً زیاده از مهرالمثل ثبیه است، پس ارش البکاره در همان مهرالمثل ملاحظه می شود. (۱)

ص: ۱۵۴

## سؤال:

در موارد ارش بفرمایید:

الف) آیا پرداخت ارش همانند پرداخت دی مؤجل است یا فوری؟

ب) در صورت تأجیل مهلت پرداخت، در موارد عمد، شبه عمد و خطای محض چگونه است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون بر ارش هم در اصطلاح اطلاق دیه می شود بنابراین:

الف) ظاهراً پرداخت آن نیز مؤجل است (لاطلاق الروایات).

ب) واجل هم همان است که در دیه نفس قرار داده شده است. (۱)

ص: ۱۵۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱ جمادی الاولی ۱۴۲۰..

## سؤال:

در صورتی که سرقت جامع شرایط حد، با اقرار سارق نزد حاکم ثابت شود، آنگاه سارق توبه نماید، آیا عفو وی توسط ولی جایز است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اظهار در نظر ما آن است که در صورت ثبوت سرقت به اقرار چنانچه سارق توبه کند حاکم مخیر است بین اقامه حد و عفو. (۱)

ص: ۱۵۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱ جمادی الاولی ۱۴۲۰..

## سؤال:

اگر شخصی نزد حاکم به سرقت اقرار نماید، بفرمایید:

الف) آیا در صورت وجود سایر شرایط اجرای حد، صرف اقرار، برای قطع ید کفایت می کند، یا نیاز مرافع مالباخته نیز دارد؟  
ب) در صورت نیاز به شکایت، آیا برای اجرای حد، صرف مرافعه کافی است، یا مطالبه قطع ید از سوی مالباخته نیز لازم است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

الف) بدون مرافعه مالباخته حاکم حق اجرای حد ندارد.

ب) بلکه مقتضای بعضی روایات صحیحیه این است که بدون مطالبه قطع ید حاکم نمی تواند اجرای حد بنماید. (۱)

ص: ۱۵۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۱ جمادی الاولی ۱۴۲۰..











## سؤال:

کسی که به هر دلیل اقدام به آدمربایی نموده و کار او باعث شود پدر، مادر، زن یا یکی از فرزندان او به بیماری جسمی یا روحی که موجب ديه یا ارش است دچار شود، آیا رباینده ضامن ديه خسارت است که پیش آمد کرده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی رباینده ضامن است. چون یکی از اسباب ضمان تسبیب است یعنی استناد فعل به سبب. و دلیل آن قطع نظر از عموم ادله ضمان که شامل آن است. روایات خاصه ای است که در موارد مخصوصه وارد شده است، و از آن ها استفاده کبری کلیه می نمایند. و مورد یکی از مصادیق آن است. چون سبب وجود موجب ديه یا ارش آدمربایی است. بنابراین رباینده ضامن است.

(۱)

ص: ۱۶۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر کسی با هر قصد و انگیزه ای، دیگری را با تهدید یا حيله بر باید و هیچ خسارت جانی به وی نرساند مگر این که در مدت اسارت، او را از درآمدهای روزانه و کسب حلال جلوگیری کند، آیا ضامن درآمدهای روزانه او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کسی را که به ناحق اسیر گرفته اند، چنانچه اجیر بوده برای عملی مانند بنائی و غیره، و به واسطه گرفتاری نتوانسته عمل کند، کسی که او را به اسارت گرفته ضامن است. و چنانچه معامله روی اعمال او نشده است ضامن نیست. زیرا عمل حرّ اگرچه مالیت دارد، ولی در صورت عدم وقوع معامله مملوک کسی نیست. بنابراین ادل ضمان - که قاعد اتلاف و قاعد ید، و قاعد استیفاء است، شامل آن نمی شود. و قاعد لاضرر، و قاعد احترام، هم مثبت ضمان نیست. پس ضمان وجهی ندارد، و مقتضای اصاله البرائة عدم ضمان است. والله العالم (۱)

ص: ۱۶۳

## سؤال:

آموزگاری که هنگام تصحیح اوراق امتحانی دانش آموزان توجه کافی نکند و بر اثر همین سهل انگاری چه بسا دانش آموزی یک سال عقب بماند، آیا آموزگار ضامن خسارت مالی یا معنوی دانش آموز است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

خیر ضامن نیست، زیرا ادله ضمان همانگونه که در سؤال ۲ اشاره شد شامل این مورد نیست. [\(۱\)](#)

ص: ۱۶۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر زائر خان خدا هنگام مراسم حج بر اثر فشار جمعیت فوت کند، با توجه به این که سرپرستی حجاج به عهد مدیران کاروان و زیر نظر سازمان حج می باشد، ضمان آن به عهده کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در نظائر مورد سؤال روایاتی دال است بر این که ضمان به عهد بیت المال است، لثلا یذهب دم المرء هدرا. در این مورد نیز ملتزم می شویم. (۱)

ص: ۱۶۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

کسانی که در غیر کشور خود بر اثر زلزله می میرند و کشور متبوع آنان ادعای فرسودگی یا غیر استاندارد بودن ساختمان مورد اجاره را نموده و از این بابت مدعی دیه متوفی شوند، آیا ضمانی از این بابت به عهده صاحب هتل می باشد یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون سبب فوت زلزله بوده است، وجهی بر ضمان صاحب هتل نیست به عبارت دیگر تلف است نه اتلاف. (۱)

ص: ۱۶۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فردی در کشور بیگانه مفقودالثر شود و کسی هم به قتل وی متهم نگردد، اولیای وی هم از آن کشور درخواست غرامت کرده باشند، آیا ضمان آن به عهده کشور بیگانه است یا بر بیت المال؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

روایاتی در مورد پیدا شدن کسی که کشته شده است، در قری دال است بر این که دیه بر اهالی آن قریه است. و با الغاء خصوصیت می توان تعدی نمود به، مورد سؤال و فتوی داد به این که دیه به عهده آن کشور بیگانه است. به علاوه بر حسب تعهدات بین المللی کسانی که رسمی به کشور بیگانه میروند، نه قاجاق، آن دولت موظف به حفظ نفس آن ها می باشد. بنابراین آن کشور بیگانه ضامن دی آن ها می باشد. (۱)

ص: ۱۶۷

## سؤال:

اگر در داد و ستدی که به وسیله تلفن، تلفکس و مانند آن بین دو تاجر در دو کشور صورت می گیرد، فروشنده برابر قرارداد شفاهی تلفنی مثنی را ارسال نموده و خریدار از این فرصت استفاده کرده بهای جنس را نفرستاده و متواری شده، آیا ضمان پیدا کردن خریدار، با کشور محل سکونت او است یا ضمانی به عهد کسی نیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وجهی بر ضمان کسی نیست. و ادله ضمان هیچ کدام شامل مقام نیست. و در تعهدات بین المللی نیز چنین تعهدی نشده است. بنابراین کسی ضامن نیست. (۱)

ص: ۱۶۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بیماری به دلیل نبودن پزشک متخصص برای معالجه به کشور دیگر برود و بر اثر سهل انگاری پزشک هنگام عمل بمیرد و اولیای او نتوانند در آن کشور علیه پزشک معالج اقامه دعوا کنند، آیا کشور محل سکونت و متبوع متوفی ضامن اقامه دلیل علیه پزشک معالج و احیای حقوق اولیای دم می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه با اجازه کشور محل سکونت به کشور دیگر رفته است، به مقتضای قوانین بین المللی، چنین شرایط ضمنیه، که در حکم شرایط تصریح شده به آن می باشد در آن قراردادها هست. بنابراین بلی، باید اقامه دعوا کند، یا خودش غرامت پردازد.

(۱)

ص: ۱۶۹

## سؤال:

راننده شرکت واحد یا هر کس دیگری که موظف به جمع‌آوری بلیطهای مسافری شده، موظف به معدوم کردن بلیطهاست، حال اگر برخی بلیطها را معدوم نکند و به دیگران بفروشد، آیا ضامن وجوهی است که از این بابت کسب می‌کند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون دولت، و شرکت را حقیر، مالک میدانم. بنابراین این خیانت و اختلاس است قهراً ضامن است. (۱)

ص: ۱۷۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در هر یک از کشورهای اسلامی کسی را به عنوان سرپرست صغیر یا مجنون و یا محجور تعیین کنند و او برای شرعی بودن تصرفات خود به فقیه جامع‌الشرایط مراجعه نکند، آیا تصرفات او در اموال آنان ضمانآور است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه ادار آن مملکت تحت اشراف فقیه جامع‌الشرایط، یا با اجاز او باشد ضمانآور نیست. و الا تصرفات جائز نیست، و در صورت اتلاف ضمانآور است. مگر آن که در آن مملکت دسترسی به فقیه جامع‌الشرایط نباشد، که در این مورد با اجاز عادل شخص امین می تواند سرپرست شرعی باشد، و ضمان هم نیست. (۱)

ص: ۱۷۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر کسی منزل یا مغازه ای را اجاره کند و هنگام قرارداد، مالک، اجار و اگذاری ملک را به شخص ثالث بدهد، آیا اگر اجاره‌کننده ملک مزبور را طبق نظریه کارشناس رسمی به قیمتی بیش از مالالاجاره، اجاره دهد نسبت به مازاد ضامن است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در خصوص خانه و مغازه، و کشتی - مادامی که در مورد اجاره چیزی اضافه نشده باشد، برای مثال حتی مثل رنگ کردن اطاق ها - جائز نیست به زیاده‌تر اجاره دهد. و در غیر آن موارد مانند زمین و آسیاب جائز است. ولی مکروه است، و ضامن نیست. (۱)

ص: ۱۷۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

بسیاری از مستخدمین ادارات دولتی در خارج از وقت اداری به شغل دوم اشتغال دارند، حال اگر شغل دوم موجب وارد آمدن خسارت - هر چند نامرئی - به شغل اول باشد، آیا با وجود این که حقوق شغل اول کفاف هزینه وی را ندهد، هنوز هم در قبال کارفرمای اول ضامن هستند یا خیر؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه نسبت به شغل اول کوتاهی شود، و به مقدار معمول کار نکند ضامن است. عدم کفاف هزینه مجوز کم کاری نیست.

(۱)

ص: ۱۷۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

کارخانجات، شرکت ها و مؤسسات دولتی و غیر دولتی که افراد متخصص را به خاطر تخصص آنان استخدام می کنند و حقوق و مزایای آن ها را بر مبنای تخصص آن ها تعیین می کنند اگر زمانی به علت نداشتن کار تخصصی حق تخصص آن ها را ندهند، آیا کارفرما یا مسئول شرکت و اداره ضامن خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه در وقت استخدام، تعیین کنند که فلان مبلغ در مقابل کار تخصصی است، ضامن نیست. ولی چنانچه زیادی پول برای این است که هر وقت کار تخصصی لازم باشد او نباید امتناع کند، ضامن است. خیال می کنم استخدام معمول از قبیل دوم است. (۱)

ص: ۱۷۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر وسیله نقلیه ای را برای حمل وسایل خود اجاره کند و بر اثر حمل بار بیش از ظرفیت، موجب شود خسارتی به وسیله نقلیه وارد شد، حالا اگر برای ترمیم خسارت از قطعه یدکی غیر اصلی (نامرغوب) استفاده کند، آیا اگر قطعه یدکی پیشین اصلی بوده، مستأجر ضامن مابهالتفاوت مرغوب و نامرغوب است یا ضامن بهای قطعه مرغوب است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه حمل بار زیادی، بدون اذن مالک باشد، ضامن خسارت می باشد. و ضامن هم به همان قطعه یدکی پیشین می باشد.

(۱)

ص: ۱۷۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فردی را مأمور جمع آوری و تصحیح کتاب کنند و مأمور نیز تا اولین مرحله چاپ آن را دنبال کند ولی آمر هنگام چاپ از ادام کار پشیمان شده صاحب کار را نیز منصرف کند، آیا آمر ضامن خسارتی است که به عامل وارد شده یا صاحب کار؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه آمر با امر خود آن فرد را اجیر کند، و او هم قبول کند قهراً آمر ضامن است. و الا کسی ضامن نیست. به هر تقدیر وجهی بر ضمان صاحب کار نیست. (۱)

ص: ۱۷۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فردی را برای جمع‌آوری و تنظیم کتاب با این شرط که اجرت، پس از چاپ به عنوان حق‌التألیف پرداخت می‌شود، مأمور کنند و هنگام چاپ از سوی مقامات جلوگیری شود، ضمان خسارتی که به عامل رسیده به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در فرض مورد سؤال اجیر، کار خودش را انجام داده، و مالالاجاره را ظالمی مانع تحویل آن شده است. بنابراین قیمت آن را چنانچه معلوم باشد به عهد موجر است. و الا اجره المثل را ضامن است. (۱)

ص: ۱۷۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کارگری که به طور شیفتی شب و روز کار می کند، اگر هنگام رفتن در شب به وسیله سرویس به کارخانه برود و آخر شیفت که طبق معمول شخصاً مراجعه می کرده، به منزل مراجعت نکند و بمیرد، آیا راننده که او را در شب سوار کرده ضامن دی او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه مردن به واسط اهمال راننده نباشد، یا معلوم نباشد که به چه نحو بوده، راننده ضامن نیست. و اگر او سبب بوده ضامن است. (۱)

ص: ۱۷۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

زنی که برای شیر دادن اجیر شده اگر هنگام شیر دادن درازکش کرده و کودک را شیر دهد و خوابش ببرد به طوری که کودک زیر سینه او خفه شود، آیا ضامن خونبهای کودک است؟ اگر ضامن است و مالی ندارد ضامن به عهده کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بر حسب قاعد قتل خطائی است، و ضامن ديه در قتل خطای عاقله است یعنی اقوام پدری، و پدر و مادری او است. ولی در خصوص زن شیرده، روایتی وارد شده است، تفصیل قائل شده است، بین زنی که از روی فقر شیر می دهد، در این صورت ديه بر عاقله است، و الا ديه را خودش باید بدهد و نظر حقیر هم همین است. (۱)

ص: ۱۷۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در ماد یکم از قانون مجازات اخلال گران در صنایع ملی آمده است: «هر کس عمداً و به قصد سوء، هر یک از واحدهای عمد شرکت ملی ذوب آهن، شرکت ماشین سازی اراک، تبریز، شرکت آلومینیوم ایران، مس سرچشمه و... یا واحدهای تابع آن را از قبیل کارخانه ها، کوره ها، معادن یا خطوط لوله یا ابنیه ادارات و... را آتش بزند و یا به هر وسیل دیگر منهدم نماید به حبس از ۵ تا ۱۵ سال محکوم خواهد شد» ولی در این قانون متعرض جبران خسارت های وارده به ملت نشده، آیا عامل نسبت به آن نیز ضامن است؟ اگر بلی، آیا حاکم می تواند ضمن حکم زندان او را به پرداخت خسارت نیز محکوم نماید؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ظاهراً این ماده جنب نفی ندارد. مقتضای قاعده این است که باید به خود شرکت خسارت پرداخت شود. (۱)

ص: ۱۸۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در ذیل همان ماد یکم از قانون مجازات اخلاص گران در صنایع آمده است: «... در صورتی که هر یک از جرائم مذکور منتهی به قتل نفس شود، مرتکب به اعدام محکوم می گردد» در این قسمت از ماده که از مصوبات سال ۵۳ (قبل از پیروزی انقلاب) می باشد متعرض دیه جانباخته نگردیده، آیا در این مورد ضمان دیه نیز به عهد جانی است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

حکم اعدام نباید اجراء شود، چون قتل، یا قتل غیر عمدی است، یا قتل خطائی. بنابراین دیه ثابت است، یا بر خودش چنانچه غیر عمدی باشد، یا بر عاقله چنانچه خطائی باشد. (۱)

ص: ۱۸۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

اگر کشور اسلامی از باب «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنَادِي يَا لَلْمُسْلِمِينَ...» سربازهای خود را با علم به این که استکبار جهانی جلوگیری می کند، به یاری مسلمانان کشورهای دیگر بفرستد و تعدادی از آن ها کشته شوند، چه کسی ضامن خونبهای آن ها خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه از مواردی باشد که کمک کردن، و جهاد نمودن واجب باشد، مانند کمک به مسلمانان فلسطینی، هیچ کسی ضامن نیست، عمل پیغمبر اکرم علیه (ص) بهترین دلیل است. (۱)

ص: ۱۸۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فرمانده، یک یا چند تن از افراد تحت امر خود را مأمور به عمل انتحاری کند و این مأموریت موفقیت آمیز باشد و معلوم شود فرمانده در تشخیص خود اشتباه نکرده، آیا چه کسی خونیهای کشتهشدگان در آن عملیات انتحاری را ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

موضوع ضمان، اضرار به مسلمین است و چون عمل فوق الذکر نافع به حال مسلمین است، پس مشمول دلیل ضمان نیست. بنابراین بر این فرمانده ضامن نیست. بهعلاوه این فرمانده محسن است، وما علی المحسنین من سیل. (۱)

ص: ۱۸۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در حمله های پشتیبانی هوایی که به عهد نیروی هوایی است، اگر خلبان به اشتباه نیروهای اسلام (خودی) را هدف قرار دهد، ضمان خسارت های جانی به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه رعایت موازین حرب را نموده باشد، و حمله به حسب موازین لازم بوده است، کسی ضمان ندارد. حتی در صورتی که فتح و قتال با کفار متوقف باشد به کشتن عمدی مسلمانان مانند آن که کفار مسلمانانی را سپر خود قرار دهند، کشتن آن ها جائز و ضمانی نیست. (۱)

ص: ۱۸۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

سربازی که در سربازخانه تحت امر مسئول آموزش تعلیم میبیند، اگر بر اثر افراط کاری تعلیم دهنده، مانند پریدن از ارتفاع زیاد، عبور از آب سرد و... خسارت هایی متوجه او شود، ضمان آن به عهد دولت است یا مسئول آموزش؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

با فرض افراط کاری تعلیم دهنده، ضمان به عهد خود او است. (۱)

ص: ۱۸۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بر اثر آزمایش هایی که ارتش در مورد کاربرد جنگ افزارهای خود در اراضی موات و غیره انجام می دهد خسارت هایی از قبیل ریزش و مسدود شدن قنوات و یا ایجاد ارتعاشاتی که موجب زلزله و تخریب منازل و تلف شدن اموال و نفوس می شود پیش آید، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که ارتش رعایت موازین را نموده، و چنین پیش آمدی بشود، ضمان به عهد بیت المال است. (۱)

ص: ۱۸۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر گزارشی علیه فرد یا افراد به آگاهی یا هر ارگان و اداره دیگر داده شود و آن ها هنگام تحقیق، متهم را تحت فشار بگذارند تا این که او متوجه شود آن ها علیه فلان فرد اعتراف می خواهند و بر اثر ترس اعتراف کند و از این بابت خسارتی به شخص ثالث وارد شود، آیا ضمان به عهد اعتراف کننده است یا اعتراف گیرنده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه بین اعتراف، و وارد شدن خسارت، فعل فاعل مختاری فاصله باشد که به حسب طبیعی چنین است. ضمان بر اعتراف کننده نیست، اگرچه خلاف گفته است. بلکه ضمان بر اعتراف گیرنده است والله العالم. (۱)

ص: ۱۸۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

بنابراین که تجسس در امور داخلی مردم حرام باشد، اگر بر اثر تجسس حرام به جرمی مانند: زنا، لواط شربخمر و... برخورد کنند و هنگام اجرای حد، خسارت جانی به متهم برسد، تجسس کننده ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اجراء حد با شهادت فرد فاسقی، مانند کسی که تجسس حرام می کند، جائز نیست. و چنانچه اجراء حد بر طبق موازین شرعی نباشد، و خسارت جانی بیند مجری حد ضامن است به واسط تفریط و اگر بر طبق موازین شرع باشد بر کسی ضامن نیست.

(۱)

ص: ۱۸۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر مأمورین ادار آگاهی در ارتباط با مثلاً سرقت هایی که در شهر می شود، به فرد یا افراد ظنین شوند و هنگام بازرسی منازل آنان بر اثر ترس، بعضی از کسان متهم دچار سخته شوند و خسارت های جانی پیش آید، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمان ديه بر مأمورین است، نهایت چنانچه شخص آن ها تفریط کرده باشند و خشونت بی مورد اعمال کرده باشند، اقوام شان ضامنند؛ زیرا قتل خطائی است، و ديه بر عاقله است. و الا ضمان بر آن ها به عنوان مأمورین دولت است، که لازم آن ضمان ديه بر بیت المال است. (۱)

ص: ۱۸۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

صاحبان صنایع و حرف که مواد اولیه را (مانند چاپخانه که نوشته جات مؤلفین را برای چاپ، خیاط که پارچه را برای دوختن، زرگر که طلا را برای ساختن و...) از صاحبان آنان دریافت می کنند، اگر به سرقت برود یا در آتشسوزی نابود شود، آیا صاحبان صنایع ضامن هستند یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در چنین موارد چند دسته روایات وارد شده است که ما در کتاب فقها لصادق چنین جمع بین روایات کرده ایم که در صورت اتلاف، صاحبان صنایع ضامنند و در صورت تلف چنانچه امینانند ضامن نیستند و نیز اگر متهم باشند چنانچه با بینه یا قسم اثبات کنند که تلف شده است و اتلاف در کار نیست ضامن نیستند. و اگر اثبات نتوانند بکنند ضامنند برخلاف سایر موارد امانات. (۱)

ص: ۱۹۰

## سؤال:

در موارد متعددی مشاهده شده، منزل با تمام وسائل آن برای مدتی به همسایه ای که مورد اعتماد بوده سپرده شده، و در همان مدت وسایل آن به سرقت رفته، یا به فرد امینی سپرده شده که شب ها در آن بخوابد و از آن محافظت کند که بر اثر بی توجهی هنگام کشیدن سیگار به خواب رفته و آتش سوزی شده، آیا ضامن اجناس تلفشده بر عهد او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

امین ضامن نیست. و چنانچه احتمال داده شود که آن شخص کوتاهی در حفظ اموال نموده و خودش ادعاء کند که هیچ کوتاهی نکردهام، قول او مسموع است و ضامن نیست. (۱)

ص: ۱۹۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

آیا کسانی که به عنوان نهی از منکر خسارت های گوناگون به مردم وارد می کنند؛ مثلاً به صورت زنان بی حجاب اسید می پاشند، کراوات مردان را پاره می کنند و... ضامن خسارت های وارده می باشند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

تمام این کارها خلاف شرع است و حرام، و ضامن تمام خسارت ها می باشند. (۱)

ص: ۱۹۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

امر و نهیکنندگانی که در غیر ایران برای جلوگیری از منکرات اقدام می کنند و در نابود نمودن ریش فساد (مانند قتل انورالسادات) دستگیر و اعدام می شوند، ضمان دیه آن ها به عهد کیست، و آیا لازم است اینگونه اعمال با نظر فقیه جامعالشرايط صورت پذیرد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلا اشکال اعدام باید با نظر فقیه باشد و الا نه تنها دیه، بلکه قصاص هم ثابت است. (۱)

ص: ۱۹۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کارکنان ادارات دولتی و مؤسسات خصوصی که حق استفاد خصوصی از اتومبیل، موتورسیکلت و یا هر وسیله دیگر را ندارند، اگر برخلاف مقررات استفاده کنند، آیا صرفاً گناهکارند یا ضامن مواد مصرفی و استهلاک وسایل موتوری نیز هستند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون دولت و مؤسسه را مالک می دانیم. بنابراین تصرف در اموال آن ها، مانند تصرف در اموال خصوصی افراد است و ضمان ثابت است. (۱)

ص: ۱۹۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

نگهداری و حمل اشیایی از قبیل: مشروبات الکلی، عکس های سکسی، انواع مواد مخدر، انواع اسلحه های سرد و گرم و... که از نظر شرع یا قانون ممنوع بوده و دارندگان، علاوه بر ضبط آن به حبس یا پرداخت جزای نقدی محکوم می شوند، آیا سازندگان این اشیاء و دلال ها و واسطه گرانی که از این راه سرمایه کسب می کنند، ضامن وجوه حاصله خواهند بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

خیر ضامن نیستند، چون آن ها سبب خسارت نیستند و وجهی بر ضمان، از قبیل، قاعد اتلاف، قاعد ید و قاعد استیفا، نیست.

(۱)

ص: ۱۹۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

صاحبان واحدهای صنفی که بدون رعایت مسروقه بودن، مبادرت به خرید اجناس مستعمل و طلا و جواهرات می کنند و صاحبان آن را نمی شناسند چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه اطمینان به مسروقه بودن دارند، خرید آن ها جائز نیست. و مالک نمی شوند، و باید اموال را به صاحبانش برگردانند. ولی اگر اطمینان ندارند، و احتمال بدهند مسروقه است، و احتمال بدهند که مال خودش است به مقتضای قاعده ید می توانند بخرند. و معامله مال خود آن ها با آن اموال بنمایند والله العالم. (۱)

ص: ۱۹۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فردی اتومبیلی را سرقت کند و پیش از آن که مسروقه بودن آن معلوم شود، اتومبیل را به مغاز صافکاری برده آن را به حساب مالک، قبول کند که اجرت صافکاری و رنگ را از مالک اتومبیل بگیرد، آیا مالک اتومبیل ضامن اجرت صافکاری و رنگ است یا سارق؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه مالک راضی بوده است، یا بعد راضی شود و اجازه دهد، میتواند اجرت را بگیرد، و الا نمی تواند. (۱)

ص: ۱۹۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

اگر کسی چند قطع اسکناس را به نحوی ناقص کند که از استفاده و اعتبار ساقط شود و در عین حال آن را در دسته های بزرگ اسکناس قرار دهد و خرج کند و این کار مستلزم ایراد خسارت به دیگران شود، آیا ضمان آن به عهده او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی ضمان به عهد او است. (۱)

ص: ۱۹۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر کسی سکه مخدوش یا اسکناس تقلبی را به عنوان صدقه به نایبانیان فقیر دهد، آیا اگر هنگامی که نایبانی آن را مصرف می کند فروشنده متوجه مخدوش بودن آن نشود، ضمان آن به عهد شخص اول است یا ضمانآور نیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وجهی بر ضمان نیست. (۱)

ص: ۱۹۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

آیا استفاده از سکه های تقلبی در تلفن های عمومی و استفاده از کارتهای بهادار تقلبی که مخصوص دستگاه های مخابراتی همگانی تهیه شده، ضمانآور است یا نه؟ اگر ضمانآور است، آیا به طور کلی در حق بیت المال یا در حق شرکت مخابرات؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمانآور است در حق شرکت مخابرات، چون خود او مالک است. (۱)

ص: ۲۰۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

نحو استفاد قانونی چک های مسافرتی این است که شخص خریدار، چک را در بانک شهر دلخواه خود امضاء نموده و اسکناس رایج تحویل میگیرد، حال اگر این چک به نحوی رایج شود که مردم با آن معامله اسکناس کنند و صاحب امضای آن مغفولعنه واقع شود و کسی او را شناسد، چنانچه مخدوش در آید، ضمان آن به عهد چه کسی است، و آیا می توان بانک را ضامن دانست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمان به عهد بانک است. (۱)

ص: ۲۰۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر ولی صغیر از اموال صغیر هبه کند، با توجه به این که نه کسی از صغیر توقع بخشش دارد و نه هبه به مصلحت صغیر است، آیا هبهکننده ضامن آن مقدار از اموالی است که هبه نموده؟ اگر ضامن است، آیا ضامن منافع نیز هست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

هب ولی در مثل مورد سؤال صحیح نیست. چنانچه عین مال موجود است باید برگردانده شود. و اگر تلف شده است چنانچه هبهشونده می دانسته است که هبه صحیح نیست او ضامن است و اگر نمی دانسته هبهکننده ضامن است و این تفصیل در منافع هم جاری است. (۱)

ص: ۲۰۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر ادار بیمه هنگام عقد قرارداد حاضر به پرداخت کلی خسارات طبق نظر کارشناسی شود، ولی نظری کارشناسی با واقعیت و نرخ بازار تفاوت فاحش داشته باشد، آیا ضمان مابهالتفاوت، به عهد ادار بیمه یا کارشناس و یا فردی که موجب خسارت شده می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه ادار بیمه هنگام قرارداد، پرداخت خسارت را طبق نظر کارشناس قرار گذاشته، تفاوت بازار به عهد ادار بیمه نیست. کارشناس اگر واقعاً نظرش همان باشد که گفته او هم ضامن نیست. اگر خلاف گفته مابهالتفاوت را او ضامن است. (۱)

ص: ۲۰۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فرض شود وجوهی که ادار بیمه به اولیای دم داده مطابق معمول شرعی بوده، ولی در تقسیم قانون (سهم مرد دو برابر زن است) رعایت نشده و اولیای دم نیز حاضر به ریختن سهام خود روی هم و تقسیم بر مبنای آی شریفه نباشند که در نتیجه بعضی ورثه به حق خود نرسند، آیا ضمان کسر سهمی آنان به عهد اداره بیمه است یا افراد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اداره بیمه مانند سایر مدیونین می باشد. وظیفه او در اختیار ورثه گذاشتن مقدار معین از مال است. تقسیم بین ورثه و وظیف او نیست. بنابراین ضمان کسر، چنانچه خود ادار بیمه متصدی تقسیم باشد به عهد او است، و الا به عهد افراد است. (۱)

ص: ۲۰۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در پارک بازی، یکی از اولیای اطفال از مسئول قسمت اسب سواری بخواهد فرزند او را سوار کند، وی نیز با مراقبت کامل اقدام نماید، ولی اسب رم کرده و راکب بر اثر افتادن از اسب فوت نماید، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه اسب با تنفیر مالک رم کند، فوت قهراً مستند به او است، و قتل غیر عمد است، و ضمان به عهد او است و اگر بدون تنفیر او باشد، و مستند به او نباشد، ضمان به عهد او نیست. فقهاء در کتاب دیات چنین فرموده اند:

(ولو القت الدابه الراكب ضمن المالك ان كان بتنفيره والا فلا). (۱)

ص: ۲۰۵



## سؤال:

اگر در پارک های بازی متعلق به شهرداری یا بخش خصوصی حادثه ای چون فرو ریختن سقف، فرو رفتن زمین های اطراف، چاه های فاضلاب و... رخ دهد و خسارت های جانی یا مالی متوجه مردم شود، ضمان خسارت آن به عهده کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمان خسارت در اینگونه موارد، به عهد هیچ کس نیست، چون خسارت منتسب به کسی نیست. نظیر این مسأله را فقهاء متعرضند، و روایاتی هم که دال بر این مطلب است متعرضند. و آن مسأله این که باد شدیدی، وزیدن گرفت از بالا شخصی را به روی کسی انداخت، یکی از این دو نفر بمیرند یا هر دو. فرموده اند ضمان بر عهد هیچ کس نیست، چون موت منتسب به کسی نیست. و روایاتی هم دال بر این مطلب است. از همین وجه و روایات حکم مقام هم استفاده می شود به همانگونه که بیان شد. والله العالم (۱)

ص: ۲۰۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در پارک های بازی حادثه ای از قبیل پرتاب از چرخ فلک، منجنیق، قطار و... پیش آید و موجب خسارت جانی یا مالی شود، با توجه به این که هر یک از وسایل بازی مسئول مخصوصی دارد، آیا ضمان خسارت به عهد مسئول وسیله یا به عهد مسئول پارک است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اگر خسارت منتسب به مسئول است، او ضامن است، و الا هیچ کس وجهی برای ضمان مسئول پارک نیست. (۱)

ص: ۲۰۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

ناخدای قایق های کوچکی که برای تفریح، مردم را سوار کرده و در دریا یا دریاچه های پارک ها دور میزنند و از هر جهت به مسائل قایقرانی آگاهی دارند، آیا ضمان خسارت وارده به سرنشینان قایق به عهد آن هاست یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در ضمان باید خسارت مستند به شخص شود و در فرض سؤال مستند به ناخدا نیست. پس وجهی بر ضمان او نیست. (۱)

ص: ۲۰۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فرزند بر اثر بی مهری ها، تبعیض ها و نگرانی هایی که پدر برای او فراهم می کند دست به خودکشی بزند و فوت کند، آیا ضمانی از این بابت به عهده پدر ثابت است یا صرفاً گناهگار است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

هیچ وجهی بر ضمان ولی نیست. (۱)

ص: ۲۰۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

پزشکی بر اثر سوابق طولانی که در طب داشته به خود مغرور شده و با یک نگاه سطحی چرک لوزه را با دیفتری اشتباه گرفته که در نتیجه موجب ایجاد روماتیسم قلبی و عمل قلبی و خسارات عمده ای شده است، آیا ضامن هم آن مخارج به عهده او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

پزشک در مقام معالجه، اگر از مریض براثت ذمه بگیرد، کما این که الامن متداول است ضامن نیست. و الا اگر مباشره دوا میخوراند به مریض، یا عملی انجام میدهد ضامن است. و اگر فقط نسخه می نویسد مباشره عملی انجام نمی دهد، به مقتضای قواعد باب ضمان باید بگوئیم ضامن نیست. ولی یک روایت (در وسائل باب ۲۴ از ابواب موجباتالضمان کتاب دیات) دلالت بر ضمان می کند، و لذا برخلاف جمعی از فقهاء حقیر فتوی به ضمان داده ام. والله العالم (۱)

ص: ۲۱۰

## سؤال:

اگر بیماری به پزشک مورد شناخت خود مراجعه کند و او پس از معاینات لازم بیمار را به پزشک متخصص دیگری معرفی کند و بیمار بر اثر اعتمادی که به پزشک اول داشته، بدون تحقیق به گفته پزشک دوم عمل کند، که بر اثر معالجات وی خسارت های مالی یا جانی متوجه بیمار شود، کدام یک از دو پزشک ضامنند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

پزشک اول که هیچ وجهی بر ضمان او نیست و پزشک دوم همان تفصیل مسأله صفحه قبل در آن جاری است. (۱)

ص: ۲۱۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر پزشک جراح پس از عمل جراحی بعضی از لوازم خود را در شکم مریض جا گذاشته و در اثر سهل انگاری ضایعات و خسارتی از قبیل عمل مجدد متوجه بیمار شود، آیا پزشک ضامن آن خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

جنایتی است غیر عمدی، خسارات وارده به عهد او است. (۱)

ص: ۲۱۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

بیماری که برای معالجه درد شکم یک بار به عنوان «آپاندیس» و بار دیگر به عنوان «اثنا عشر» و بار سوم به عنوان «سرطان روده» تحت عمل قرار گرفته و معلوم شده بیماری وی «سرطان روده» بوده، آیا دو پزشک قبلی که بر اثر اشتباه در تشخیص، مخارج مهمی را متوجه بیمار کرده اند، ضامن هم مخارج هستند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورت تبری نجستن آن دو پزشک ضامنند. (۱)

ص: ۲۱۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

پزشکی قانونی که برای تشخیص بیماری های ناشی از تجاوزات مانند ضرب و جرح و تصادفات و نوع بیماری و درصد صدمات وارده، برای دادگاه ها تأسیس شده، اگر در تشخیص خود کوتاهی و یا اشتباه کند و از این بابت ضرر مالی متوجه مصدوم شود، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه پزشک کوتاهی کند ضمان به عهد او است. و اگر اشتباه کند ضمان نیست. چون طیب به مقتضای استخدام از طرف شارع مأمور است به این که آنچه میفهمد بگوید نه آنچه در واقع هست. بنابراین او به وظیف خود عمل کرده است، وجهی بر ضمان نیست. (۱)

ص: ۲۱۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر مأمورین دامپزشکی حیواناتی را واکسینه کنند و مسائل قابل توجه پس از واکسینه را به صاحبان دام نگویند و بر اثر عدم رعایت آن، هم حیوانات واکسینه شده بمیرند، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

به عهد دامپزشک است، چون او سبب مردن حیوانات شده است. (۱)

ص: ۲۱۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در کلیه مواردی که بر اثر خطا، سهل انگاری، بی توجهی و یا عمد مأمورین پست، ضرر و زین قابل توجهی به گیرنده یا فرستنده وارد شود و شخص خطا کار شناخته نشود، آیا ادار پست که یک شخصیت حقوقی است ضامن است یا دولت؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

هیچ کدام ضامن نیستند و اگر مأمور پیدا شود او ضامن است. (۱)

ص: ۲۱۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

تمبرهای باطلنشده که یک بار روی محموله های پستی زده شده و باطل نشده به دست گیرنده رسیده، آیا اگر گیرنده یا شخص دیگری همان تمبر را روی محمول دیگری بزند، ضامن بهای حمل و نقل آن در حق ادار پست میباشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی ضامن بهای حمل و نقل است، چون تمبر بنفسه مالیت ندارد، و علامت است و برای یک دفعه، برای دفع دوم نمی شود از آن استفاده نمود. (۱)

ص: ۲۱۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر فرستنده با علم و آگاهی به خلاف بودن گذاشتن اسکناس در داخل پاکت های عادی، مبادرت به چنین کاری کند و نامه رسان هم به دلیل خلاف بودن آن، اسکناس را برای خود بردارد و نامه را نرساند، آیا ضامن است و اگر جاهل به آن باشد چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

برداشتن اسکناس خلاف است، ولی نرساندن آن خلاف نیست. بنابراین ضامن همان مقدار اسکناس است و فرقی بین عالم و جاهل نیست. (۱)

ص: ۲۱۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر سیم جرثیقی هنگام جابجایی محموله های سنگین، پاره شود و بر اثر سقوط محمول آن، فرد یا افرادی مصدوم یا معدوم شوند، آیا ضمان آن به عهد راننده است یا مالک و یا صاحبکار، و اگر جرثقیل از نوع استاندارد نباشد، به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه استاندارد نباشد، به عهد صاحبکار است چون او سبب است و اگر استاندارد باشد، و راننده دقت کافی نکرده است او ضامن است، چون تلف مستند به او است و الا به عهد خود مالک است. (۱)

ص: ۲۱۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در اماکن عمومی غیر دولتی مانند: مساجد، تکایا، حرم امامان و امامزادگان، حوادثی مانند آتش سوزی، فروریختن سقف و مواردی از این قبیل پیش آید و تعدادی مصدوم و معدوم شوند، ضمان دی آن ها به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

هیچ کس ضامن نیست. بلی در اجتماعات اگر به واسط فشار جمعیت، یا آن که شخصی دیگری را بکشد و در آن ازدحام ناپدید شود ضمان به عهد بیت المال است. (۱)

ص: ۲۲۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در اماکن عمومی دولتی مانند: کلاس های درس، سالن های اجتماع، ترمینال ها، سینماهای دولتی و فروشگاه های وابسته به دولت، سوانحی از قبیل آتش سوزی، فروریختن سقف، فروریختن زمین و... رخ دهد و تعدادی تلف شوند، ضمان خسارت آن به عهد دولت است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

خیر، به عهد دولت نیست. چون ضمان وجهی باید داشته باشد. از قواعد باب ضمان، اتلاف، ید، استیفاء و هیچ کدام آن قواعد در این موارد بر دولت منطبق نیست پس به عهد دولت نمی باشد. (۱)

ص: ۲۲۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

شاگرد قصّاب هنگام چرخ کردن گوشت، شاگرد نجّار هنگام رنده کردن چوب و... بر اثر سهل انگاری خود موجب قطع انگشت یا عضو دیگر خود میشود، ضمان آن به عهد صاحب مغازه است یا کسی ضامن نیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کسی ضامن نیست. مگر آن که در وقت استخدام، شرط ضمان صاحب مغازه در اینگونه موارد شده باشد. که در چنین صورتی ضمان ثابت است، به همانگونه که قرارداد شده است. (۱)

ص: ۲۲۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر یکی از ادارات، ارگان ها، و یا شرکت های وابسته به دولت اسلامی وسیله یا ابزار کاری را به کسی بفروشد که تحت شرایط خاصی از آن استفاده کند، آیا اگر خریدار پس از تحویل، جنس را با قیمت بیشتری در اختیار دیگران قرار دهد، سود حاصله را در حق دولت ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در فرض سؤال بیعی واقع شده است، مشروط و مشتری تخلف شرط کرده است. بایع خیار فسخ دارد. چنانچه فسخ کند معامله اول را می تواند، معامل دوم را اجازه دهد. در آن صورت سود حاصله مال دولت است. و اگر فسخ نکرد معامل او را، سود حاصله مال خریدار است، به دولت مربوط نیست بلی خریدار خلاف کرده است. (۱)

ص: ۲۲۳

## سؤال:

یکی از شعب بانک ها مبلغی به عنوان مضاربه جهت اتمام طبق دوم شخصی داده، حال اگر بر اثر حادث غیرمترقبه ای مانند زلزله طبق اول هم خراب شود، آیا گیرند وجه (عامل) ضامن است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وجهی بر ضمان نیست، بلی آن عملی که مضاربه بر آن بوده، فعلاً ممکن نیست، قهراً مضاربه فسخ می شود. (۱)

ص: ۲۲۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بانک ضمن فروش مقداری ارز خارجی با مشتری خود شرطی را قرار دهد و خریدار شرط را پذیرفته و پس از دریافت ارز برخلاف تعهد عمل نموده و از این راه سودی حاصل کرده باشد، آیا ضامن کلی وجوه به دست آمده و در حق بانک می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

مورد از موارد تخلف شرط است، در این موارد بایع اختیار فسخ دارد. اگر فسخ نکند مشتری ضامن نیست. اگر فسخ کند کلی وجوه به دست آمده مال بانک است. (۱)

ص: ۲۲۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر دولت مردان جمهوری اسلامی با دولت مردان کشورهای اسلامی یا غیر اسلامی قراردادی امضاء کنند که باعث خسارت به اسلام و مسلمین شود و از طرفی دولت اسلامی قدرت فسخ قرارداد را به طور یکجانبه نداشته باشد، ضمان خسارت وارده به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

دولتمردان حق قراردادی که موجب خسارت به اسلام و مسلمین بشود را ندارند. بنابراین آن قرارداد باطل است، و خسارات وارده مستند به آن ها و طرف شان می باشد مشترکاً ضامنند. (۱)

ص: ۲۲۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسی که هنگام گرفتن پروان ساختمانی متعهد به انجام اموری مانند عقبنشینی، شناژبندی و... شده، اگر پس از گرفتن پروانه برخلاف تعهد عمل کند به نحوی که عدم توجه به تعهد موجب خسارت به همسایگان شود، آیا عمل او ضمان آور است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

با فرض استناد خسارت به عدم توجه به تعهد به مقتضای عمومات ضمان به عهد گیرند پروانه است. (۱)

ص: ۲۲۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسی که به ناچار برای انجام مأموریت در شب از شهر خارج شده و مورد تهاجم حیوان وحشی قرار گرفته و جان خود را از دست داده، آیا شخص مأموریت‌دهنده ضامن دی او است یا ادار مربوطه یا بیت المال؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون مأمور، مجبور به خروج از شهر، به نحوی که اختیار از او سلب شود نبوده، و به اختیار خود خارج شده است. چنانچه یک غرض عقلائی داشته مانند آن که اگر شب خارج نشود از کار بر کنار می شود. در این مورد فقهاء فرموده اند مأموریت‌دهنده، ضامن است، لبناء العقلاء. ولی به نظر من تمام نیست، و وجهی بر ضمان قبول ندارم. و اگر غرض عقلائی آنچنانی نبوده بلا اشکال کسی ضامن نیست. (۱)

ص: ۲۲۸

## سؤال:

اگر باز شکاری شخصی، کبوتر تعلیم‌دید شخص دیگری را شکار کند، آیا صاحب باز ضامن کبوتر است یا نه، و اگر ضامن است آیا ضامن بهای نفس کبوتر است یا ضامن بهای کبوتر تعلیم‌دیده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون مالک باز شکاری موظف به حفظ آن باز هست. چنانچه تفریط کرده باشد در حفظ، ضامن بهای کبوتر تعلیم‌دیده هست. و الا ضامن نیست. (۱)

ص: ۲۲۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

در میدانی که دو خروس را به جنگ هم انداخته اند فردی از باب دلسوزی خروسی را که در معرض هلاک بوده گرفته و فراری داده، آیا ضمانی از این بابت متوجه او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه دسترسی به آن خروس پیدا نشود ضامن است. (۱)

ص: ۲۳۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۶ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

گاو یا شتری که در معابر عمومی برای پیدا کردن علوفه و خوارک پر سه میزند، به فردی حمله نموده و او را کشته است، اگر اولیای مقتول حیوان را کشته باشند، ضمانی به عهد صاحب حیوان یا اولیای مقتول مستقر شده یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه به حسب متعارف حیوان به نحوی باشد که آن را رها می کنند و به کسی آسیب نمیرسانند. تصادفاً این پیشامد شده است کسی ضامن نیست و چنانچه به حسب متعارف باید حیوان را محافظت نمایند و رها نکنند. در این صورت مالک حیوان ضامن خسارت وارده است و روایاتی دال بر این معنی است، البته روایات السن مختلفه دارد. ما به این نحو جمع بین روایات کرده ایم. (۱)

ص: ۲۳۱

## سؤال:

در اطراف بندرعباس، زاهدان و ایرانشهر رسم بر این است که مردم شترهای خود را بدون ساربان راهی بیابان می کنند، اگر بر اثر مستی، یکدیگر را بکشند، یا بر اثر توقف در جاده های آسفالت عمومی خصوصاً در سر پیچ ها و در شب موجب برخورد با وسایط نقلیه شوند و از این راه خساراتی را متوجه رانندگان کنند و خود نیز بمیرند، آیا ضمانتی به عهد رانندگان از جهت مردن شتر و به عهد صاحبان شتر از جهت خسارت به راننده مستقر می شود یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

از آنچه در مسأل قبل گفته شد، حکم این مسأله معلوم می شود. یعنی ضمان بر مالک شترها نیست. (۱)

ص: ۲۳۲

---

۱- (۱). (هامش: تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹).

## سؤال:

اجناس مغشوشی که به بازار عرضه می شود، آیا غشکننده ضامن مابهالتفاوت است یا عرضهکننده، و اگر معامله در کالای مغشوش باطل باشد، آیا ضمانتی به عهده خریداری که خود را صاحب جنس میدانند و از مغشوش بودن آن اطلاعی ندارد آمده، و یا ضمان این مورد نیز به عهده غشکننده است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

غش فی نفسه از محرّمات است، و روایات زیادی دال بر آن است. و اما حکم معامله واقعه بر جنس مغشوش چنانچه خریدار بداند مغشوش است. معامله از جهت غش باطل نیست و اگر نداند و بایع غش را بداند، چنانچه معامله بر کلی واقع شود در مقام اداء جنس مغشوش داده شود صحیح است، ولی باید جنس مغشوش را عوض کند و چنانچه معامله شخصی باشد و معامله متعلق به همان جنس خارجی باشد در صورتی که وصفی که مورد معامله است به اصطلاح از صور نوعیه است، مثل اینکه موجود خارجی را بفروشد به عنوان طلا- معلوم شود مس مذهب است، معامله باطل است. و در صورتی که از صفات کمالیه باشد معامله صحیح است، ولی مشتری خیار فسخ دارد مسأله احتیاج به تفصیل بیشتر دارد. (۱)

ص: ۲۳۳

## سؤال:

اغذیه فروشان و آبمیوه و بستنی و فالوده فروشانی که اجناس آماد مصرف در اختیار مشتریان خود قرار می دهند، اگر جنس آنان مسموم شده و مشتری را مسموم نماید به نحوی که خسارت های مالی یا جانی به بار آورد، ضمان آن به عهد فروشنده است یا تهیه کننده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه بایع بداند مسموم است، ضمان دارد، و به عهد فروشنده است. و اگر نمیدانسته و تهیهکننده میدانسته او ضامن است. و اگر او هم نمیدانسته دیه بر عاقله است چون قتلی که واقع شده است قتل خطائی است. (۱)

ص: ۲۳۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر شرکت مسافری از راه فروش بلیط، اتوکاری را تا مقصد معینی اجاره داده و در بین راه، اتوکار شرکت به نحوی خراب شده که قدرت رساندن به مقصد را ندارد، آیا ضمان رساندن مسافرین گرچه با اجاره نمودن اتوکار دیگر به عهد شرکت و راننده است یا مابهالتفاوت بهای بلیط؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اگر تمکن از رساندن به مقصد را دارد، با اتوکار دیگر که مانند همین اتوکار است، لازم است این کار را بکند. و الا اجاره فسخ می شود بقاء و اجاره دهنده باید مابهالتفاوت را پردازد. و چنانچه اجاره متعلق به رساندن به مقصد باشد، و متعلق به سیر نباشد، اجاره از اصل باطل است. (۱)

ص: ۲۳۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

تاکسیرانی که بیش از قیمت های تعیین شده از مسافری درخواست می کند، اگر مسافر فقط قیمت تعیین شده را بپردازد، نسبت به مازاد ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون دولت تسهیلاتی را برای تاکسیران فراهم می کند، و در ضمن آن ها شرط می کند بیش از قیمت تعیین شده مطالبه نکند. پس نسبت به مازاد ضامن نیست. خصوصاً اگر بعد از رسیدن به مقصد مطالبه کند، چون ظاهر حال این است که با همان قیمت تعیین شده معامله می شود. بنابراین حق مطالبه زیادی را ندارد. (۱)

ص: ۲۳۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر دیوانه ای به کسی حمله کند و او از ترس جان خود برای دفع حمل دیوانه، وی را مضروب کند که احیاناً به مرگ دیوانه منجر شود، آیا ضارب ضامن دی او است، یا عاقل وی و یا بیت المال؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در این مسأله چند روایت وارد است، و به نظر ما جمع بین آن ها به این است که (همانگونه که در روایت معتبر امام باقر(ع) میفرماید). چنانچه دیوانه حمله کند به شخصی و آن شخص از خود دفاع کند، دیوانه کشته شود، دیه را از بیت المال میدهند و چنانچه ابتداء دیوانه را بکشد قصاص ندارد، ولی دیه بر او در مال خودش واجب و ثابت است. (۱)

ص: ۲۳۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

راننده ای که اجیر شده باری را حمل کند و وسیل نقلی وی بیمه است، آیا هنگام بروز خسارت، راننده ضامن است یا ادار بیمه، و اگر ادار بیمه ضامن باشد و وجوه پرداختی وی جبران خسارت نکند، ضمان بقی خسارت به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه خسارت مستند به راننده نباشد راننده ضامن نیست و چنانچه مستند به او بشود او ضامن است. اداره بیمه بر حسب قرارداد، چیزی میدهد. و اگر در قرارداد ذکر شده است تمام خسارت را بدهد. در فرض سؤال تمام خسارت به عهد ادار بیمه است. و اگر قید شده است مقداری از آن مثلا ۸۰ درصد، ۲۰ درصد را بدهد باقی به عهده راننده است. (۱)

ص: ۲۳۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر راننده ای پس از تصادف مدعی شود صاحب اتومبیل او را از نواقص اتومبیل مطلع نکرده، حال با توجه به این که هر راننده ای باید هنگام استفاده از هر اتومبیلی به نواقص اولی آن که موجب تصادف می شود پی ببرد، آیا ادعای او مسموع است یا ضامن خسارات وارده می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون راننده موظف است هنگام استفاده، به نواقص اولیه پی ببرد، و در فرض سؤال چنین نکرده، پس تفریط کرده است و ضامن است. (۱)

ص: ۲۳۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در مواردی که مسافر زیاد است و اتوبوس های مسافربری کفاف نقل و انتقال هم مسافرین را نمی کند و رسانه های جمعی نیز به رانندگان اتومبیل های شخصی توصیه جابجایی مسافرین را بکنند، اگر راننده ای بدون اسقاط ضمان مسافرین را سوار کند و دچار پیشامد شود آیا ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورت استناد پیشامد به راننده ضامن است. (۱)

ص: ۲۴۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در موارد بسیاری دیده شده شاگردی یا کمک رانند کامیون در حال حرکت وسیل نقلیه، روی صندلی سمت شاگرد دراز کش کرده و پاهای خود را از شیش سمت راست خارج می کند، با توجه به اینکه راننده شاهد این امر خلاف بوده و وی را نهی نکرده، ضامن خسارت وارده به وی می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که شاگرد مذکور متوجه بوده که ممکن است تصادف کند، راننده ضامن نیست. چون ضامن باید به واسط یکی از قواعد ضامن از قبیل، ید، اتلاف، و استیفاء باشد و هیچ کدام در فرض مورد ندارد. پس وجهی بر ضامن او نیست. (۱)

ص: ۲۴۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اتومبیل های شخصی که از جهت کلاچ و ترمز دوبله نیستند و از نظر مقررات نباید در جهت تعلیم رانندگی قرار گیرد، اگر برخلاف مقررات مورد تعلیم قرار گرفته و خسارتی پیشامد کند، ضمان آن به عهد معلم است یا نوآموز؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون سبب در فرض سؤال اقوی از مباشر است، قهراً ضمان به عهد او است، یعنی ضمان بر معلم است. بلی چنانچه خسارت مستند به نواقص اتومبیل نباشد، و معلم کوتاهی نکرده است ضمان به عهد نوآموز است. (۱)

ص: ۲۴۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اتوبوس های خط واحدی که اختیار باز و بسته نمودن درب های آن به دست راننده است و می داند نباید قبل از توقف کامل، درب را باز کند یا هنگام حرکت درب را باز بگذارد، اگر راننده برخلاف مقررات درب را باز بگذارد و مسافری سقوط کند و خسارت جانی یا مالی وارد شود، آیا ضمان آن به عهده راننده است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی به عهد راننده است. (۱)

ص: ۲۴۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر رانندگان اتومبیل های آژیردار، مانند آمبولانس و آتش نشانی در حال مأموریت های اضطراری و فوری که مجاز به استفاده از سرعت بیشتر و همزمان مجاز به استفاده از آژیر بوده و آژیر نیز معنای اعلام عمومی و زنگ خطر برای هم افراد اعم از راننده و عابر پیاده است، تصادفی کند و خسارتی پیش آید، ضمان آن در این فرض به عهد راننده است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون چنین قوانینی برای مصلحه عامه مسلمین است، و راننده هم به وظیفه عمل می کند، در چنین موارد ضمان بر او نیست. و چنانچه کسی تلف شود، و خود او مقصر نباشد، دیه او بر عهده بیت المال است والله العالم. [\(۱\)](#)

ص: ۲۴۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر سران دولت اسلامی که با بسیاری از دول دنیا در اموری از قبیل حقوق هوایی، دریایی، فرهنگی، بازرگانی و... همعهد شده‌اند، از باب بی توجهی یا ندانم کاری و یا قلدری به یکی از کنوانسیون‌های امضا شده در کنفرانس‌های بین‌المللی (قبل از نسخ) بی‌اعتنایی کنند و از این رهگذر به بعضی اشخاص حقیقی یا حقوقی خساراتی وارد کنند، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

عهدهایی که حکومت اسلامی، با دول دیگر می‌بندد، باید به هم آن‌ها عمل کند، همانگونه که خود پیغمبر (ص)، چنین می‌کردند. پس کسی که توجه به آن‌ها نکند مقصر است، قهراً ضامن خسارات هم می‌باشد. (۱)

ص: ۲۴۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

خساراتی که بر اثر تیرگی روابط بین المللی در کشورهای دو طرف پیش می آید، مثلاً بر اثر حمل عراق ساکنین غیر نظامی ایران و بر اثر حمل ایران، ساکنین غیر نظامی عراق متحمل خسارت می شوند، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که حمل ایران به عراق، مثلاً بر طبق موازین اسلامی باشد، ضمان خسارت به عهد آنان نیست. و لذا در روایات است که اگر کفار مسلمانان محل را سپر قرار دهند، لشکر اسلام می تواند با آن ها بجنگد، ولو مسلمانان کشته شوند، و دیه هم ندارد. در یک روایت از امام صادق(ع) سؤال می کنند که اگر در شهری از شهرهای کفار حربی مسلمانان و اساری و بچه ها و... باشند آیا می شود با وسائل حرب، حمله به آن شهر نمود. میفرماید بلی دیه هم ندارند. (۱)

ص: ۲۴۶

## سؤال:

اگر بر اثر تیرگی روابط بین دو کشور به افرادی که اعراض و دماء و اموالشان محترم است، خسارتی وارد شود، مثلاً هر کشور تبع کشور دیگر را از کشور خود خارج کند و از این رهگذر همه یا بسیاری از اموال آنان تلف شود، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه ماندن آن افراد، در آن مملکت صلاح نباشد، و خروج آن ها هم بدون تلف اموال ممکن نیست. ضمان به عهد هیچ کس نیست. (۱)

ص: ۲۴۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

افرادی که در کشورهای بیگانه بدون در نظر گرفتن ضوابط و مقررات آن کشور، اقدام به برگزاری میتینگ نمایند و مورد تهاجم پلیس آن کشور واقع شوند، ضمان خسارت های وارده به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در فرض سؤال ضمان خسارت ها به عهد هیچ کس نیست. ادار هر مملکتی به عهد سران آن مملکت است. و تهاجم پلیس هم چنانچه روی میزان باشد، و زیاده روی نکنند کار خلافی نیست، و راهی بر ثبوت ضمان به عهد کسی نیست. (۱)

ص: ۲۴۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

شخصی گفت در جمع خونین مکه وقتی مشاهده کردم بر اثر تشنگی، جان مردم در معرض تلف است دستور دادم کیوسک نوشابهفروشی که بسته بود را باز کرده و نوشابه های آن را بین مردم تقسیم کردم، آیا این کار با توجه به این که حال صاحب کیوسک معلوم نیست، ضمانت‌آور بوده، اگر بلی، ضمان آن به عهده کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کاری که کرده است جائز بوده، ولی به هر حال مال مردم را تلف کرده است. قهراً به حکم قاعد اتلاف، ضامن است. (۱)

ص: ۲۴۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بر خلاف قوانین و مقررات جاری کشور در روزنامه ای علیه فرد یا افراد، مقال توهین آمیز درج کنند و به او اجاز جوابگویی ندهند و از این طریق مردم را به فحاشی و ناسزاگویی علیه وی برانگیزند، ضمانی به عهده آن روزنامه نگار خواهد آمد یا صرفاً گناهکار است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

گرچه اینگونه اعمال از بدترین اعمال حکومت است، ولی نفهمیدم ضمان چه چیزی احتمال داده شود به عهد کسی باشد.

ص: ۲۵۰

## سؤال:

در مواردی که روزنامه نگاران بر اثر درج مقالات توهین آمیز علیه اشخاص، موجب تحریک مردم شوند، و از این راه خسارات جانی یا مالی متوجه آن شخص شود، آیا ضمان آن به عهد روزنامه نگاران است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمان خسارت به عهد همان اشخاص حمله کننده است، نه روزنامه نگاران، ولو آن روزنامه نگاران بسیار کار کثیفی نموده اند. (۱)

ص: ۲۵۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بر اثر جوسازی، فردی را دستگیر و بازداشت کنند و روزنامه نگاران پیش از ثبوت جرم، دست به نشر اتهامات واهی بزنند و از این طریق وی را مفتضح کنند، آیا ضمان خسارات مادی و معنوی به عهد آن هاست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

روزنامه نگاران خلاف شرع نموده اند، ولی ضمان ندارند. (۱)

ص: ۲۵۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

مردی که زن دوم اختیار کرده و به علت بی عدالتی نسبت به همسر اول خود در امور همخوابگی بی اعتنا بوده و موجب شده همسر وی با دیگران ارتباط نامشروع برقرار کند، آیا اگر از این بابت خسارت مالی یا جانی متوجه زن شود شوهر ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

نخیر شوهر ضامن نیست. (۱)

ص: ۲۵۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

زنی که برای رسیدن به طلاق از شوهر خود متوسل به هر حيله و نیرنگ شده، اگر با راهنمایی دیگری دارویی به شوهر خورانیده و وی را به حالت عنین درآورده تا در دادگاه موفق به گرفتن مجوز طلاق شود، آیا اولاً طلاق وی صحیح است؟ مهریه، نفق ایام عده، مخارج ازدواج مجددی که شوهرش کرده، به عهد او است یا به عهد راهنما؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

زنی که با خوراندن دارو شوهرش را به حالت عنین درآورده است. اولاً دی عنین نمودن بر او ثابت است، و آن یک دی کامل است که ظاهر بعضی روایات است، یا دو ثلث دیه که فقهاء فرموده اند. و ثانیاً آنچه از روایات استفاده می شود، این است که عنین شدن، اگر مستند به زوجه باشد، موجب خیار فسخ نمی شود. و ثالثاً عنین شدن اگر دائمی نباشد، و برای مدت خاصی باشد موجب خیار فسخ نمی شود. و بر فرض صحت طلاق در فرض عدم دخول نصف مهر و در فرض دخول (که خلف فرض صحه طلاق و فسخ است) تمام مهر و اما مخارج ازدواج مجددی که شوهرش کرده است، بر عهد او نیست. (۱)

ص: ۲۵۴

## سؤال:

زن متعه ای که در صورت تضييع حق شوهر، حق بيرون رفتن از منزل را ندارد، با حق نفقه نداشته و منافات دارد. حال اگر مردی در ضمن عقد متعه با زن شرط خارج نشدن از منزل کند، و از پرداخت نفقه نیز امتناع نماید، اگر زن به قدر نفقه از مال شوهر بردارد ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اگر شرط کنند که نفقه بدهد و به شرط عمل نکند، می تواند از مال شوهر بردارد، و ضامن نیست. ولی اگر شرط نکنند حق برداشتن، از مال شوهر ندارد و اگر بردارد ضامن است. (۱)

ص: ۲۵۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

زنی که میدانسته باکره نیست و به عنوان باکره شوهر کرده و شوهر نیز هنگام عقد شرط بکارت کرده و پس از عقد و مزاجت، شوهر ادعای خسارت نموده، آیا زن ضامن خسارات وارده به شوهر است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

زنی که شرط شده است، باکره باشد معلوم شود، باکره نبوده، شوهرش فقط می تواند از مهر به مقدار نسبت بین مهر، باکره، و غیر باکره، نصف یا ثلث یا... از مهر مسمی پس بگیرد، خسارات دیگر را زن ضامن نیست. (۱)

ص: ۲۵۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر زن شوهرداری بر اثر ارتباط نامشروع با دیگران باعث دلسردی شوهر خود شود و شوهر به طلاق وی اقدام کند و از این راه متحمل خسارت مالی شود، ضمان خسارات وارده به عهد کدام یک از زن یا مرد اجنبی است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در این مورد به خصوص روایتی یا فتوای فقیهی نیست. اگر ضمان باشد، باید در تحت یکی از ادله عامه ضمان باشد قاعده ید - قاعده اتلاف - استیفاء. و یا شرطی در ضمن عقد باشد به پرداخت خسارت مذکور. و چون هیچ کدام از این قواعد منطبق بر مقام نیست. ضمان خسارت وارده به عهد هیچ کدام، از زن، یا مرد اجنبی نیست. ولو معصیت کبیره مرتکب شده اند. بلی حاکم شرع می تواند آن ها را تعزیر کند. (۱)

ص: ۲۵۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

شوهری که مبتلا به بیماری آمیزشی واگیردار بوده و اگر قبل از عقد آن را ابرار می کرد، کسی حاضر به ازدواج با وی نمی شد، اگر کسالت خود را کتمان کند و پس از مجامعت همسر خود را دچار بیماری غیر قابل علاج کند، ضامن خسارات مالی می باشد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون سبب بیماری همسر، شوهرش بوده است، ضامن خسارات می باشد. (۱)

ص: ۲۵۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسانی که اجناس مغاز خود را برای جلب توجه مشتریان، بیرون مغازه گذاشته و سد معبر می کنند، اگر عابر هنگام عبور، ناخود آگاه به آن ها برخورد کند و بر اثر ریختن یا شکستن، خسارتی وارد شود، عابر ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

یک دسته روایات دلالت دارد، بر این که هر چیزی که مضر به راه و عبور مسلمین باشد، صاحب او ضامن است. بنابراین عابر ضامن نیست، بلکه ضامن به عهد خود مغازهدار است. (۱)

ص: ۲۵۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

سؤال:

اگر عوامل شهرداری، سازمان آب، گاز، مخبرات و یا هر اداره و ارگان دیگر، در معبر عمومی اقدام به حفاری کنند و هنگام تعطیلی (موقع ظهر یا شب) اطراف آن را مانع گذاری نکنند که از این بابت به عابرین سواره یا پیاده خسارات مالی یا جانی وارد شود، آیا عاملین ضامن خواهند بود؟

**جواب:**

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه حفاری وسیعی باشد، و به حسب متعارف، به واسطه وسعت، و روشنی آن، مانعگذاری مرسوم نباشد، عاملین ضامن نیستند چون حفاری که برای مصلحت مسلمین باشد، و کار خلاف متعارف هم نکنند، صاحب آن ضامن نیست. ولی اگر کم باشد و به حسب متعارف، در اینگونه موارد هنگام تعطیلی مانع گذاری می کنند، و در این مورد نکردند ضامنند. این تفصیل را حقیر از روایات خاصه وارده از حضرات ائمه اطهار(ع) استفاده کرده ام. [\(۱\)](#)

ص: ۲۶۰

---

۱- (۱). (هامش: تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹).

**سؤال:**

درخت هایی که دو طرف خیابان هاست و متعلق به شهرداری است، اگر هرس نکردن شاخه های آن ها موجب ضررهای مالی یا جانی به عابرین شود، ضمان آن به عهد کیست؟

**جواب:**

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه ضررها به واسطه یک پیشآمد غیر مترقبه مانند طوفان شدید باشد، به عهد شهرداری نیست و چنانچه به واسطه امور عادی جاری باشد، ولو اینکه شهرداری تعهد عملی نداشته باشد، که شاخه ها را هرس کند باز ضامن نیست، ولی اگر تعهد دارد ضامن است. [\(۱\)](#)

ص: ۲۶۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

اگر کسی در خیابان ها و جاده های اصلی یا فرعی که محل عبور و مرور عام مردم است، مصالح ساختمان یا چیزهای دیگر بریزد و موجب سد معبر و تصادفات شود و از این بابت موجب خسارت های جانی و مالی شده باشد، آیا ضمان آن به عهد سدکنند معبر است، یا صاحبان وسائل نقلیه که تصادف کرده اند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه صاحبان وسائل نقلیه جاهل به بودن مصالح در آن محل باشند، ضمان به عهد سدکنند معبر است، و اگر عالم باشند به عهد صاحبان وسائل نقلیه است. (۱)

ص: ۲۶۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر داخل زمینی که دارای دیوارکشی است و جزو معابر عمومی نیست، چاهی حفر کنند و شب یا روز کسی در آن بیفتد و بمیرد، ضمان دی او به عهد کیست و آیا زمین بدون دیواری که معبر نیست نیز همین حکم را دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه زمین ملک خودش است ضامن نیست و اگر ملک غیر است یا راه عبور مسلمانان است ضامن دیه و خسارات می باشد و اگر عابر جاهل به حال باشد و اگر عالم باشد کسی ضامن نیست. این فتوی مضمون چند روایت است که در (وسائل باب ۳ من ابواب موجباتالضمان کتاب دیات) ذکر شده است و فقهاء هم بر طبق آن ها فتوی داده اند. (۱)

ص: ۲۶۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بدون پرداخت سرقفلی، مغازه ای را اجاره کنند و پس از مدتی که محل معمور شده از مستأجر بخواهد مغازه را تخلیه کند و او به دلیل عمران منطقه درخواست مبلغی کند، مالک نیز به این دلیل که اگر امتناع کند مستأجر تخلیه نمی کند یا از راه شکایت مبلغ بیشتری میگیرد، مبلغی به مستأجر میدهد، آیا مستأجر ضامن وجه دریافتی است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که مستأجر سرقفلی به مالک نداده باشد، اگر در اثناء مدتی که در اجار او است مطالب مبلغی بکند برای تخلیه، و به هر طریق آن مبلغ را بگیرد حلال است و ضامن نیست و اگر بعد از تمام شدن مدت اجاره باشد. چنانچه شخص ثالثی از او تقاضا کند که محل را تخلیه کند، تا او اجاره کند - مستأجر، از او مبلغی بگیرد حلال و ضامن نیست. و چنانچه مالک از او بخواهد که تخلیه کند - مستأجر حق مطالب مبلغی را ندارد و اگر با شکایت آن مبلغ را بگیرد، بدون رضایت مالک ضامن است. (۱)

ص: ۲۶۴

## سؤال:

اگر توسط یکی از شرکاء به شرکتی که بیمه شده خسارتی وارد شود و مبلغی که ادار بیمه در جهت جبران خسارت پرداخت می کند، هم خسارت را جبران نکند، آیا ضمان بقی خسارت به عهد شریک مقصر است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی ضمان بقیه به عهد خسارت وارد کننده است. (۱)

ص: ۲۶۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر شریکی به مسئولیت خود برخلاف مقررات شرکت، معاملات سودآوری انجام دهد و شرکای دیگر به همین جهت خلاف وی را امضا کنند، آن شریک پس از آن معامل دیگری انجام دهد و زیان کند، آیا ضامن زیان وارده بوده یا امضای گذشته حاکی از رضایت آینده نیز هست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

امضاء گذشته در صورتی که فقط امضاء آن معامله باشد، چطور ممکن است حاکی از رضایت آینده بشود. خیر ضمان زیان وارده به عهد خود او است. (۱)

ص: ۲۶۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر دولت اسلامی استفاده و شکار حیوانات و پرندگان وحشی از قبیل: آهو، بزکوهی، کبک و غیره... را پس از دریافت پروان شکار در فصول مخصوصی از سال مجاز کرده باشد، و افرادی بدون توجه به ضوابط با پروانه یا بدون پروانه، اقدام به شکار کنند، ضامن بهای چیزی که شکار کرده اند در حق بیت المال هستند یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه حکومت به خصوص حکومت اسلامی، مقرراتی را برای اینگونه موارد به رعایت مصالح امت قرار دهد، بلا اشکال نباید مخالفت کرد. ولی ضمان در مورد سؤال وجهی ندارد، مگر آن که دولت مقرر کند که چنانچه شکار حیوانات مخصوصی نمود، باید فلان مبلغ را به دولت بپردازد، در آن صورت هم هرگونه قرارداد شده است باید عمل شود. (۱)

ص: ۲۶۷

## سؤال:

اگر کسی از پرندگان حلال گوشت وحشی که همه ساله مهاجرت می کنند و تحت مراقبت سازمان حمایت از حیوانات وحشی قرار دارند و صید آن ها خلاف مقررات بین المللی است صید کند، آیا به این لحاظ که جمهوری اسلامی نیز از آن ها حمایت کرده، ضمانت‌آور است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

با خصوصیتی که در سؤال ذکر شده است معلوم می شود: عقلاء بنا دارند در تمام ممالک به این که حیوانات مذکور با تحت حمایت دولت ها قرار گرفتن ملک دولت ها می شود و چون شارع مقدس ردع نفرموده، می توان فتوی داد که آن حیوانات در ایران ملک جمهوری اسلامی است. بنابراین صید آن ها برخلاف مقررات، و ضمانت‌آور است. (۱)

ص: ۲۶۸

## سؤال:

طبق قوانین جاری کشور جمهوری اسلامی که از مصوبات زمان طاغوت است و فعلاً به تأیید شورای محترم نگهبان رسیده و مشابه آن نیز در سال ۱۳۵۸ به تصویب جمهوری اسلامی رسیده، وجوه حاصله از طریق صید و شکارهای غیرقانونی را جزو درآمدهای دولت محسوب دانسته و باید به خزانهداری کل (بیت المال مسلمین) واریز نمایند، آیا اگر برخی از مأمورین سازمان نسبت به موارد کوتاهی یا گذشت های بی مورد کنند، نسبت به آن ضامن خواهند بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

با خصوصیتی که ذکر شده است در سؤال ضمان ثابت است. به عبارت دیگر چون فرض این است که بناء عقلاء در تمام ممالک بر این است که اموال بلامالک با حيازت دولت های ملک آن ها می شود و در جمهوری اسلامی نیز چنین است، و شارع هم امضاء نموده، بنابراین گذشت بی مورد مأمورین جلوی ضمان را نمی گیرد. ولی خود افرادی که صید یا شکار می کنند ضامنند. (۱)

ص: ۲۶۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

اگر کسی ضامن بدهی دیگری شده و طلبکار طلب خود را از او نگرفته، چنانچه ضامن به خیال این که طلبکار طلب خود را به وی بخشیده، مبلغ مورد ضمانت را از بدهکار گرفته و برای خود برداشته باشد، آیا ضمانتکننده در صورت بخشیدن طلبکار ضامن مبلغ دریافتی است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه طلبکار ذم ضامن را ابراء کند؛ ضامن مبلغ دریافتی را باید پس بدهد. ولی اگر ابراء نکرده است بلکه بخشیده و هبه نموده است، که ظاهر سؤال این است ضامن مبلغ دریافتی نیست. [والله العالم \(۱\)](#)

ص: ۲۷۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر مسئولین بانک در مورد توان و عدم توان بازپرداخت ضامن تحقیق لازم را نکنند و صرفاً به داشتن پروانه کسب یا دسته‌چک بانکی اکتفا کنند و پس از انقضای مدت، ضامن قدرت پرداخت نداشته باشد، مسئولین بانک ضامن و جوهی هستند که قرض داده اند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون مسئولین بانک اختیار تام در دادن قرض به افراد را ندارند. حتی به کسانی که تمکن از اداء آن را ندارند، بنابراین در فرض سؤال تقصیر نموده و قهراً مسئولین بانک ضامن و جوهی که قرض داده اند می باشند. (۱)

ص: ۲۷۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر ظرف طلا و نقره ای را برای استفاده کاری که استفاده آن در ظرف طلا و نقره حرام است با شرط اسقاط ضمان عاریه کنند و ظرف در دست عاریه‌کننده تلف شود، آیا ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در فرض سؤال عاریه باطل است، و به تبع آن شرط هم کان لم یکن است، ولی چون قاعده (مالایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده)، قاعده ای است تمام و مستدل، و عاری مفروضه اگر صحیح بود ضمان نداشت، حال که فاسد است، نیز ضمان ندارد.

(۱)

ص: ۲۷۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در عاریه مضمون چیزی که قطعات یدکی آن اصلی و مشابه دارد، عاریه‌کننده برای تعمیر چیزی که عاریه کرده در عین این که قطعات آن اصلی بوده، از قطعات مشابه استفاده کند، آیا نسبت به آن ضامن است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه استفاده از قطعات مشابه خلاف شرط باشد، و خسارتی را موجب شود - ضامن آن خسارت می باشد - و الا با فرض عدم خسارت و عدم تلف وجهی بر ضامن نیست. (۱)

ص: ۲۷۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر عاریه گیرنده از غصبی بودن مال مطلع نبود و عاریه نیز غیر مضمونه بوده و در دست عاریهگیرنده تلف شده باشد، آیا ضمان آن به عهد عاریهدهنده (غاصب) است یا عاریهگیرنده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

همانگونه که در مسأل قبل گفته شد، عاریهگیرنده ضامن نیست. برای این که، (مالایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده) و عاریهدهنده چون غاصب است، و دادن عاریه هم مورد نداشته، و مال غیر را به غیر رضای او در معرض تلف، بدون ضمان قرار داده است ضامن است. (۱)

ص: ۲۷۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۷ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر کسی در دوران طاغوت که امر و نهی او مطاع نبوده، از طریق حفاری غیرمجاز عتیقه ای به دست آورده باشد و از راه فروش آن مالی کسب کند، آیا مالک آن شده یا باید آن را تحویل سازمان میراث فرهنگی دهد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه عتیقه را در زمین مباح - یا مملوک امام (ع) یا مملوک هم مسلمانان مانند (اراضی مفتوحه عنوه) یا (اراضی خراجیه) یا مملوک خودش که با احیاء مالک شده باشد - یا با خریدن و علم به آن که آن عتیقه مال مالک سابق نیست، به دست آورده باشد مال خودش می باشد و وجوه حاصله را نباید تحویل سازمان میراث فرهنگی بدهد. والله العالم (۱)

ص: ۲۷۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر از نظر قوانین جاری کشور جمهوری اسلامی، حفاری جهت به دست آوردن اشیای عتیقه، گنج و... خلاف قانون باشد، آیا کسانی که در خلاف مقررات اقدام به حفاری نموده و اشیای عتیقه ای به دست می آورند و از این راه صاحب سرمایه شوند، آیا نسبت به کل مبلغ حاصله ضامن هستند یا نسبت به بعضی؟ و نسبت به حکومت های غاصب چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

نمی دانم این قانون موافق شرع است یا نه. یا این که قانوناً اگر کسی بدون رعایت مقررات استخراج کرد، مالک می شود یا نه، ضمان فرع عدم مالکیت است و فرقی بین حکومت غاصب و غیر غاصب نیست. (۱)

ص: ۲۷۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر قاضی با توجه به این که نگهداری اشیاء عتیقه خلاف قانون است، بدون توجه به این که دارند آن چیز، از راه مشروع؛ مثل ارث و خرید مالک شده یا از راه غیر مشروع، قصد خارج کردن از کشور را داشته یا نه، بدون آن که دستور پرداخت بهای آن را به مالک بدهد، حکم به مصادر آن دهد، آیا قاضی ضامن است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

با فرضی که شده است قاضی ضامن است. (۱)

ص: ۲۷۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

کسانی که خود را برای عبور دادن افراد از مرزهای بین المللی آماده کرده و به طور قاچاق، افراد را عبور می دهند آیا ضامن وجوهی هستند که از این بابت می گیرند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

مخالفت حکومت خصوصاً حکومت اسلامی، در صورتی که منع از چیزی به عنوان، رعایت مصالح مملکتی، و عام مردم بنماید جائز نیست. بنابراین اگر منع از عبور قاچاق از این حیث باشد قهراً حرام است و پول گرفتن در مقابل عمل محرم غیر جائز است، و موجب مالکیت گیرنده نمی شود، پس قهراً افراد عبوردهنده ضامن آن وجوه می باشند. مگر آن که پولدهنده ها راضی به تصرف آن ها باشند که خیال می کنم غالباً چنین است، در آن صورت ضامن نیستند و چنانچه منع حکومت به رعایت حال خود افراد باشد، که به اصطلاح علمی نهی ارشادی باشد عمل حرام نیست، و پول گرفتن در مقابل آن جائز است. در این صورت هیچ وجهی بر ضامن عبوردهنده ها نیست. [\(۱\)](#)

ص: ۲۷۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بر اثر به نمایش گذاشتن برخی فیلم های ژاپنی و غیره... حال و هوای دیگری در جوانان کشور پیدا شود و اقدام به خروج غیر قانونی از کشور نمایند و خساراتی را از این بابت متحمل شوند، آیا ضمانتی به عهد دست اندرکاران صدا و سیما خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وجهی بر ضمان آنان نیست چون صدا و سیما سلب اختیار نمی کند، پس عمل، مستند به مباشر است نه سبب، بنابراین ضامن نیست. (۱)

ص: ۲۷۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

چون دولت اسلامی در مقابل هر خروج قانونی از کشور، مبلغی به عنوان مالیات دریافت می کند، آیا عبوردهندگان غیر مجاز در برابر عبور هر نفر همان مالیات را ضامن هستند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

عبوردهندگان غیر مجاز ضامن نیستند چون دولت اسلامی مانند سایر دول، مالیات را به ازاء کارهایی که به نفع عبورکننده ها انجام میدهد، دریافت می کند. بنابراین وجهی بر ضامن عبوردهندگان غیر مجاز نیست والله العالم (۱)

ص: ۲۸۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر کتاب یا نوشتجات کسی را غصب کنند و مدتی نزد خود نگه دارند تا ارزش خود را از دست بدهد و یا مطالبی را از نوشتجات او منتشر کنند که موجب خسارت مالی به مؤلف شود، آیا ضامن هرگونه خسارت به عهد غاصب است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کسی که چیزی تألیف می کند آن چیز، محصول زحمت و نتیج کار او است، و تنها او مالک آن کار است. بنابراین کسی که آن را نزد خود نگه دارد تا ارزش خود را از دست بدهد، اتلاف مال غیر نموده، و ضامن است. و نیز کسی که آن را منتشر کند بدون رضایت او تصرف غیر مجاز است، و اگر موجب خسارت شود قهراً ضامن است. (۱)

ص: ۲۸۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر بدهکاری را که قادر به پرداخت بدهی خود نیست مجبور کنند تا از راه فروش مستثنات دین، بدهی خود را بپردازد و از این بابت خسارت مادی به او برسد، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

حکم به ضمان محتاج به دلیل است، و الا- اصل اولی برائت است و ادل ضمان ۲ قسم است دلیل عام و روایت وارد مورد خاص. قسم اول - عبارت است از قاعده اتلاف - قاعده ید - قاعده استیفاء و بعضی گفته اند قاعد لاضرر و قاعد احترام - که این دو اخیر را قبول ندارم و هیچ کدام از قواعد باب ضمان شامل مورد نیست و دلیل خاصی هم نداریم بنابراین حکم به ضمان نمی کنم. (۱)

ص: ۲۸۲

## سؤال:

طلبکاری که برای وصول طلب خود ناچار به قبول مقداری زمین در محدود شهری شده، اگر پس از آن که قرارداد غیر رسمی زمین در حضور معتمدین محلی تنظیم شد، شهرداری شهر، زمین مذکور را از اراضی شهری اعلام کرده و از تصرف خریدار جلوگیری کند، و از این راه خسارت عمده ای به وی وارد آورد، ضمان خسارت وارده به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در موقع قرارداد زمین مالیت داشته، و مانعی هم نداشته، بعداً که شهرداری تصاحب می کند در حکم تلف است. چنانچه زمین را طلبکار تحویل گرفته بوده است ضرر متوجه او است اگر تحویل نگرفته بوده است به مقتضای (کل مبیع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه) ضرر متوجه بايع است. (۱)

ص: ۲۸۳

## سؤال:

اگر قاضی تحت تأثیر یکی از رؤسای قوقضائیه یا رؤسای مافوق خود قرار گرفته و حکم غیر عادلانه ای علیه متهم صادر کند و متهم را متضرر نماید، آیا ضمان آن به عهد قاضی است یا کسی که وی را مقهور نموده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که قاضی، مکره و مقهور، و یا معتقد به حکمی که نموده نباشد، ضامن است چون ضرر منتسب به او است و اگر مکره باشد - ضامن نیست - لحدیث الرفع. کما این که اگر معتقد به آن حکم باشد ضامن نیست - برای آن که ضمان خطای قاضی به عهد بیت المال است. والله العالم (۱)

ص: ۲۸۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

چون مسدود کردن حساب بانکی اشخاص، موقوف به تشکیل پرونده و بررسی مقدمات و تشخیص جرم است و این کار توسط کسانی صورت می گیرد که حکم قضایی دارند و دیگران هر چند از رؤسای عالیرتب قو قضائیه باشند قانوناً حق چنین امری را ندارند، حال اگر یکی از رؤسای عالیرتب قو قضائیه، بدون تشکیل پرونده و ثبوت جرم، دستور مسدود شدن حسابی را صادر کند و از این طریق ضرر مالی را متوجه صاحب حساب کند، آیا ضمان آن به عهد او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورت توجه ضرر مالی به مسدود شدن حساب، ضمان به عهد آن کسی است که حساب را مسدود نموده، ولی معلوم باشد که عدمالنفع، غیر از ضرر است، مجرد عدم فائده موجب ضمان نیست. (۱)

ص: ۲۸۵



## سؤال:

کسانی که مغاز مجاز کبوترفروشی دایر می کنند و از راه خرید و فروش کبوتر ارتزاق می کنند، اگر هم مشتریان یا فروشندگان به آن ها، جوانان به ظاهر کبوترپرانی هستند که اکثراً کبوترهای صیدشد خود را به آن ها می فروشند، آیا کار آن ها ضمانتآور و دارای اشکال است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که بداند که کبوتر خاصی که صید شده ملک غیر است، یا آن که علم اجمالی داشته باشد، که یکی از چند کبوتر چنین است. معامله اشکال دارد، و ضمانتآور است و اگر نداند حمل فعل مسلم بر صحت نموده و اشکال ندارد و ضمانتآور هم نیست. (۱)

ص: ۲۸۶

## سؤال:

اگر با پاشیدن گندم مسموم موجب هلاکت کبوترهای کبوترپرانی که برای همسایگان ایجاد مزاحمت می کند و از نصیحت دیگران نیز پند نمی گیرد شوند، آیا ضمان بهای کبوترهای او خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

بلی چون کبوترها مالیت دارند، و به واسطه سم تلف شده‌اند، به مقتضای قاعده اتلاف، ضمان ثابت است. (۱)

ص: ۲۸۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

چون ممکن است وجود یک کبوتر در محدود فرودگاه فاجع جبرانناپذیری به بار آورد، از اینرو قانوناً کبوترپرانی در شعاع چهل کیلومتری فرودگاه ممنوع اعلام شده، حال اگر یکی از مأمورین حفاظت فرودگاه با دیدن کبوتری اقدام به نابودی آن کند، آیا نسبت به قیمت آن ضامن خواهد بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

عمل مأمور حفاظت تکلیفاً جائز است، ولی ضامن قیمت آن می باشد. بلی ممکن است گفته شود، چون نابود کردن آن ها به صلاح مسلمین است، می تواند از بیت المال آن وجه را بگیرد. بهر حال به صاحب کبوتر باید عوض نابود شده پرداخت شود، مگر آن که دولت اسلامی قانونی بگذارد برخلاف آنچه که گفته شد در صورتی که صلاح امت اسلامی بدانند. (۱)

ص: ۲۸۸

## سؤال:

اطفالی که از مقررات عبور از خیابان آگاهی ندارند اگر بدون توجه اولیای خود از منزل خارج شده و موجب تصادف و گاهی فوت خود شوند، ضمان دی آن ها به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که فعل فاعل مختاری، موجب تصادف نباشد، ضمان بر کسی نیست. به عبارت دیگر چنانچه قتل منتسب باشد به خود صبی، نه به رانند اتومبیل، مثلاً ضمان بر کسی نیست و اگر عرفاً قتل منتسب شود به راننده، چون قتل خطائی است ضمان بر عاقله (اقوام پدری) است. (۱)

ص: ۲۸۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

نوجوان غیر بالغی هنگام هوا کردن بادبادک موجب شده دو سیم از شبکه برقرسانی به هم گرفته و بر اثر اتصال پاره شده و دیگری را دچار برق گرفتگی نموده و فوت کرده است، ضمان خسارت و دی متوفی به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

عمل نوجوان باعث فوت شده است، ولی این قتل خطائی است. به علاوه اگر عمدی هم فوت منتسب به او بشود، به مقتضای روایت شریفه (عمدالصبی خطاء تحمله العاقله) حکم قتل خطائی را داشت. بنابراین دی متوفی به عهد اقوام پدری آن نوجوان، غیر بالغ است. (۱)

ص: ۲۹۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسانی که استحقاق مالی ندارند، ولی از راه نشانیدن افراد وابسته به خود در گذرگاه ها و جوهی را کسب کنند، مالک می شوند یا ضامن هستند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کاری است خلاف، بعضی از فقهاء حرام می دانند، و مالک نمی شوند. چون مردم به عنوان فقیر به آن ها پول میدهند، و در صورت عدم فقر نمی توانند پول را بگیرند، و مالک نمی شوند، قهراً ضامنند. بلی چنانچه کسی که پول میدهد، بداند، یا احتمال دهد که گیرنده فقیر نیست و مع ذلک به او پول بدهد مالک می شود و گرفتن او هم حرام نیست. (۱)

ص: ۲۹۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسانی که استحقاق مالی ندارند ولی از طریق استخدام افرادی چون پیرزنان و پیرمردان و افراد بی سرپرست و معلول و از راه تکدی آنان وجوهی حاصل نموده و مخارج مستخدمین خود را تأمین و بقیه را برای خود برمیدارند، آیا از بابت بهره ای که خود میبرند ضامن هستند یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه کاری برای آن افراد می کنند، مثلاً محلی که ملک آن هاست در اختیار آن افراد قرار میدهند. و مستخدمین راضی به آنگونه تأمین مخارج، و برداشت بقیه باشند، ضامن نیستند. والله العالم (۱)

ص: ۲۹۲

---

۱- (۱). (هامش: تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹).

## سؤال:

اگر مسئولین ادارات که به علل هواپرستی و تمایلات نفسانی، بر برخی کارمندان زبردست حساسیت پیدا کرده و در مورد آنان کارشکنی می کنند که یا ناچار به استعفا شده و یا پس از عدم پذیرفتن استعفا از طریق غیبت کردن، اخراج می شوند و از این بابت متحمل خسارات مالی زیادی شوند، آیا ضمان اینگونه خسارت به عهد مسئولین ذیربط است یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه کارمند استخدام رسمی شده باشد و مسئول ادار کارشکنی بنماید و او را عزل کند، برخلاف قوانین ادار مربوطه، خسارت وارده (قطع مقرری اداره) به عهد مسئول است، ولی اگر مسئول سبب شود که خود او استعفاء دهد یا از طریق غیبت اختیاری اخراج شود، ضمان ندارد، ولو این که کار خلافی انجام داده است. (۱)

ص: ۲۹۳



## سؤال:

اگر بر اثر باندهبازی، فرد کاردانی را از سمت اصلی خود برکنار کنند و پست پایین تری را به وی دهند که در نتیجه ماهانه مبلغی نازلتر از حقوق استحقاقی دریافت کند، آیا ضمانی از این بابت به عهد مسببین آمده یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمان یا باید به واسط انطباق یکی از قواعد کلیه ید - اتلاف - استیفاء - بر موردی و یا دلیل مخصوصی بر ضمان دلالت کند و چون هیچ کدام در مورد سؤال نیست، بنابراین وجهی بر ضمان نیست، و اصل مقتضی عدم ضمان است. (۱)

ص: ۲۹۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر مثلاً رئیس ادار راهنمایی و رانندگی با مأمورین خود قرار بگذارد در قبال هر برگ قبض جریمه که از مردم می گیرند فلان درصد، و رئیس دارائی شهر به مأمورین خود گوید در قبال اخذ فلان مبلغ مالیات فلان درصد به خود شما داده می شود، و مأمورین برای کسب درآمد بیشتر به جان مردم افتاده و درآمدهای زیادی را برای ادار مربوطه بدون حق کسب کنند، آیا ضمان تعدّیات آنان به عهد آمرین است یا مأمورین؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ضمان تعدّیات به عهد مأمورین است، آنان به اختیار خود آن تعدّیات را می نمایند. (۱)

ص: ۲۹۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

استفاده از منابع ملی به صورت چرانیدن دام بدون پروانه از نظر قانون دوران طاعوت ممنوع بوده و مجازات آن طبق همان قانون، ضبط کلی دام ها به نفع وزارت منابع طبیعی بوده است، این قانون پس از پیروزی انقلاب، مورد تأیید مقامات قانون گذاری قرار گرفته و در حال حاضر نیز معمول است، حال اگر دامداری با علم به این قانون، مبادرت به چرای غیر قانونی کند و جنگل داری گوسفندهای او را بگیرد، آیا دامدار ضامن بهای گوسفندهایی است که به عنوان امانت از دیگران می چرانیده است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که قانون گذاران حکومت اسلامی، رعایت قانون شرع را نموده، و به نفع امت اسلامی چنین قانونی را امضا کرده اند، جنگل دار ضامن نیست. و دامدار بهای گوسفندهایی که به عنوان امانت گرفته از دیگران و می چرانیده است، ضامن است. بلکه اگر قانون شرع هم رعایت نشده باشد، دامدار ضامن است. ولی در این صورت به نحو تعاقب ایادی است. (۱)

ص: ۲۹۶

## سؤال:

اگر فروش پروان استفاده از منابع طبیعی ممنوع باشد و دارندگان پروانه، بدون توجه به قانون، اقدام به فروش پروان خود کنند، آیا از بابت وجوهی که از خریدار گرفته اند ضامن هستند یا نه و خریدار از نظر استفاد غیرمجاز چه حکمی دارد؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه خریدار بداند فروش پروانه ممنوع است، مع ذلک اقدام به خرید می کند، معامله اشکال ندارد، و فروشنده ضامن نیست و اگر نداند معامله صحیح نیست، چون با ممنوع کردن حکومت اسلامی، بلکه حتی غیر اسلامی، آن پروانه از مالیت میافتد، پولی که فروشنده گرفته مالک نمی شود، قهراً ضامن آن می باشد، و خریدار هم مجاز به استفاده از آن نیست. (۱)

ص: ۲۹۷

## سؤال:

کسی که از روی مزاح و شوخی کارت دعوت به صرف شام به نام دیگری چاپ نموده و به آدرس اشخاص فرستاده و افراد زیادی را به منزل وی دعوت کرده و از این راه موجب خسارتی به صاحبخانه شده، آیا ضامن مخارجی که صاحبخانه کرده به عهد او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

نه خیر ضامن نیست، مگر آن که مهمان ها بدون اطلاع صاحبخانه، از اموال او استفاده کنند، و او هم پس از اطلاع راضی نشود، در این صورت ضامن است. (۱)

ص: ۲۹۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

فردی که فرزندخواند دیگری شده و پدر و مادر و اقارب اصلی خود را نمی شناسد، آیا اگر دیگران پس از مرگ پدر و مادر او، او را مطلع نسازند بهگونه ای که از ارث مرحوم شود، ضامن ارث وی خواهند بود؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

نه خیر ضامن نیستند. (۱)

ص: ۲۹۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسانی که بر اثر نداشتن فرزند، بیچ دیگری را به عنوان فرزند قبول کرده، اگر به گونهای باشد که ورثه طبقات بعدی را از ارث محروم کند، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

هیچ کس ضامن نیست. چون لابد در زمان حیات اموال خود را به او، میبخشد، یا مصالحه می کند. و الا راه دیگری بر محروم کردن نیست. در این صورت هیچ وجهی بر ضمان نیست. (۱)

ص: ۳۰۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر دو کشتی گیر که در ابتدای کشتی، احتمال کشته شدن یا خسارت دیدن نمیداده اند و در عین حال پای یکی به دیگری بیچد و به همین علت به زمین افتاده خسارتی را متحمل شود، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

این مسأله را فقهاء، به عنوان این که دو اسبسوار اگر با هم برخورد کنند، هر دو بمیرند یا یکی، هر دو خسارت ببینند یا یکی متعرضند. خلاصه مطلب این که اگر دو کشتی گیر چنانچه برخورد کنند. اگر هر دو تلف شوند یا خسارتی ببینند، مثلاً دست هر دو بشکند، هر کدام نصف دی دیگری را باید بدهد، زیرا خسارت هر کدام مستند به هر دو است و اگر یک کدام خسارت ببیند، آن که خسارت ندیده، نصف دی دیگری را باید بدهد، و خودش چیزی نگیرد. البته مسأله شقوق دیگری نیز دارد که خیال می کنم حکم آن ها معلوم می شود از آنچه نوشته شد. (۱)

ص: ۳۰۱



## سؤال:

اگر در اثر بکس یکی از طرفین بکس باز تلف شود، آیا ضمان دی او به عهد بکس زننده است یا چون متوفی خود احتمال تلف میداده ضمانی به عهد کسی نیست، و اگر هست قتل عمد است یا خطا؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اگر بکس زن به قصد کشتن طرف، بکس بزند، و یا آن که بکس به نحوی باشد که به حسب عادت موجب قتل می شود، ولو این بکسزن قصد کشتن نداشته باشد این قتل عمد است و ورثه می توانند قصاص نمایند، و می توانند دیه بگیرند و اگر به حسب عادت کشته نیست، و او هم قصد کشتن ندارد قتل غیر عمد است و باید بکس زن دیه بدهد و احتمال تلف مانع از ضمان نیست. (۱)

ص: ۳۰۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در حالی که دوچرخه سواران مشغول مسابقه هستند، یکی از آنان به طور ناخودآگاه جلوی دیگری برود و او بر اثر عدم توان بر کنترل بهگونه ای به زمین بیفتد که یا ناقصا عضو شود و یا بمیرد، ضمان دی او به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

ظاهر این است که در اینگونه موارد پیشآمد، منتسب به هر دو است، البته به غیر اختیار. پس دیه بر عاقله است یعنی اقوام پدری و چون فعل منتسب به هر دو است، به هر کدام نصف دیه تعلق میگیرد. بنابراین در فرض سؤال آن که جلوی دیگری رفته، نصف دیه را باید به مصدوم بدهد. (۱)

ص: ۳۰۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۸ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در کلی مسابقاتی که از طرف دولت تدارک داده می شود، آیا ضمان خسارت های وارده به عهد یکی از طرفین است یا به عهد دولت؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وجهی بر آن که به عهد دولت باشد نمیدانم. (۱)

ص: ۳۰۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر در میداين فوتبال كه توجه فوتباليست ها متوجه توپ است و هنگام دويدن به جوانب توجه ندارند، بر اثر به هم خوردن دو نفر يكي خسارت بيند و تشخيص مقصر ممكن نباشد ضمان خسارت وارده به عهد كيست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چون در اينگونه موارد خسارت منتسب به هر دو است، بنا بر اين نصف خسارت به عهد آن است كه خسارت ندیده است. (۱)

ص: ۳۰۵

---

۱- (۱). تاريخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر وکیل هنگام قرارداد وکالت، موکل خود را با حرف امیدوار کند، ولی در دادگاه نتواند کاری به نفع موکل انجام دهد، آیا اگر موکل پس از انجام محاکمات قسمتی از حقالوکال قرارداد شده را به وی نپردازد ضامن است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

متعارف در قرارداد با وکیل، آن است که وکیل به نفع موکل صحبت کند، اما مؤثر بودن یا نبودن ربطی به قرارداد ندارد. وکیل چنانچه آنچه وظیفه اش بوده را انجام داده، و کوتاهی نکرده باشد، وجهی ندارد که آنچه قرارداد شده یا بعضی آن را به او ندهند، بنابراین چنانچه قسمتی از حقالوکاله قرارداد شده را به وی نپردازد ضامن است. (۱)

ص: ۳۰۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر وکیلی به عنوان حق الوکالت مبلغی دریافت کند، در قبال آن مطالبی به متهم پرونده یاد دهد، و هنگام اعتراض طرف مقابل در قبال اخذ مبلغی از آنان نیز حاضر شود مطالبی را ضد آنچه به متهم یاد داده به آن ها یاد دهد، آیا با این حال که مطالبی که به طرف مقابل یاد داده است خنثی کنند مطالبی است که به متهم در قبال اخذ وجه یاد داده، ضامن وجهی است که از متهم گرفته است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

در صورتی که در قرارداد وکالت فقط قید شده باشد که در قبال حق الوکالت مطالبی به متهم یاد دهد، یاد دادن مطالبی به طرف مقابل ضد این مطالب هیچ اشکال ندارد و وجهی هم بر ضامن وجهی که از متهم گرفته نیست، ولی چنانچه در قرارداد وکالت ذکر شود در حد وسع برای به ثمر رسیدن مطالبش کوشا باشد، طبعاً یاد دادن ضد آن مطالب به طرف مقابل خلاف قرارداد است. قهراً ضامن آن وجوه می باشد، مگر به مقدار اجره المثل مطالب یاد داده شده. (۱)

ص: ۳۰۷

## سؤال:

کسی که خود را لایق وکالت مجلس نمیداند، ولی به دلیل عنوان و حقوق آن اقدام میکند، اگر به مجلس راه یابد آیا ضامن حقوقی است که میگیرد یا کار او ضمان آور نیست.

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وکیل مجلس حقوق که می گیرد، برای تصدی این مقام است، عدم لیاقت مربوط به اقدامات و افعال و سخنرانی های بعد از تصدی است و از آثار لاینفک آن هم نیست و لذا اگر تا آخر هم نه حرفی نزنند، و نه عملی انجام دهد، آن حقوق به او داده می شود. بنابراین وجهی، بر ضمان او نیست. (۱)

ص: ۳۰۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

روحانیون و ائمه جماعتی که برخی کاندیداهای مجلس را پس از آن مورد تأیید شورای نگهبان قرار گرفته، بدون دلیل شرعی به خطاهای چپ، راست، منافقین، لیبرال ها، سرمایه داری، فئودالیسم و... متهم می کنند و از این راه حقوق یک فرد لایق را ضایع می نمایند، آیا صرفاً گناهکارند و از عدالت ساقط می شوند، یا ضامن حقوق از دسترفت اجتماع نیز می باشند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

قطع نظر از گناه تهمت زدن، و سقوط از عدالت، این افراد خیانت به اجتماع و امت اسلامی می کنند، که گناهش چند برابر تهمت به یک فرد است، ولی ضامن حقوق از دسترفته وجهی ندارد. (۱)

ص: ۳۰۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

کسانی که پوسترهای تبلیغاتی انتخاباتی را به هر دلیل پاره می کنند، خواه قصد اهانت داشته باشند یا نه، آیا ضامنند یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه آن پوسترها، در معابر عمومی نصب شود، و مدت نصب آن ها طولانی باشد، خیال نمی کنم ضمانی متوجه شود؛ زیرا به حسب بناء عقلاء استفاده از اموال عمومی، تا حدی مجاز است، و ماندن یک پوستر برای مدت طولانی، به نظر عقلاء، غیرمجاز است، البته در صورتی که مزاحم داشته باشد. والله العالم (۱)

ص: ۳۱۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

افرادی که به عنوان ستاد تبلیغاتی کاندیدای معینی فعالیت می کنند، اگر روی پوستر دیگر کاندیداها، پوستر کاندیدای موردنظر خود را بچسبانند، ضامن هستند یا گناهکار؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

اساساً استفاده از اموال عمومی با استفاده از اموال شخصی تفاوت دارد؛ زیرا در اموال عمومی استفاده تابع قرارداد کسی است که آن اموال در اختیار او است، بنابراین آنچه سیر متشرعه بر آن قائم شده است جواز اعمالی از قبیل چسباندن پوستر روی پوستر دیگر است و شاهد آن هم عدم جلوگیری متصدیان است، پس عمل مذکور نه خلاف شرع است نه موجب ضمان. والله العالم (۱)

ص: ۳۱۱

## سؤال:

افراد باسوادى كه هنگام اخذ آراء براى اشخاص بى سواد رأى مینویسند، اگر از بى سوادى افراد سوءاستفاده كنند و برخلاف میل قلبى رأى دهنده، ورقه را به نام كاندیدای مورد علاق خود پر كنند، عمل شان ضمان آور است یا صرفاً گناهكارند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

كارى است خلاف، ولى وجهى بر ضمان نیست. (۱)

ص: ۳۱۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر نماینده ای پس از انتخاب و راه یافتن به مجلس، بدون دلیل شرعی مبادرت به استعفا کند و از این طریق موجب خسارات مالی زیادی برای دولت و ملت شود، آیا ضمان آن به عهد او است؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

نمایندگی مجلس و کالت از طرف مردم است، و به نظر اکثر فقهاء و کالت ارفعود جائزه است و وکیل بدون جهت می تواند خودش را عزل کند. بنابراین استفتاء اشکال ندارد، ولی به نظر این جانب به تبع جمعی از فقهاء موکل بدون جهت می تواند وکیل را عزل کند، ولی وکیل نمی تواند خودش را معزول کند. بنابراین نماینده مذکور نمی تواند بدون عذر شرعی استعفاء دهد پس از رفتن به مجلس، و چنانچه خساراتی به استناد همین استعفاء متوجه اشخاص حقوقی یا حقیقی بشود ضامن است، مگر آن که موکلین استعفاء او را قبول کنند، که در حقیقت اقاله در وکالت است. (۱)

ص: ۳۱۳

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر هنگام ساختن فیلم های نمایشی و هنری؛ مانند سریال ها و فیلم های مشهوری که در سینماها و از تلویزیون ها پخش می شود، یکی از بازیگران از اسب، کوه، ماشین و موارد دیگر پرت شد و خسارت جانی ببیند، ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه کسی آن اسب را تحریک نکند، و یا کسی او را از کوه پرت نکند، هیچ کس ضامن نیست. چون کسی ضامن پرت شدن و یا رم کردن اسب است، که سبب مستند به او باشد. (۱)

ص: ۳۱۴

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

ضایعات و خساراتی که هنگام پیاده کردن نمایش به بار می‌آید مثلاً یکی از بازی کنان از اسب افتاده و زیر دست و پای اسب ها تلف می شود ضمان آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

حکم این مسأله از جواب مسأل قبل معلوم می شود. (۱)

ص: ۳۱۵

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر برای آموزش دادن کارهای خطرناکی چون عبور از روی سیم و... خسارتی به نوآموز وارد شود ضامن آن به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه نوآموز بچه غیر بالغ باشد، و ولی او هم اذن در این کار نداده باشد، آموزش دهنده ضامن است، آن هم در صورتی که این تعلیم و تعلم ها به حسب عادت در معرض اینگونه خطرات باشد و اگر نوآموز بالغ است، یا ولی اذن داده، یا اینگونه اعمال در معرض خطر نباشد، کسی ضامن نیست. والله العالم (۱)

ص: ۳۱۶

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر هنگام تغزیه خوانی هنگام کشتن ابوالفضل فرضی، شمشیر خطا رود و کسی کشته شود ضمان دی او به عهد کیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

دی آن به عهد عاقله (یعنی اقوام پدری) شمشیر زننده است. (۱)

ص: ۳۱۷

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..



## سؤال:

کسانی که قبل از پیروزی انقلاب برای بر هم زدن نظم اجتماع و در نهایت متزلزل کردن رژیم شاه به صورت و لباس زنان بی حجاب و بدحجاب، اسید پاشیده و آن ها را متضرر یا ناقصال عضو کرده باشند، آیا ضامن خسارات مالی و دی آن ها هستند یا چون کار آنها بر حسب ظاهر جنب الهی داشته ضامن نیستند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه آن اعمال با اجاز مجتهد جامعالشرايط بوده که او هم با رعایت قانون اهم و مهم، چنین حکمی کرده است آن افراد که اسید پاشیده اند ضامن نیستند و اگر بدون اذن مجتهد بوده، ضامن تمام خسارات وارده می باشند. (۱)

ص: ۳۱۸

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر مثلاً معلمی به صدای مگس حساسیت داشته و محصلین در خارج از کلاس مگس هایی را بگیرند و هنگام درس در کلاس رها کنند و از این راه معلم را آزار داده و وقت کلاس درس را تضييع کنند، آیا ضمانی به عهد آن ها خواهد بود یا صرفاً گناهکارند؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

وجهی بر ضمان تصور نمی کنم. (۱)

ص: ۳۱۹

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

در مواردی که مثلاً تعدادی از دانش آموزان یا دانشجویان علیه دیگری متحد شده و وی را به باد مسخره و استهزاء می گیرند تا این که او از رفتن به کلاس دلسرد شده و موجبات ترک تحصیل وی فراهم می شود، و در این میان خساراتی به او و به جامعه وارد می شود، آیا ضمانی به عهد آنان خواهد بود یا نه؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

کاری است بسیار بد و مذموم، ولی ضمان که باید یا به واسط یکی از قواعد باب ضمان، یا دلیل خاصی باشد در اینجا مورد ندارد. (۱)

ص: ۳۲۰

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

کسانی که مثلاً به عنوان تعمیر و یا تجدید بناء، آثار باستانی را تخریب می کنند و از این راه به آثار فرهنگی جامعه خسارت وارد می کنند، ضامنند یا کار آنان ضمان آور نیست؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه آن آثار باستانی ملک خودشان باشد ضامن نیستند و اگر ملک، افراد دیگر، یا مؤسسات، یا دولت باشد ضامنند. (۱)

ص: ۳۲۱

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹..

## سؤال:

اگر کارفرمایی جهت تکمیل ساختمان خود به شرکت داربست مراجعه و درخواست نصب داربست کند و شرکت مزبور با این که ساختمان مذکور در محدود کابل برق فشار قوی قرار داشته و می بایست با هماهنگی با ادار برق اقدام می کرد، رأساً اقدام کند که در نتیجه کارگری در اثر برقگرفتگی فوت کند، آیا ضامن دی آن به عهد کارفرما (صاحب ساختمان) است که درخواست نصب داربست کرده یا به عهد مسؤول شرکت داربست است که برخلاف مقررات، اقدام کرده و یا به عهد مهندس ناظر است که کارشناس و مسؤول نظارت بر انجام صحیح عملیات ساختمانی بوده؟

## جواب:

(باسمه جلت اسمائه)

چنانچه مهندس ناظر مفروض تفریط نموده، و دقت نکرده است در نتیجه گرفتن برق کارگر را عرفاً، مستند به او است، و او جزء اخیر علت است، او ضامن است. والله العالم (۱)

ص: ۳۲۲

---

۱- (۱). تاریخ جواب استفتاء: ۲۹ صفر ۱۴۱۹.

بسمه تعالی

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

آیا کسانی که می‌دانند و کسانی که نمی‌دانند یکسانند؟

سوره زمر / ۹

آدرس دفتر مرکزی:

اصفهان - خیابان عبدالرزاق - بازارچه حاج محمد جعفر آواده ای - کوچه شهید محمد حسن توکلی - پلاک ۱۲۹/۳۴ - طبقه

اول

وب سایت: [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

ایمیل: [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

تلفن دفتر مرکزی: ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

دفتر تهران: ۰۲۱ - ۸۸۳۱۸۷۲۲

بازرگانی و فروش: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور کاربران: ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹



مرکز تحقیقات رایانگی

اصفهان

# گامی

WWW



برای داشتن کتابخانه های تخصصی  
دیگر به سایت این مرکز به نشانی

**[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

مراجعه و برای سفارش با ما تماس بگیرید.

۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹

